الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة العامة ٢٩
الأربعاء، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥،
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال ..... (البرتغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية جزر مارشال سعادة الأونرابل السيد فيليب مولر.

السيد مولر (جزر مارشال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بتهنئتنا بمناسبة انتخابكم لمنصبكم السامي وأن أؤكد لكم دعمنا وتعاوننا.

وأود أن أعرب للأمين العام عن أسمى تحياتنا وإعجابنا بقيادته ولرئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين عن تقديرنا العميق لإسهامه.

كما أن هذه مناسبة سانحة تماما لأن أتقدم شخصيا بالتهنئة لشقيقتنا وجارتنا في منطقة المحيط الهادئ، جمهورية بالاو، بمناسبة تمتعها بالعضوية الكاملة في الأمم المتحدة. ويتطلع وفدي بشغف إلى العمل عل نحو وثيق مع ذلك البلد.

واليوم ونحن نحتفل بانقضاء ٥٠ عاما على إنشاء الأمم المتحدة يجب أن نتأمل الأحداث المرتبطة بالغرض الذي أنشئت هذه الهيئة من أجله. فالدمار الذي لحق بالبشرية من جراء الحرب العالمية الثانية هو الذي حدا بالآباء المؤسسين أن يستنبطوا أداة تكفل الاستقرار في العالم والمسقبل الأفضل.

وما أقصد إليه اليوم هو أولا التسليم بالمجالات التي اضطلعت فيها هذه الهيئة بمبادرات هامة في شتى القطاعات التي تتسم بأهمية كبيرة ومباشرة لنا في جزر مارشال. كذلك سأبيّن بإيجاز بعض شواغلنا فيما يتعلق بعضويتنا في الأمم المتحدة، وأنوي بعد ذلك أن أثير القضايا التي تنطوي على آثار بالغة الأهمية لبقائنا على قيد الحياة في بلدنا. فبعض هذه القضايا، كما سيلاحظ الأعضاء، أثير عدة مرات في هذا المحفل خلال الدورات السابقة لهذه الهيئة.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-86290
9586290

ومن الأمور الهامة بالنسبة لبلدي في هذا العام اختتام مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، وحكومة بلدي تنوي أن توقع وتصدق على الاتفاق الذي أعدت صيغته النهائية في هذا الصيف. ونحن مدينون للقيادة القديرة للغاية للرئيس، السفير ناندان، ممثل فيجي. وقد قدمت جزر مارشال تأييدها الكامل للسفير عند ترشيحه لمنصب أمين عام السلطة الدولية لقاع البحار.

وأود أن أنوه بالتأييد الذي تلقيناه من فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. والدليل العلمي الذي حصلنا عليه منهم لكي نعالج الاتفاقية المعالجة الواجبة أكد اعتقادنا بوجود ظاهرة ارتفاع منسوب البحر في كثير من جزرنا المنخفضة وكذلك في منطقتنا.

إننا نشعر بالقلق الشديد إزاء الإمكانية القوية بأن بروتوكول حلف الدول الجزرية الصغيرة، المعروف بولاية برلين، قد يحرف عن مساره بسبب المصالح الاقتصادية المتصلبة القصيرة الأجل. وهذه الإمكانية، الناجمة فقط عن الرغبة في تيسير بيع المزيد من النفط، ستعرض بقاءنا نفسه للخطر إذا تحققت. ولن نقبل هذه الحالة، بل إننا نحث على وقف التدخل ومناورات الإبطاء التي تعوق عمل الحلف وغيره من البلدان المهتمة بالموضوع. إن تزايد مستوى التدمير الذي تتسبب فيه الأعاصير والعواصف علامة واضحة على أن القضية ملحة. ونحن نتعاطف تعاطفا عميقا مع أصدقائنا في بلدان البحر الكاريبي وفي الولايات المتحدة الذين أصابهم هذا التدمير مؤخرا.

ستنظر الجمعية العامة أثناء دورتها الحالية في متابعة أعمال المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عقد في بربادوس العام الماضي. وتحظى برامجه الشاملة الطموحة بالتأييد والدعم المخلصين الكاملين من جانب جزر مارشال. وأود في هذا الصدد أن أتقدم بعميق شكرنا لرئيسة حلف الدول الجزرية الصغيرة، صاحبة السعادة السفيرة أنيت ديزيل ممثلة ترينيداد وتوباغو، على كل جهودها.

وتتطلع حكومة بلدي أيضا إلى الحصول على توصيات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين في الشهر الماضي. وسنعمل عن كثب مع الأمم المتحدة لكي نضمن معالجة التوصيات التي وضعها المؤتمر المعالجة الصحيحة.

السيد الرئيس، إننا نوافق دون أي تردد على الشواغل التي أعربتم عنها في بيانكم، في أيلول/سبتمبر من هذا العام، الذي ذكرتهم فيها: "لا بد من بذل الجهود لضمان أن تسعى كل الدول التي لم تنضم حتى الآن إلى عضويتها، إلى الانضمام إليها في المستقبل القريب". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة العامة ١، ص ٨)

وفي ضوء هذا الرأي، يجب دراسة الأسباب التي تحول دون انضمام كثير من هذه الدول إلى عضوية الأمم المتحدة. ويرى وفد بلدي أن العبء غير العادل الذي يتحمله كثير من أقل البلدان نموا فيما يتعلق بالنظام الحالي لتقرير جدول الأنصبة في الميزانية العادية وفي عمليات حفظ السلام يحول دون سعي دول أخرى إلى احتلال مكانتها الشرعية بين أسرة الأمم هذه.

لقد اشتركت جزر مارشال بنشاط في الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة. ونحن نوافق تماما على التوصية بإلغاء الحد الأدنى الحالي أو تخفيضه تخفيضا كبيرا أو وضعه بطريقة يقيَّم فيها كل بلد على أساس قدرته على الدفع. ولا شك في أن إصدار الجمعية العامة قرارا لهذا الغرض في هذه الدورة سيساعد على التعجيل بتحقيق الهدف الذي ترسمتموه، سيدي الرئيس.

فأوجه عدم الإنصاف الناجمة عن الحد الأدنى الحالي لوحظت أيضا في عدد من التقارير، بما فيها تقرير لجنة الاشتراكات. ويحث وفد بلدي الأمم المتحدة بشدة على أن تتخذ إجراء بشأن التوصيات التي أصدرتها تلك اللجنة في اقرب وقت ممكن.

وهناك حاجة ماسة إلى إدخال بعض الإصلاحات الهيكلية في الأمم المتحدة لكي تصبح أكثر كفاءة وأكثر تلبية للاحتياجات المتغيرة لمجتمع اليوم. وأحد المجالات التي يجب دراستها بتمعن هو مجلس الأمن. فمفهوم العضوية الدائمة فيه لا يشكل، في نظرنا، تمثيلا ديمقراطيا عادلا. ولكننا ندرك التباين الموجود بين قدرات الدول. كما أننا ندرك الحاجة إلى النظر في هذه المسألة بعناية، ونعتقد أنه يجب القيام بدراسة جادة للحلول الممكنة، ومنها اقتراح إيطاليا بتشكيل مجموعة لها صفة رسمية أقوى وتضم مجموعات فرعية أو دوائر تأسيسية. وستكون لذلك فائدة جمة داخل مجموعتنا الإقليمية. ونأمل أن يعمل الفريق العامل الرفيع المستوى

المعني بمجلس الأمن بسرعة معقولة ليتوصل إلى حلول ناجعة مقبولة لهذه المسألة الهامة.

كما نقوم بدراسة متعمقة للتقارير والاقتراحات المتنوعة التي أعدتها الأفرقة المختلفة بشأن عمل الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. ومن الجوانب التي نوليها أهمية كبيرة ضرورة أن نقرر ما إذا كان وجود بعض الوكالات يبرر من الناحية الواقعية الموارد المخصصة لدعمها. لا بد لنا أن نقرر ما إذا كانت الوكالات تنفذ المهام المعهود بها إليها على نحو مناسب، وأن نقيم بصراحة ما يسفر عنه عملها من نتائج. وإذا ظلت هذه المسألة دون معالجة كافية، فسيستمر مناخ الاستياء والريبة، مما قد يؤدي إلى نتائج ضارة على مستوى الاشتراكات المطلوبة لدعم أعمال الأمم المتحدة. وعلينا أن نحرز تقدما عاجلا لاستكمال مهمة الإصلاح هذه.

وتتعرض اتفاقية التنوع البيولوجي ومبدأها الأساسي بالنسبة لصيانة مواردنا والاستخدام المستدام لها لتهديد خطير من جانب الأنشطة البشرية. وتشير الأدلة المستقاة من البيانات التي جمعت في بلدنا إلى أن من المؤكد أن الملوثات النووية الناتجة مباشرة عن تجارب الأسلحة النووية التي أجريت في بلدنا تسربت إلى سلسلة غذائنا الأساسي الذي نعتمد عليه في معيشتنا، مسببة، ضمن أمور أخرى، مخاطر صحية كبيرة.

ويجب علينا أيضا أن نتريث ونفكر في معاناة مجموعات من الضحايا وقعت فريسة التناحر بين الدولتين العظميين بينما نعمت بقية العالم بمنافع وحريات فترة ما بعد الحرب. وإحدى تلك المجموعات السيئة الحظ كانت شعب جزر مارشال.

إننا نكتشف يوما بعد يوم قدرا كبيرا من المعلومات التي أصبحت متاحة لنا الآن عن طبيعة أنشطة التجارب النووية التي أجريت في جزر مارشال وعن عواقب تلك الأنشطة. إننا نشعر بالقلق والانزعاج العميقين إزاء ما نكتشفه. لأننا اكتشفنا، بالإضافة إلى التجارب النووية المؤسفة، شيئا قبيحا بنفس درجة التجارب النووية إن لم يكن أكثر قبحا منها. ويحزنني للغاية أن أذكر اليوم أنه في إحدى وثائق مجلس الوصاية التي اكتشفناها، تأكد لدينا أنه في جلسة عقدت في نيويورك في ١٠ أيار/مايو ١٩٥٤، وافق الأمين العام للأمم المتحدة، بعد إلحاح ممثل الولايات المتحدة آنذاك، السيد لوج، على وقف تعميم التماس من جزر مارشال على الدول الأعضاء. إن التماس جزر مارشال، الذي تضمن مناشدة للأمم المتحدة بأن توقف التجارب فورا، احتجزه الأمين العام إلى أن استكملت سلسلة التجارب. وفي ذلك الالتماس أعرب أبناء جزر مارشال، من خلال قادتهم، عن مخاوفهم ومشاعرهم الحقيقية بالقلق للمؤسسة العالمية الوحيدة التي اعتقدوا بأن بوسعها مساعدتهم وبالمقابل، فإن كبار المسؤولين في هذه المؤسسة لم يكتفوا بعدم إعطاء أية أهمية لهذه المسألة، بل إنهم اشتركوا بالفعل في عمل لا يليق مطلقا بنزاهة هذه الهيئة الجليلة.

إن الآثار الأخلاقية لهذا العمل، وهي آثار يصعب تصورها، أصبحت واضحة. ومع ذلك فإنني أثير هذه المسألة، وأؤكد للجمعية أننا سنواصل فعل ذلك في شتى محافل الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية. وسوف نفعل ذلك الى أن يتخذ المجتمع الدولي الإجراءات اللازمة لمعالجة شواغلنا، والى أن تعترف هذه المنظمة بالدعم الذي قدمه كبار المسؤولين فيها لإجراء التجارب النووية في جزر مارشال.

إننا نريد أن نوجه نظر المجتمع الدولي الى واقع وحجم آثار هذه التجارب على صحتنا، وبيئتنا، وتنميتنا في المستقبل كدولة، ونريد أيضا أن يصبح المجتمع الدولي مدركا لنضالنا اليومي في التصدي لحالة طبيعتها الإشعاعية تؤرقنا باستمرار، وتعقيدها من حيث الحلول يتجاوز كثيرا قدرتنا على معالجتها، كما أن الغرض الوحيد من فكرتها كان مجرد مواجهة أعمال عدائية وتوترات لا صلة لها بالمرة بجزر مارشال.

وهكذا، فإنني أطلب الى الدول الأعضاء عندما تسمعنا نتكلم عن مخاطر الإشعاعات أن تفكر فيها من ناحية المعاناة الإنسانية، وأن تحاول تصور حالة أطفال جزر مارشال الذين يولدون مشوهين بدون وجوه، أو بدون عظام، أو بطرف ناقص أو طرف زائد - أطفال الأجساد الرخوة كقنديل البحر، كما يسميهم البعض - فضلا عن الأضرار التي لا يمكن إصلاحها والتي لحقت بالصحة الانجابية لأمهاتهم.

غير أنني سأكون مقصرا في واجبي إن لم أعترف ببعض الجهود التي بذلتها سلطة الوصاية السابقة لمعالجة مشاكلنا الصحية والبيئية التي سببتها الملوثات الإشعاعية. ونرى أيضا أن المجتمع الدولي عليه التزام بأن يبدي اهتماما جادا بشواغلنا، وأن يضطلع بدور رائد ونشط للتأكد من بدء عملية مقبولة تستهدف إعادة جزر مارشال الى الوضع الذي يجعلها صالحة للسكنى، وأن يتم ذلك على نحو فعال وسريع. ذلك إننا، فوق كل شيء، كنا

تحت وصاية الأمم المتحدة ذاتها - ومن ثم فقد كان على هذه الهيئة التزام أدبي ومسؤولية لا تدحض - بأن تقوم وقت إجراء التجارب بالإشراف على هذه الأنشطة وأن تجعل سلامتنا شاغلها الرئيسي. وهذا الالتزام الأدبي يظل في رأينا ملزما حتى اليوم.

وربما يكون من الأمور التي تبعث على الارتياح البالغ والتي تحدث الآن - واسمحوا لي أن أضيف أنها تعطينا بصيصا من الأمل - أنه يوجد الآن إدراك متعاظم بحقيقة أن الشيء الوحيد المطلوب للتركيز على هذه المسألة هو الجهد الجماعي. ومما يشجعنا للغاية أن بعض الدول بدأت الآن تتفهم محنتنا وتتعاطف معنا، وإن كان هذا يتم ببطء. وتعبر تلك الدول عن هذا الإدراك بوضوح فيما أبدته من استعداد لإدخال شواغلنا في نصوص دولية مهمة ذات صلة بالموضوع. وأود أن أستشهد ببعض الأمثلة في هذا الصدد.

فمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، على سبيل المثال، أحاط علما بشكل خاص بمسؤولية المجتمع الدولي عن مساعدة سكان الأقاليم التي كانت مشمولة بوصاية الأمم المتحدة والتي تأثرت بشكل ضار من برامج تجارب الأسلحة النووية، وعن إعادة بيئتهم الى حالتها الأصلية.

واعترف المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي انعقد هذا العام في بيجين بأن مفهوم التدهور البيئي وممارسته لا يتطابقان مع التنمية، وأن تجارب الأسلحة النووية لا جدال في أنها تشكل أحد عوامل تدمير البيئة، وتشريد الناس، وخلق مخاطر صحية كبيرة.

وطلب محفل جنوب المحيط الهادئ المنعقد في بابوا غينيا الجديدة في الشهر الماضي الى جميع الحكومات والمنظمات الدولية التي لديها خبرة في ميدان التطهير والتخلص من الملوثات الإشعاعية أن تقدم المساعدة الواجبة للأغراض العلاجية عندما تطلبها منها البلدان المتضررة. كما نوه المحفل بوجود مسؤولية خاصة تجاه الشعوب التي كانت مشمولة بوصاية الأمم المتحدة وواقعة تحت إدارة الولايات المتحدة والتي أضيرت من تجارب الأسلحة النووية التي أجريت خلال فترة الوصاية. وتشمل هذه المسؤولية إعادة توطين السكان المشردين بشكل آمن وإعادة الطاقة الانتاجية الاقتصادية للمناطق المتضررة، وتوفير الرعاية الصحية الملائمة، والتعويض عن الخسائر في الأرواح والأراضي والصحة.

وخلال الحوار الذي جرى في بابوا غينيا الجديدة فيما بعد انعقاد المحفل، اتخذت الولايات المتحدة التي كانت قائمة بالوصاية علينا، موقفا مؤداه أنها لن تقف في وجه محاولات جزر مارشال الرامية الى استكشاف فرص توفر المساعدة، أو التماسها من بلدان أو منظمات أخرى لغرض التخلص من الملوثات المشعة، وإعادة توطين السكان المتضررين، واستعادة البيئة لحالتها الاقتصادية الطبيعية. إلا أن أملنا المخلص هو ألا تنتهز الولايات المتحدة دعوتها الى مثل هذا الموقف كفرصة لتتنصل من التزاماتها. ويحدونا الأمل في أن تقوم الولايات المتحدة بدلا من ذلك بمضاعفة جهودها وتقديم دعمها الكامل، الى جانب مساعدات الدول الأخرى والهيئات الدولية، لتحقيق هدف جعل بلدنا خاليا مثل الملوثات المشعة.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الإدارة الأمريكية الحالية لاستعدادها الاعتراف بدور حكومة الولايات المتحدة في استخدام البشر في تجارب إشعاعية، بما في ذلك حالتين مؤكدتين على الأقل في بحوث طبية لم تقدم أية فائدة مباشرة لرعايا جزر مارشال.

ويعتبر الكشف عن هذه الأنشطة المروعة عملا سياسيا شجاعا من جانب الرئيس كلينتون. وبالنسبة لجزر مارشال، فإن اللجنة الاستشارية للبيت الأبيض المعنية بالتجارب الإشعاعية على الإنسان كشفت معلومات حيوية عن تأثير الاشعاعات على الناس والبيئة. وتقدر جزر مارشال اعتراف حكومة الولايات المتحدة بأن تفجير "برافو" الذي صار الآن سيئ الصيت لم يكن السلاح الوحيد الذي عرض شعب جزر مارشال وبيئتها للإشعاع. ويجدر أن نضع في الاعتبار حقيقة أنه لئن كان تفجير برافو يعادل ١ ٠٠٠ قنبلة من عيار قنبلة هيروشيما، فإن إجمالي القوة التفجيرية، بآلاف الأطنان، للأسلحة التي جربت في جزر مارشال يعادل ٧٠٠٠ قنبلة من حجم قنبلة هيروشيما.

ومن الخطوات الهامة التي اتخذت في مجال العلاقات الثنائية بين بلدينا أننا نستطيع الآن أن نبدأ توسيع دائرة مناقشتنا لمسألة التعرض للإشعاعات. وبعد الآن لم يتم تحديد التعرض للإشعاع بمقاييس الإشعاعات المتساقطة من تفجير برافو وحده، وإنما سيشمل الآثار التراكمية لجميع التجارب وكذلك آثار التلوث المتخلف في البيئة، وتتطلع جزر مارشال الى مواصلة العمل مع كونغرس الولايات المتحدة وحكومة كلينتون لضمان التنفيذ الكامل

لتوصيات اللجنة الاستشارية، بما فيها التوصية المتعلقة بما إذا كان من الملائم إضافة سكان الجزر الأخرى الواقعة جنوب وشرق منطقة التفجيرات حيث ظهرت حالات لإصابات مفرطة في الغدة الدرقية. ونأمل في أن يقدم المجتمع الدولي دعمه الكامل لهذه الجهود.

وكما لو كانت أربعة عقود من تجربتنا المؤلمة مع التجارب النووية المفزعة غير كافية، فقد عادت الآلام الى الظهور هذه السنة في محيطنا الهادئ الجميل نتيجة لإجراء سلسلة أخرى من التجارب النووية يراد لها أن تستمر حتى أيار/مايو من العام المقبل. وأنا أشير بطبيعة الحال الى استئناف فرنسا لتجاربها النووية هذه السنة في موروروا. وربما لأننا نعيش بمنأى عن المراكز المتروبولية يوجد اتجاه لدى بعض الناس يدفعهم الى اعتبار المحيط الهادئ "صحراء مثالية" لإجراء التجارب النووية، حسبما عبر أحد المسؤولين الفرنسيين مؤخرا. والحقيقة التي جرى تجاهلها أيضا في أحيان كثيرة هو أن جميع الدول الجزرية المنتشرة على امتداد المحيط الهادئ طولا وعرضا، متصلة بهذا المحيط الهائل. والدمار النووي الذي يلحق احدى الدول الجزرية يخلف آثارا وأخطارا هائلة تلحق بالدول الجزرية الأخرى في المنطقة لأجل طويل.

وليس بوسعنا، بوصفنا أناسا يعيشون التجربة الكابوسية المتمثلة في إجراء التجارب النووية، أن نقبل الحجة الضعيفة بأن التجارب الجارية لا تضر بأي من جيراننا وأصدقائنا في المحيط الهادئ. كما لا نستطيع أن نقبل استمرار هذه الممارسة غير المسؤولة في المنطقة. ولقد أستنكرنا استئنافها من البداية، وسنظل نفعل ذلك.

ولقد انضممنا الى نيوزيلندا في القضية التي رفعتها على فرنسا أمام محكمة العدل الدولية. وقد اتخذنا هذا الإجراء مع الأسف الشديد لأن فرنسا كانت على الدوام شريكا بناء في علاقاتنا بالعالم المتقدم النمو. وببساطة، يستعصي على أفهامنا أن تقوم هذه الأمة العظيمة، أمة الثقافة والعلم والفنون الجميلة، بعمل ينزل بنا هذا البلاء الشديد في منطقة المحيط الهادئ. ولقد احتججنا لدى السلطات الفرنسية، ولكن التجارب الأولى أجريت على أي حال. وعلى الرغم من أن محكمة العدل الدولية رفضت الاستماع إلى القضية، فإن القرار قد استند بالكلية الى أمور فنية. ولا ينبغي لفرنسا أن تظن أن هذا نصر لها، لأن كثيرا من القضاة أشاروا الى وجود أساس أخلاقي وقانوني متين لوقف التجارب. وإنني أختلف بشدة مع ما قاله وزير الخارجية الفرنسي في بيانه هنا قبل بضعة أسابيع، إذ ادعى أن التجارب غير ضارة بالبيئة. ولتنظروا الى حالة جزر مارشال التي وصفتها لتوي. ولقد تلقينا أيضا وثائق من عدد من العلماء البارزين تستدعي في أقل القليل، التزام الحذر.

وفرنسا، علاوة على ذلك، دولة طرف في اتفاقية حماية وتنمية الموارد الطبيعية والبيئة في منطقة جنوب المحيط الهادئ (اتفاقية نوميا)، فضلا عن اتفاقية التنوع البيولوجي. وأن مبدأ تقييم الأثر البيئي والنهج الوقائي لا يتمشيان مع الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها اليوم. والعرض بإجراء تقييم للأثر بعد انتهاء التجارب لأمر مثير للسخرية، لأن الوقت قد يكون متأخرا جدا حينذاك. والتجارب تنتهك المعاهدات، كما تنتهك بيئتنا، وأعتقد أيضا أنها تمثل انتهاكا لما لنا من حقوق الانسان. ولا بد من وقف التجارب. ولا بد من وقفها الآن.

ولقد سمع الصوت الجماعي لقادة بلدان محفل جنوب المحيط الهادئ عندما صدر بيان عن اجتماع ذلك المحفل في بابوا غينيا الجديدة، يعرب عن بالغ السخط إزاء استئناف التجارب النووية الفرنسية في المحيط الهادئ. وقد طالب أولئك الزعماء بأن تمتنع فرنسا عن إجراء أي تجارب أخرى. وقد ازداد هذا السخط بصورة خاصة بسبب عناد فرنسا، وكذلك جمهورية الصين الشعبية، عندما أصرتا على إجراء تجاربهما النووية في وجه الآراء القوية التي صدرت عن منطقة المحيط الهادئ. وتتمسك حكومتي بالقرار الذي أعلنه في الأسبوع الماضي رئيس المحفل، السير جوليوس تشان، بأن فرنسا لم تعد مدعوة الى الحوار اللاحق لاجتماع المحفل.

ونحن نؤيد كل التأييد تمديد معاهدة عدم الانتشار. كما سنعمل بنشاط على تحقيق فتح يكسر الركود في المفاوضات الرامية الى إبرام معاهدة تقضي بحظر شامل للتجارب النووية. كما نشعر بتأييد القادة والشعوب، ذوي المواقف العادلة والمنصفة والحس العالمي، الذين أدانوا وما زالوا يدينون، هذه السلسلة من التجارب المخالفة لإيقاع الزمن، في منطقة المحيط الهادئ. ونحن نضم صوتنا الى أصواتهم ونؤازرهم.

وهذه الدورة تتيح لمجتمع الأمم فرصة فردية لدراسة سجل أدائنا السابق. ولا بد للأمم المتحدة، بوصفها مؤسسة تنظم أمور العالم أن تنظر نظرة دقيقة الى نقاط قوتها وتبني عليها. وبالمثل، لا بد لها أن تولي أيضا اهتماما خاصا الى أوجه قصورها ونقاط ضعفها لكي

يتسنى لها أن تقدم الى أمم العالم ما تحتاج اليه بشدة من أمل وقوة وتوجيه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب وزير خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سعادة السيد تشوي سو هون.

السيد تشوي سو هون (جمهورية كوريا الشعبية اليدمقراطية) (تكلم بالكورية؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): باسم وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أود أولا أن أهنئك سيدي ديوغو فريتاس دو أمارال، على انتخابك رئيسا للدورة الحالية للجمعية العامة، بكل الثقة والأمل من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وإننا نأمل أن تكلل هذه الدورة بالنتائج الطيبة بفضل جهودك.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للسيد بطرس بطرس غالى، الأمين العام، لأنشطته وجهوده الرامية الى تقوية الأمم المتحدة وتعزيز مسؤوليتها ودورها.

لقد مضت خمسون سنة على نهاية الحرب العالمية الثانية وتأسيس الأمم المتحدة. وجميع الناس على كوكبنا يتذكرون تلك الأيام التاريخية بمشاعر غير عادية.

وعلى مدى العقود الخمسة الأخيرة، تابع سكان العالم مسيرة الاستقلال والسيادة والسلام والتنمية، وساعدتهم هذه العملية على زيادة تأكيد إصرارهم على ايجاد عالم مسالم حر جديد، وتأكيد التزامهم بذلك.

وبالنسبة للشعب الكوري، حفلت العقود الخمسة الأخيرة بالنضال الشاق ضد جميع أشكال التحدي والصعوبات، كما كانت مسيرة نجاحات وانتصارات تدعو الى الفخر فيما يختص بتحقيق الاستقلال تحت راية "جوشه".

لقد احتفل سكان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بأسرهم بالذكرى الخمسين لإنشاء حزب العمال الكوري احتفالا عظيما مكللا بالنصر ممزوجا بالاعتزاز الوطني الشديد والثقة العظيمة في أعقاب الذكرى الخمسين لتحرير كوريا.

وتقوية حزبنا وتطويره يمثلان مع تقدم جمهوريتنا ورفاهيتها، ثمرة رائعة للفكر المرموق والقيادة الحكيمة لدى الزعيم الرفيق كيم ايل سونغ والقائد الأعلى المبجل الرفيق كيم جونغ إيل.

لقد كرس الزعيم المبجل المحبوب، الرفيق كيم ايل سونغ، جل حياته لرفاهية الوطن وسعادة شعبه، ولأجل السلام العالمي وقضية الجنس البشري المشتركة، وحقق انجازات خالدة ستسجل على صفحات التاريخ. إن قائدنا العظيم منقذ أمتنا الكورية، أمة تانغون، وهو الأب المؤسس لكوريا الاشتراكية. وستظل انجازاته الثورية العظيمة خالدة الى الأبد، ومعها اسمه المعظم. إن الزعيم العظيم الرفيق كيم ايل سونغ معنا على الدوام.

لقد مضى أكثر من عام على وفاة الزعيم المحبوب المبجل الرفيق كيم ايل سونغ، وخلال تلك السنة لم يحدث فراغ سياسي أو يظهر في مجتمعنا انعدام استقرار، وسار كل شيء على ما يرام في جميع الميادين: السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية.

إن اشتراكيتنا بأسلوبها القائم على "جوشه" حققت تقدما مطردا منذ أن وجه الفريق أول المبجل كيم جونغ إيل، بكل همة ونشاط، جميع شؤون حزبنا ودولتنا، بما فيها الشؤون العسكرية والخارجية، لمدة تربو على ثلاثة عقود، وكان يعمل دائما مع القائد العظيم الرفيق كيم ايل سونغ من أجل رفاه الشعب.

إن الفريق أول المبجل كيم جونغ إيل هو الزعيم الأعلى لحزبنا ودولتنا، وهو القائد الأعلى لقواتنا المسلحة الثورية. وهو يمارس السياسة تطوعا حبا في الشعب وثقة فيه، ويتصرف انطلاقا من ولاء وطاعة بنوية دون حدود وكذلك من التزامات أخلاقية نبيلة إزاء القائد الأب.

إنه لمن حسن حظ شعبنا وبركة قيادية فريدة له أن يكون لديه الرفيق كيم جونغ إيل، القائد العظيم لحزبنا وشعبنا، قائدا أعلى له. واليوم، يقدم شعبنا كامل احترامه ويضع ثقته المطلقة في الفريق أول المبجل كيم جونغ إيل الذي يحمل بنجاح لواء قضية "جوشه" الثورية التي كان القائد الأب رائدا لها. لقد ائتمن الشعب القائد على مصيره، وهو يسير قدما بحماس تحت قيادته.

إن شعبنا، إذ يحتشد حول القائد الأعلى المبجل، الرفيق كيم جونغ إيل، في وحدة قلبية صادقة، سيجعل بلدنا، أرض الآباء والأجداد، أكثر رخاء، وسيمجد وسيدافع عن أسلوبنا للاشتراكية، المتمركزة حول الجماهير الشعبيـــة، والمستقلـــة والفريدة من نوعها، على غرار ما علمنا إياه القائد الأب طوال حياته.

وإننا لنتذكر الخمسين عاما الماضية بمشاعر من الفخر العظيم الممتزج بمرارة تعصر القلوب.

إن تقسيم بلدنا وأمتنا، كما تعلم الجمعية، فرض كارثة الحرب على شمال كوريا وجنوبها. وبالتالي، لا يزال الجانبان يعانيان من مأساة الريبة والمجابهة اليوم، بينما يمضي العالم نحو الانفراج والسلام. والواقع أنه لمن الغريب أن ميراث الحرب الباردة، التي بدأت منذ الأربعينات، لا يزال مستمرا في التسعينات، ولذا فليس ثمة مسوغ مهما كان لهذا الاستمرار. إن الفشل في إعادة توحيد كوريا سيجعل الحالة في شبه الجزيرة الكورية غير مستقرة الى ما لا نهاية وهذا لن يساعد على تحقيق السلام في شمال شرقي آسيا ولا في سائر أنحاء العالم.

ومنذ الأيام الأولى للتقسيم الوطني، قدم القائد المبجل والمحبوب الرفيق كيم إيل سونغ، عددا من الاقتراحات المعقولة لتحقيق السلام وإعادة توحيد البلد بشكل سلمي، وكرس جهوده كافة لتحقيقها حتى آخر لحظة من حياته. وعلى وجه التحديد قدم القائد الأب، قبل ١٥ عاما اقتراحا بإعادة التوحيد الوطني من خلال إقامة اتحاد كونفدرالي يقوم على أساس مفهوم أمة واحدة ودولة واحدة بنظامين وحكومتين. وهذا الاقتراح يعكس تماما الواقع في شمال كوريا وجنوبها، اللذين يتميزان بتباينات في الأفكار والنظم السياسية، كما يعكس رغبة الشعب الكوري في تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة التوحيد على أساس مبدأ ألا يكون أي من الجانبين قاهرا للآخر أو مقهورا منه.

وتمسكا منا ببرنامج النقاط العشر للوحدة الكبرى للأمة برمتها من أجل إعادة توحيد البلد، الذي اقترحه القائد المبجل والمحبوب الرفيق كيم إيل سونغ، واستنادا الى المبادئ الثلاثة وهي الاستقلال، وإعادة التوحيد السلمي والوحدة الوطنية الكبرى، ووفقا للاقتراح بإعادة التوحيد على أساس اتحاد كونفدرالي فإننا سنبذل قصارى جهودنا لتحقيق وحدة الأمة بأكملها، على أساس الوطنية وروح الاستقلال الوطني، من أجل إقامة دولة كوريا المستقلة السلمية المحايدة الموحدة.

وليس هناك أي تغيير في موقفنا فيما يتعلق بالحوار بين الشمال والجنوب ونحن مستعدون لاستئناف الحوار حينما يكون المناخ مهيأ لذلك. بيد أن الحوار بين الشمال والجنوب، الذي بدأ بعد جهود مضنية، قوضته سلطات كوريا الجنوبية، والمناخ ليس مواتيا بعد لاستئناف هذا الحوار.

وعندما توفي القائد الأب، أعرب رؤساء دول وحكومات العالم، حتى في البلدان التي لا تربطنا بها علاقات دبلوماسية، عن المواساة بمناسبة وفاته. أما سلطات كوريا الجنوبية، فبدلا من أن تعرب عن تعزيتها للنائبة التي ألمت بأبناء وطنها، أمرت بإعلان حالة الطوارئ في جميع أراضي كوريا الجنوبية، وصوبت مدافعها نحو جمهوريتنا. بل والأسوأ من ذلك، أنها اتخذت اجراءات صارمة ضد أبناء كوريا الجنوبية الذين أعلنوا الحداد بسبب وفاة أب الأمة. ومع ذلك، لا يزال المسؤول عن السلطة في كوريا الجنوبية يرفض الاعتذار عن هذه الجريمة الخطيرة النكراء، والتي سيمنع بسببها من المشاركة في أي حوار يجريه الشعب الكوري في الشمال والجنوب، وكذلك في الخارج. وإن كانت سلطات كوريا الجنوبية صادقة في رغبتها في إجراء الحوار معنا، فكل ما عليها عمله هو الاعتذار بادئ ذي بدء عن الجريمة التي ارتكبتها بحق مواطنيها.

وثمة عقبة رئيسية أخرى في طريق استئناف الحوار بين الكوريتين وإعادة توحيدهما هي قانون الأمن القومي في كوريا الجنوبية الذي ينعت المواطنين في كوريا الشمالية بالأعداء، ويجرم أي اتصالات أو حوار يجريها الكوريون الجنوبيون مع أبناء كوريا الشمالية. إن هذا القانون لا يدع مجالا على الإطلاق للحقوق الأساسية للديمقراطية والحرية في كوريا الجنوبية اليوم. إن قانون العصور الوسطى هذا يطبق لقمع واضطهاد عدد كبير من الناس، بما في ذلك الشباب والطلبة الذين ينادون بتحقيق الديمقراطية في مجتمع كوريا الجنوبية، وقمع الوطنيين المؤيدين لإعادة التوحيد الذين زاروا كوريا الشمالية. وقد أدى هذا الى تجميد شامل للحوار والاتصالات والتبادلات المتعددة القنوات بين الشمال والجنوب. وكل هذه الحقائق تبين أنه ما دام العمل مستمرا بقانون الأمن القومي، الذي ينتهك حقوق الانسان بوحشية ويثير الكراهية بين الشركاء في الحوار، فإن انتشار الحرية والديمقراطية في كوريا الجنوبية لا يمكن تصوره، وإقامة الحوار بين الشمال والجنوب وإعادة التوحيد الوطني بشكل سلمي لا يمكن ببساطة اجراءهما.

إن الأصوات التي تنادي بإلغاء هذا القانون لا تسمع في داخل كوريا الجنوبية فحسب، وإنما أيضا في شتى بقاع العالم. فقد حثت وزارة الخارجية في الولايات المتحدة في مناسبتين في العام الماضي سلطات كوريا الجنوبية على إلغاء هذا القانون، كما نادى العديد من المندوبين بإلغائه في اجتماعات لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان. وليس هناك أي مسوغ على الاطلاق للإبقاء على هذا القانون البالي الشرير. ومن أجل إجراء الحوار وإقامة الاتصالات، والسماح بحرية السفر والتبادل بين كوريا الشمالية والجنوبية، ينبغي في أسرع وقت ممكن إزالة جميع الحواجز القانونية والمادية، مثل قانون الأمن القومي، والحائط الخرساني الذي يقسم شبه الجزيرة الكورية.

إن وضع ترتيب جديد للسلام هو الأولوية العليا لأية خطة ترمي الى ضمان تحقيق السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية، وإلى التعجيل بإعادة التوحيد الوطني. وفي هذا السياق، وكما أوضحنا أكثر من مرة، ينبغي الاستعاضة عن النظام العتيق للهدنة الكورية بترتيب سلام جديد بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، وهي المسؤولة في المقام الأول عن السلام في شبه الجزيرة الكورية. وقد كانت كوريا الشمالية والجنوبية قد أقرتا اتفاق المصالحة، وعدم الاعتداء، والتعاون والتبادل بين الجنوب والشمال في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، الذي أصبح اتفاق الأمر الواقع بين الكوريتين. وكل ما يتعين على الشمال والجنوب عمله هو إنفاذ اتفاق السلام هذا الذي يلزم الطرفين بعدم الاعتداء.

وما يتبقى عمله الآن هو أن تقيم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اتفاق سلام جديد مع الولايات المتحدة التي تمسك بالزمام الفعلي لقوة القيادة العسكرية في كوريا الجنوبية. ولا يمكن إرجاء هذه العملية أكثر من ذلك، سواء من حيث الاتجاه المعاصر المتحول نحو السلام وتخفيف حدة التوتر وبعيدا عن المجابهة، أو في السياق الحالي لتنفيذ الاطار المتفق عليه بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة.

ولا بد أن تفي الولايات المتحدة بمسؤولياتها، وأن تقوم بدورها في صياغة ترتيب سلام جديد يحل محل نظام الهدنة، وهو ميراث نمطي لفترة الحرب الباردة ما زال قائما في شبه الجزيرة الكورية. وبمجرد إقامة الآليات القانونية والمؤسسية لاتفاق سلام من هذا القبيل بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، سيخف التوتر في شبه الجزيرة الكورية بشكل كبير. وهذا سييسر بدوره التنفيذ السلس للاتفاق المبرم بين الكوريتين، وسيساعد على استقرار الحالة في شمال شرقي آسيا وفي المحيط الهادئ أيضا.

وعندما تعمل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة معا، وبثقة متبادلة، يمكن لهما حل القضايا التي لا تزال معلقة في شبه الجزيرة الكورية. وقد بينت صحة ذلك عملية حل ما يسمى بالمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، التي أثارت انشغال المجتمع الدولي بشكل بالغ في فترة من الفترات.

لقد وقعت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة على الاطار المتفق عليه في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، ومنذ ذلك الحين بدأت كلتاهما في اتخاذ الخطوات العملية لتنفيذه. وقد وفينا بالتزامنا بتجميد مفاعلات الغرافيت المهدأ والمرافق المتصلة بها، وبدأت الولايات المتحدة بالمقابل، العمل على تحقيق التقدم بشأن مشروع مفاعل الماء الخفيف المقرر تقديمه الى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وبشأن عدد من المجالات الأخرى المتفق عليها.

والواقع أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نفذت تماما التزاماتها بموجب الإطار المتفق عليه بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، وذلك يتجاوز في الواقع الالتزامات التي تفي بها أي دولة موقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بموجب اتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ولن تظهر مشاكل معقدة لا يمكن حلها بشكل سلس اذا نُفذت الالتزامات الدولية بصدق يماثل الصدق الذي تحلت به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تنفيذها لالتزاماتها. والنقطة المطروحة هي كيف ستتصرف الولايات المتحدة في المستقبل، وإننا نتابع عن كثب المسار الذي اختارته لأعمالها.

واذا بقيت الولايات المتحدة مخلصة في نهجها كما كانت خلال مناقشاتها مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن القضية النووية فإن القضايا المتعلقة بوضع ترتيب جديد للسلم في شبه الجزيرة الكورية ستحل يقينا حلا سلسا.

ولا تزال مواصلة مركز الهدنة في كوريا تقيد العلاقة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والأمم المتحدة

وتجعلها علاقة قتال مستمر. ووضع ترتيب جديد للسلام في شبه الجزيرة الكورية أمر يستحق الاهتمام الواجب من جانب الأمم المتحدة التي يتعين عليها أن تعمل عملا شاقا للقيام بنصيبها في تعزيز تحقيق هذه الترتيبات.

هذا هو الطريق المنطقي الوحيد لتصحيح سجل العلاقة الكريهة الماضية للأمم المتحدة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي دولة عضو موقر في الأمم المتحدة، وذلك في ضوء تنفيذ القرار ٣٣٩٠ باء (د - ٣٠) الذي يدعو الى حل قيادة الأمم المتحدة واستبدال اتفاق السلام باتفاق الهدنة.

وينبغي للأمم المتحدة أن تفعل كل ما في وسعها للقضاء بجرأة على التركة القديمة لعهد الحرب الباردة وللمساعدة على إنشاء ترتيب جديد للسلام في شبه الجزيرة الكورية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكرنا العميق لرؤساء الدول والحكومات، وللشعوب، في البلدان المختلفة على تأييدهم وتشجيعهم وتضامنهم الثابت مع الشعب الكوري في قضيته العادلة، قضية تحقيق السلام في شبه الجزيرة الكورية وإعادة توحيد كوريا على نحو سلمي.

واليوم، تواجه الأمم المتحدة في الذكرى السنوية الخمسين لإنشائها مهام ثقيلة يجب القيام بها اذا أريد للمنظمة أن تعمل بمزيد من النشاط والفعالية من أجل توطيد السلم والأمن الدوليين، والنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والرخاء العام للبشرية. وتمشيا مع الأغراض والمبادئ الواردة في الميثاق ينبغي للأمم المتحدة أن تسهم إسهاما ملموسا في الجهود التي تضطلع بها جميع البلدان والأمم لحماية الاستقلال والسيادة الوطنيين وبناء عالم جديد حر يسوده السلام ولا يمارس فيه أي شكل من أشكال السيطرة أو الإخضاع.

وإحدى الأولويات الهامة في تنفيذ الأمم المتحدة لمهمتها ودورها، هي التأكد من أن تطبيق مبدأ العدالة والإنصاف الدوليين يسير في طريقه الصحيح. فالعدالة والإنصاف الدوليان حيويان بالنسبة الى أنشطة الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن أقلية من الدول الكبرى تمارس حقوقها المتميزة وتتصرف بطريقة تحكمية تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، بينما تنكر على غالبية الأمم الصغيرة والضعيفة مواقعها التي تستحقها، والأسوأ من ذلك أنه وقعت أحداث لا تحتمل، وتتجاهل رغبة البلدان النامية وتنتهك مصالحها.

وينبغي للأمم المتحدة أن تمتنع عن القيام بأية أعمال تتناقض مع مبدأ العدالة والإنصاف الدوليين في أنشطتها. وينبغي لها، فضلا عن ذلك، ألا تقوم ظلما بالكيل بمكيالين يمكن بعض البلدان من إساءة استخدام الأمم المتحدة في السعي الى تحقيق أغراضها السياسية.

وينبغي للأمم المتحدة أن تحترم سيادة ومصالح البلدان الصغيرة وأن تعامل جميع البلدان على قدم المساواة وأن تثبت أنها جديرة بهيبتها بوصفها هيئة عالمية تسهم إسهاما ملموسا في تحقيق السلام والأمن العالميين، وفي تحقيق التنمية الاقتصادية لكل بلد، والرفاه الأكبر للشعوب. ولدى العديد من بلدان العالم اليوم ما يبرر تبريرا تاما دعوتها الى إعادة تشكيل الأمم المتحدة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها. ولن تتمكن الأمم المتحدة من الاضطلاع بمهمتها ودورها إلا اذا تكيفت مع تغيرات العصر وارتفعت الى مستوى تطلعات البشرية وأصلحت بعض الهياكل والسلطات غير العملية.

وإن إعادة تشكيل مجلس الأمن أمر لازم لزوما أكبر لإضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة.

ومن النقاط الرئيسية في توسيع عضوية مجلس الأمن إعطاء الأولوية للبلدان النامية التي تشكل أغلبية مطلقة في عضوية الأمم المتحدة وتطبيق مبدأ التوزيع الاقليمي العادل مع مراعاة عدد البلدان في كل منطقة وبلد مثل، اليابان التي لم تعتذر اعتذارا كافيا، ولم تصحح سجل آثامها في الماضي، ليس من حقه أن يكون عضوا دائما في مجلس الأمن. وثمة نقطة أخرى هي لزوم إلغاء حقوق النقض التي يتمتع بها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن. إن إزالة نظام حق النقض من شأنها أن تعني إزالة العقبة الكؤود الرئيسية التي تحول دون إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة والقضاء على تركات عهد الحرب الباردة التي شجعت عددا قليلا من الدول الكبرى على القيام بأعمال الهيمنة والتحكم. وفي نفس الوقت ينبغي الحد من قوة وسلطة مجلس الأمن، وإعطاء مزيد من السلطة للجمعية العامة، وأن تتاح إمكانية الوصول الى جميع أعمال مجلس الأمن بما في ذلك مشاوراته غير الرسمية. وحتى يمكن تنفيذ أي قرار يتخذه مجلس الأمن باسم الجمعية العامة، ويدعو الى فرض جزاءات أو استخدام القوة ضد أي دولة من الدول

الأعضاء، يجب أن يوافق أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الجمعية العامة على هذا القرار.

ولا يزال نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي، إحدى المشاكل الأهم التي تواجه الأمم المتحدة.

وقد ظهرت بعض دلائل التقدم في ميدان نزع السلاح منذ نهاية الحرب الباردة. ومع ذلك لا تزال عملية تخفيض الأسلحة النووية تتحرك بخطى بطيئة جدا. ولا يزال من المستعصي تحديد مفهوم النهج الذي ينبغي أن يتخذ حيال وجود الأسلحة النووية. والسعي المستمر من جانب كل دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية لاحتكار قدرة الأسلحة النووية التي تمتلكها يبقي خطر تعرضنا لنشوب حروب نووية وللانتشار النووي.

ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخذ وجهة أخرى وأن تكون على مستوى رغبة البشرية في العيش في سلام وطموحها الى ذلك العيش على هذا الكوكب وذلك عن طريق الإلغاء العالمي والكامل للأسلحة النووية تمشيا مع اتجاهات العصر، تأييدا لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق سلم.

وتكتسي مسألة التنمية اليوم بعدا خطيرا جدا بالنسبة للأغلبية المطلقة من البلدان النامية. ومن المشجع حقا أن نلاحظ أن الإعداد لخطة للتنمية التي بدأت بمبادرة اتخذتها البلدان النامية لتعزيز وظائف الأمم المتحدة ودورها في ميدان التنمية يجري الآن العمل للانتهاء منها. واذا أردنا أن تسهم خطة للتنمية إسهاما ملموسا في الجهود الإنمائية للبلدان النامية، فينبغي أن توجه هذه الخطة أساسا صوب إقامة علاقات اقتصادية دولية منصفة وإزالة الفجوات بين البلدان الفقيرة والغنية - بين الشمال والجنوب. وفي نفس الوقت ينبغي ألا نسمح بأية محاولات لاستخدام مسألة التنمية هذه وسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية لبلدان أخرى بربط هذه المسألة بما يسمى بحماية حقوق الانسان.

واليوم، تعمل بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى بجد لتحقيق التعاون بين بلدان الجنوب ولوضع النظام الاقتصادي بين بلدان الجنوب. وينبغي للأمم المتحدة أن تولي الأولوية لحل قضايا التنمية وأن تتخذ خطوات ملموسة للمساعدة في إقامة علاقات اقتصادية دولية عادلة ومنصفة تساعد البلدان النامية في جهودها الانمائية وتشجيع التعاون بين بلدان الجنوب.

وفي الوقت الراهن، يداس بالأقدام على نحو قاس الاستقلال الوطني والسيادة لعدة بلدان في أجزاء مختلفة من العالم، وتستمر دون هوادة صراعات ونزاعات دينية وعرقية وإقليمية، وتتصاعد في بعض الحالات فتصبح حروبا مأساوية. ومن المؤلم حقا أن نرى أن السلام والأمن يتمزقان وأن الناس يسقطون ضحية للكوارث.

ونرى أن المنازعات فيما بين البلدان والأمم ينبغي أن تحل سلميا عن طريق الحوار والمفاوضات بما يتفق مع مصالح الشعوب في البلدان المعنية.

واليوم تكافح جميع البلدان والأمم المحبة للسلام والعدالة في العالم كفاحا قويا لخلق عالم مستقل جديد يتغلب على كل التحديات والصعوبات ويتطلع الى القرن الحادي والعشرين من ذروة العهد الحالي المهتز.

ونؤيد تأييدا قويا القضية العادلة لشعوب الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، من أجل السلام والاستقرار والرخاء المشترك للمنطقة، والقضية العادلة لجميع الشعوب الآسيوية الأخرى لبناء آسيا جديدة ومستقلة ومزدهرة.

ونؤيد الشعوب العربية في نضالها للوصول الى حل شامل وعادل لمسألة الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين. كما نؤيد الشعوب الافريقية في جهودها الرامية الى تحقيق التنمية المستقلة لبلدانها والتغلب على جميع الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية.

ونقدم تأييدنا النشط وتشجيعنا لشعب كوبا في قضيته العادلة من أجل حماية سيادة بلده والمحافظة على مكاسبه الاشتراكية ونعرب عن تضامننا مع شعوب أمريكا اللاتينية في سعيها لتحقيق السلام والرخاء في منطقتها.

إننا نؤيد شعوب بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى في جهودها لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإقامة نظام سياسي اقتصادي دولي منصف.

إن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والشعب الكوري يقدمان، وسيواصلان في المستقبل تقديم الدعم والتضامن النشطين لشعوب جميع البلدان في العالم في جهودها لبناء مجتمع جديد وعالم مستقل يقف في وجه جميع أشكال السيطرة والإخضاع.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن شكرنا العميق لهيئات الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة، والمنظمات غير الحكومية، ومن بينها إدارة الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة، وإلى مختلف الحكومات، للخطوات الإنسانية التي اتخذتها فيما يتصل بالضرر الذي ألحقه الفيضان ببلدنا مؤخرا.

إن السياسة الخارجية لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ثابته لم تتغير. وإن الاستقلال والسلم والصداقة تمثل ركن ومبدأ سياسة حكومتنا الخارجية التي رفع لواءها الزعيم العظيم الرفيق كيم إيل سونغ طوال حياته، والتي ينفذها حاليا القائد الأعلى المبجل الرفيق كيم جونغ إيل، وقد سبق التدليل بشكل قوي على صحتها وحيويتها في الممارسة العملية.

إن الاستقلال حيوي لحياة جمهوريتنا وهو العامل الرئيسي في سياستيها الداخلية والخارجية. والسياسة المستقلة التي تتبعها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تضمن الطابع الفريد والاستقرار لنموذجنا للنظام الاشتراكي فحسب، وإنما تسهم أيضا إسهاما كبيرا في السلم والأمن في شمال شرقي آسيا وسائر العالم.

وحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفاء منها لتعاليم العمر للقائد الأب الرفيق كيم إيل سونغ، وتحت الزعامة الحكيمة للقائد الأعلى المبجل الرفيق كيم جونغ إيل، ستواصل التزامها الثابت، كما فعلت من قبل، بالاستقلال، وبالاتحاد مع شعوب جميع بلدان العالم المؤيدة للاستقلال، وبتعزيز روابط الصداقة والتعاون معها، وبالاضطلاع بواجباتها بإخلاص في سبيل القضية المشتركة للبشرية من أجل السلم والأمن العالميين.

ويود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يؤكد للجمعية - أنه سيبذل، إلى جانب وفود أخرى - جهوده المخلصة في سبيل إنجاح المناقشات المتعلقة ببنود جدول الأعمال المعروضة على هذه الدورة للجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والتعاون في النيجر، سعادة السيد بازوم محمد.

السيد محمد (النيجر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أعرب لكم، نيابة عن وفد بلدي، عن تهانئي الحارة، بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وإن انتخابكم، الذي يتصادف مع الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، لدليل على التقدير الذي يكنه لكم ولبلدكم المجتمع الدولي. وبوسعكم أن تطمئنوا إلى تعاون وفد النيجر الكامل.

ولسلفكم، وزير الخارجية أمارا إيسي، الذي أضاف إلى حياته العملية الثرية سجل عمل أداه هنا أداء حسنا، أعرب عن أطيب تمنياتي بالنجاح في أنشطته مستقبلا.

وأود أيضا، في هذا العام الانتقالي من تاريخ منظمتنا، أن أحيي الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى، على الطريقة الدينمية التي يؤدي بها واجباته على رأس منظمتنا.

لقد انقضى نصف قرن منذ إنشاء الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥. ومن ثم، فإن دورة هذا العام توفر لنا فرصة فريدة للاعتراف بأهمية العمل التاريخي الذي أنشأ به الزعماء في ذلك الوقت المنظمة، وأيضا لتجديد إيماننا بالمثل العليا والمبادئ الواردة في الميثاق الذي يُعد أحد أهم الوثائق المتاحة للبشرية لبناء عالم الغد. وبالنسبة للدول الفتية مثل النيجر، التي انضمت إلى السيادة الدولية منذ ٣٥ عاما، سيكون من قبيل الإهمال تجاهل الدور القوي الذي قامت به الأمم المتحدة في تحرير الشعوب وإسهامها القيم في تقدم البشرية كبوتقة للتعاون الدولي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

بعد ٥٠ عاما من إنشاء الأمم المتحدة اختفت التهديدات التي فرضتها الحرب الباردة، التي شلت حركتها طويلا، مفسحة الطريق أمام تعاون أكثر ازدهارا وأكثر بناء بين الدول. وهذا المناخ الجديد مكّن المنظمة من أن ترحب ترحيبا حارا، قبل عام، بجنوب افريقيا في أعقاب انتصارها الناجح على نظام الفصل العنصري، مما أدى بعد سنوات عديدة إلى إقفال أكثر بنود جدول أعمالها إثارة للألم.

والشرق الأوسط أيضا، منذ مؤتمر مدريد، تحرك على طريق السلام الذي لا يعكس اتجاهه، والذي تتوج بالتوقيع على اتفاقات الحكم الذاتي لقطاع غزة وأريحا في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

غير أن هذا المناخ الجديد خلق أيضا أنواعا أخرى من التهديدات، تهديدات صعبة بقدر صعوبة تهديدات فترة الحرب الباردة، ومزعزعة بنفس القدر لسلم شعوب كثيرة. كما نشبت صراعات تمتزج فيها القومية بالتناحرات العرقية والتعصب الديني في أجزاء كثيرة من العالم. والديمقراطية، بصرف النظر عن التقدم الذي أحرزته، تجد من الصعب عليها أن تثبّت جذورها في البلدان التي يتسبب فيها الفقر المدقع، وسوء التغذية، والمرض والتدهور البيئي في معاناة لا توصف.

وبعبارة أخرى، يتسم السياق العالمي الذي تعقد فيه الدورة الحالية للجمعية العامة بأبعد ما يكون عن إثارة التفاؤل التام. وهذه الدورة ينبغي أن تهيئ لنا فرصة للقيام بتحليل مثمر لطرق إقامة عالم أفضل، عالم خال من تلك الأعمال الوحشية، عالم لا تعاني فيه البشرية بعد الآن، عالم تسوده المثل العليا للسلم والتنمية الحقيقية والعدالة.

إن الحالة في بلدي، النيجر، مثل الحالة في دول افريقية عديدة أخرى، لا تزال محفوفة بصعوبات من كل نوع ناجمة عن مناخ اقتصادي مشؤوم. وتخفيض قيمة عملتنا، فرنك الاتحاد المالي الافريقي، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ بنسبة ٥٠ في المائة، وجّه ضربة شديدة إلى مستوى معيشة السكان.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أودلوم (سانت لوسيا).

إن الانتعاش الاقتصادي الذي كان متوقعا من هذه الخطوة النقدية الجذرية إلى حد ما، قد تأخر، لأن الطابع الجماعي الموحد للتدبير جعله غير مناسب للأوضاع المحددة في مختلف البلدان المتأثرة. والنيجر، التي لم تتمكن من الاعتماد على زيادة كبيرة في صادراتها من المواد الخام شهدت، على العكس من ذلك، زيادة غير معقولة في الضغط الذي يمثله عبء المديونية الخارجية وتكاليف الواردات. وبالرغم من ذلك، قامت حكومة بلدي، بالاشتراك مع مؤسسات بريتون وودز، ببرنامج تكيف اقتصادي هيكلي قائم على سياسة إعادة هيكلة منتظمة للقطاعين العام وشبه العام تصاحبها تجمعات متوازنة لاقتصادات كبيرة قائمة على إجراء تحسين كبير في إيرادات الدولة وكبح جماح الإنفاق العام.

ومن الناحية السياسية، فإن العملية الديمقراطية التي دخلناها في ١٩٩٠ يستمر تنفيذها ويوسع نطاقها، مع أنها لا تزال تقاسي من الآلام المتزايدة التي تصاحب أية تجربة جديدة: التطرف وإساءة استخدام الحريات المحققة حديثا، والاتجاه إلى الإفلات من العقوبات المدنية، والزيادة المفرطة لجميع أنواع مجموعات المصالح، والمصالح الخاصة، وما إلى ذلك. غير أن وجود نقابات نشطة وصحافة مستقلة حرة ومجتمع مدني دينمي يرسي الأساس لبنية ديمقراطية دائمة قادرة على كفالة احترام حكم القانون والإسهام في النمو التدريجي للتقاليد الديمقراطية.

وبعد أقل من أربعة أعوام من الديمقراطية المؤسسية، أجرت النيجر انتخابات للرئيس وللسلطة التشريعية. إن إجراء الانتخابات الأخيرة للسلطة التشريعية الذي قدم موعده إلى كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، عُهد به إلى لجنة انتخابية مستقلة برئاسة قاض ومكونة بصورة رئيسية من أشخاص من قطاع المنظمات غير الحكومية، ومن منظمات حقوق الإنسان والمنظمات المناصرة للديمقراطية. وقد شهد عملية التصويت بضعة مراقبين دوليين وقالوا جميعا إنها كانت مثالا للشفافية والإنصاف. وقد أسفرت هذه الانتخابات عن فوز الأحزاب المعارضة بالأغلبية في البرلمان. ولهذا فإن النيجر منذ ذلك الحين تعيش في ظل نظام لا تتوافق فيه الأقلية الرئاسية مع الأغلبية البرلمانية. وما يسمى بنظام التعايش هذا هو أكثر الأشكال حساسية لتوزيع السلطات الدستورية والعلاقات بين مختلف مؤسسات الجمهورية. وبالرغم من جميع الصعوبات المتأصلة في التجربة البالغة الدقة التي لم يسبق لها مثيل والتي نمر بها حاليا، فلم يكن هناك أي نقص في الأداء المنتظم للآلية المؤسسية.

والمحكمة العليا، وهي المؤسسة التي عهد إليها بتفسير الدستور وتقرير القانون الذي يمكن على أساسه كفالة تشغيل مؤسسات الجمهورية، قد اضطلعت بدور حاسم. والاعتماد المنتظم على آلية القانون هو خيار مبدئي يؤيده المجتمع السياسي برمته، الذي يكرس تفانيه لحكم القانون والاستقرار، وكذلك لاستقرار البلد وأمنه.

وتوخيا لكفالة الأمن والاستقرار في البلد بالتحديد بذلت حكومتي جميع الجهود التي أدت في النهاية إلى اتفاق ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥ بين الحكومة وزعماء عصيان الطوارق، المتجمعين في منظمة المقاومة المسلحة. وكما تعرف الجمعية فإن هناك في الجزء الشمالي من النيجر، منذ عام ١٩٩١، عصيان مسلح يدعي تمثيل طائفة الطوارق ويدعو إلى إقامة نظام اتحادي، يعتقد أنه النظام الوحيد الذي يمكنه أن يوفر الحكم

الذاتي الحر. والمناقشات التي أجريت مع زعماء العصيان أكدت باستمرار على ضرورة تفادي إراقة الدماء بغير جدوى، والتركيز على الحوار الذي يمكن أن يكون محوره الرئيسي أفضل مصالح البلد. وبفضل جهود الوساطة التي بذلتها البلدان الصديقة، بلدان الجزائر وبوركينا فاصو وفرنسا، التي أتقدم إليها من جديد بامتنان شعب النيجر، تمكنا في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥، من التوقيع على اتفاق سلام نهائي. ويؤكد ذلك الاتفاق القائم على مبدأ احترام الدستور، الذي يكرس عدم قابلية الجمهورية للتجزئة، على عنصرين رئيسيين: أولا، على الصعيد السياسي، يوصي الاتفاق بالتعجيل بإقامة الهياكل اللامركزية ومن ثم منح السلطات الإدارية والسياسية لهذه الهياكل. وثانيا، على الصعيد الاقتصادي، يوصي الاتفاق بتنفيذ برنامج خاص للتقدم الاقتصادي والاجتماعي في الجزء الشمالي من البلد.

وفيما يتعلق بالجانب الأول من الالتزامات المتعهد بها في هذا الاتفاق الهام، تكون مسؤولية مقصورة تقريبا على الحكومة. ولكن هذا ليس صحيحا بالنسبة للجانب الثاني. فمن الواضح تماما أن الدوافع الكامنة وراء هذا العصيان، الذي بدأ في نفس الوقت الذي شرع فيه البلد بالسير على درب الديمقراطية وإضفاء الطابع المؤسسي على الحريات، دوافع اقتصادية أساسا. فالمنطقة الشمالية من النيجر، بعد سنوات قليلة من الجفاف الدوري، كانت في حالة بالغة الخطورة بسبب تقلبات نظامها الإيكولوجي. وقد أصبح رعي الماشية ذا إشكال كبير، مرغما مجتمعات بدوية على الترحل، ومسببا لها شعورا بالانزعاج أدى بسرعة إلى المطالبة بكيان منفصل. والسبيل الوحيد للتعامل مع هذا العصيان على نحو ملائم، الذي هو، على كل حال، مجرد عرض من أعراض الصعوبات الحقيقية التي يواجهها هؤلاء الناس، هو إعادة الأمل لجميع هذه المناطق المنكوبة. ولهذا فإن اتفاق السلام ينص على عقد اجتماع للطاولة المستديرة في ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ تشارك فيه جميع البلدان والمؤسسات المرتبطة بالنيجر، بغية إعداد برنامج إنمائي خاص بالمنطقة الشمالية. وأتوجه بنداء إلى جميع الراغبين في مساعدة النيجر في استعادة وتوطيد السلام بصورة دائمة بأن يتقدموا بدعمهم لهذا المسعى.

وعلى الصعيد الدولي، فإن الصراعات المأساوية في رواندا والصومال وليبريا ويوغوسلافيا السابقة - على سبيل المثال لا الحصر - تشهد ببلاغة على هشاشة النظام الدولي الذي بزغ منذ نهاية الحرب الباردة، كما تشهد على عجز الهياكل الحالية عن توفير استجابة جماعية تفي بالغرض عندما ينهار الاستقرار الوطني وتؤدي الصراعات الداخلية إلى معاناة لا توصف.

والحالة في رواندا هي من الحالات التي تستأهل الاهتمام الخاص، بالنظر إلى خطورتها وإلى تقويضها للمبادئ الأساسية لمنظمتنا، وبلدي يتابع باهتمام كبير الجهود التي تضطلع بها السلطات في رواندا منذ عام للتغلب على عواقب الأحداث المأساوية التي وقعت هناك، ولتوطيد المصالحة الوطنية والسلام الدائم.

وحقا تحولت الحالة في ليبريا، بعد سلسلة من المبادرات المفضية إلى إنشاء مجلس جديد للدولة، تحولا إيجابيا. وهذه فرصة متاحة أمامي لأن أتقدم بالتهانئ إلى المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا، وإلى جميع الذين كانت مساعدتهم مفيدة أيما إفادة، لا سيما رئيس نيجيريا السيد ساني أباشا ورئيس غانا السيد رولنغز. وأود أن أهنئ شعب ليبريا على شجاعته وأن أشجعه على المثابرة في السير على درب السلام والأمل الذي دفع ثمنا باهظا من أجل إيجاده من جديد.

وفي أنغولا، تتابع النيجر عن كثب التقدم المحرز على طريق السلام وتهنئ الرئيس دوس سانتوس والسيد سافمبي. وتتابع النيجر بنفس الاهتمام تطور الحالة في الصحراء الغربية، وتندد ببطء سير العملية الجارية لاستعادة السلام هناك.

وفيما يتعلق بالجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على ليبيا، تعتقد النيجر أن الاقتراحات البناءة التي تقدمت بها سلطات ذلك البلد تشكل أساسا جديا لحل هذه الأزمة، التي تلقي عواقبها أعباء جسيمة على كاهل الشعب الليبي وعلى البلدان المجاورة مثل النيجر.

وفي خارج قارتنا، رحبت النيجر بالتوقيع على اتفاقات واشنطن في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، توخيا لإقرار الحكم الذاتي في قطاع غزة وفي أريحا. وقد أدت الدينامية التالية - بعد عمل شاق جدا - إلى طفرة هامة بالتوقيع على اتفاق ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ في واشنطن القاضي بتوسيع الحكم الذاتي ليشمل الضفة الغربية.

إن المأساة الطويلة الأمد الجارية في البوسنة والهرسك، وهي عضو من أعضاء الأمم المتحدة، تثير أسئلة عديدة بشأن قدرة منظمتنا على كفالة احترام مبادئها ذاتها. فالسكان المسلمون في ذلك البلد قد عانوا

معاناة كبيرة من تناقضات المجتمع الدولي والحالات التي فيها تصرف بارتجال وأبدى التردد، في الوقت الذي سُمح فيه لصرب البوسنة، البارعين في سياسة فرض الأمر الواقع، بأن يواصلوا بهدوء ممارستهم البغيضة، ممارسة "التطهير الإثني"، مشككين تشكيكا خطيرا في سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية.

ولقد رحبت النيجر بالضغط العسكري الذي مارسته منظمة حلف شمال الأطلسي على الصرب في أيلول/سبتمبر الماضي، ونرحب بحرارة بآخر مبادرات السلام بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بغية إعادة السلام إلى تلك المنطقة. ونأمل أن توفر هذه الخطوة الكبرى أساسا لإقرار السلام العادل والدائم في البوسنة والهرسك.

ويجب على الأمم المتحدة، بعد انشائها بخمسين سنة، أن تعزز مهمتها، مهمة النهوض بالحوار والتعاون بين الشعوب. ويجب عليها أن تعمل أكثر مما عملت في الماضي للحد من التوترات قدر المستطاع ولتسوية النزاعات عند نشوبها، ولأن تمنع بخاصة نشوء حالات يمكن أن تهدد السلم والأمن الدوليين.

وبهذه الروح، فإن النيجر، في هذه السنة ذات الطابع الخاص في حياة منظمتنا المشتركة وتمشيا مع مبدأ العالمية الذي تجسده المادة ٤ من الميثاق، قد أيدت إنشاء لجنة مخصصة للنظر في مسألة تمثيل تايوان.

وإن نهاية الحرب الباردة لم تساعد في حماية العالم من نشوء نزاعات محلية أكثر مما جعلت من الممكن إزالة العبء الثقيل الذي ترزح تحته البشرية نتيجة تكديس الأسلحة وتحسينها. ومع ذلك فإن من الحقائق الراسخة أن من اللازم لنزع السلاح ولعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل الاضطلاع بدور أساسي في منع الصراعات وفي تعزيز السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولهذا السبب يمكننا أن نهنئ أنفسنا على النتائج التي توصل اليها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥. وبالاضافة الى موافقة المؤتمر على التمديد اللانهائي للمعاهدة وافق على إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية في موعد أقصاه ١٩٩٦. وتود النيجر أن تؤكد مجددا على رغبتها العميقة في أن ترى المفاوضات الجارية الآن وقد أسفرت عن إبرام معاهدة تحظر حظرا شاملا للتجارب النووية، وتكون عالمية ويمكن رصدها بفعالية.

وإن محاولاتنا لمنع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ينبغي ألا تحجب عن أنظارنا التهديد الذي تمثله الأسلحة التقليدية وضرورة مراقبتها.

ويسر النيجر أن تحيي هنا مبادرة مالي التي أدت بالأمين العام لمنظمتنا الى إيفاد بعثة الى المنطقة دون الاقليمية في افريقيا الغربية لتقييم الأثر السلبي الذي ترتب على الانتشار غير المشروع للأسلحة الخفيفة في دول المنطقة دون الاقليمية. ونؤيد التوصيات التي تقدم بها الأمين العام في أعقاب إيفاد البعثة ويراودنا الأمل بأن يقدم المجتمع الدولي، الذي قدم التأييد القوي للقرار ذي الصلة، الدعم الذي لا غنى عنه لتنفيذ هذه التوصيات.

وفي السنوات الأخيرة، أنفقت منظمتنا الكثير في مجال منع الصراع وإدارته وخصصت موارد كثيرة وقدر كبير من الوقت لهذا المجال، مما أضر أحيانا بتدابير التنمية. ومع ذلك، لا يزال وفد بلدي على اقتناع بأنه لا يوجد تهديد للسلام أكبر من حالة الركود الراهنة في الحوار بين البلدان الغنية والفقيرة، واتساع التباينات العديدة التي تلت.

وتنعقد هذه الدورة في وقت تجتاح فيه الحالة الاقتصادية في العالم اختلالات عميقة الجذور. وبالرغم من أن بعض مناطق العالم شهد التقدم الكبير، فإن المعوقات في مناطق أخرى أخذت تسوء كل سنة، مؤدية أحيانا الى أزمات لم يسبق لها مثيل. ويبدو أن أكثر البلدان فقرا قد تركت على هوامش التقدم الذي ينعم به الاقتصاد العالمي. ففي بعض البلدان تعاني هياكل الدولة نفسها من الخلل التام ويغرق السكان في أعماق المحنة. فالفقر والجوع والأمية تصيب أكثر من خمس سكان العالم وفي العديد من أنحاء العالم تصبح الحالة أسوأ على نحو خطير.

وتلتمس القارة الافريقية تضامن المجتمع الدولي، بوصف ذلك التضامن يحظى بالأولوية ويتسم بالاستعجال. فوجوه الضعف التي تعاني منها هياكله ما زالت قائمة وتصبح أحيانا كثيرة أكثر سوءا. فالتحسن الراهن في معدلات النمو أضعف من أن يعوض عن التدهور الاقتصادي خلال خمسة عشر عاما. والآداء الاقتصادي يخيب الآمال حتى في البلدان التي اضطلعت بإصلاحات كبيرة.

وبالرغم من التزامات المجتمع الدولي في إطار المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة بكل أنواعها، فإن

تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية تنخفض كل عام. ففي وقت تكون فيه البلدان النامية في أمس الحاجة الى دعم إصلاحاتها، فإن المساعدة الانمائية الرسمية قد انخفضت انخفاضا كبيرا، وأخذ يزداد سوءا مرض عام يحيق بهذه المساعدة وهو ما يطلق عليه "اعياء المانحين".

ويشعر بلدي بالأسف لأنه حتى الجزء الرفيع المستوى التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بتنمية افريقيا، بما في ذلك تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للتنمية في افريقيا في التسعينات، والاستعراض الشامل في منتصف المدة بشأن تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا، الذي انتهى لتوه، لم يمكنا المجتمع الدولي من التوصل الى مجموعة من التدابير الملموسة التي يمكنها عكس هذا الاتجاه بإيجاد الظروف لتحقيق الانتعاش الاقتصادي المستدام والدائم والتنمية المستدامة في أكثر البلدان فقرا. فالأزمة الصامتة، أزمة الفقر والمرض والأمية، قمينة بأن تلهم المجتمع الدولي بمعالجة جذور الشر باعتماد نهج وقائي وأكثر اتساقا إزاء حل هذه المشكلات. فجذور المشكلة تشتمل على عبء الدين الخارجي الذي يواصل عرقلة جهود التنمية التي تبذلها البلدان النامية. وبالرغم من أننا نسلم بالجهود الرامية الى إعادة جدولة الدين وشطبه بموجب شروط نابولي، يجب علينا أن نشير الى أن هذا غير كاف.

وتدرك البلدان المانحة تمام الإدراك أنها والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، تمثل الدائنين الرئيسيين لبلداننا وأن قسما كبيرا من خدمة الدين الذي تموله يعود ببساطة الى خزائنها وخزائن المؤسسات المتعددة الأطراف.

فالتدفقات المالية بشروط ملائمة ليست كافية في العادة للتعويض عن العجز التمويلي الذي تعاني منه البلدان الفقيرة. وهناك حاجة الى إيجاد حلول شاملة ودائمة اذا أريد حل المشكلات بصورة نهائية.

إن الاصلاحات الهيكلية الجذرية التي اضطلعت بها البلدان النامية في اقتصاداتها، ولا سيما أقل البلدان نموا، قد اتضح أنها باهظة التكلفة من الناحيتين الاجتماعية والسياسية وأنها لم تعط الدعم الكافي من جانب المجتمع الدولي. وبالرغم من أن التكيف الهيكلي يظل أساسيا لعلاج الاختلالات الاقتصادية الخطيرة، فإنه ينبغي بالتالي عدم إهمال احتياجات وأولويات القطاعات الأفقر والأضعف من السكان. ويجب أن يستهدف التكيف والتحول تحسين رفاه السكان. وهناك سبب يكفي لتشجيع الحكومات على صعيد الممارسة على المثابرة ولكن يجب تقديم المساعدة لها أيضا في التقليل من الأثر الشديد المترتب على هذه الاصلاحات. إن النضال ضد الفقر كان من المواضيع الرئيسية التي أدرجت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن في آذار/مارس الماضي وقد التزم المجتمع الدولي بالتزامات شجاعة، نرحب بها، وخاصة الالتزام بتقديم الموارد المالية الضرورية للاستراتيجيات المتكاملة بغية مكافحة الفقر والبطالة والاستبعاد الاجتماعي. وما زال الأمل يحدونا بأن تترجم هذه الالتزامات الى أعمال ومبادرات على الصعيدين الوطني والدولي.

والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والذي أنهى أعماله مؤخرا في بيجين يمثل معلما بارزا أيضا في زماننا حيث أكد المجتمع الدولي مجددا على أهمية دور المرأة بوصفها الطرف الرئيسي في التنمية والمستفيد منها، والتزم بتكريس موارد أكبر لتحسين مركز المرأة وإمكانية وصولها الى مناحي الحياة السياسية والاقتصادية لبلادنا.

وإن "خطة للتنمية" التي يجري صوغها الآن وحظيت بالترحاب الاجماعي بوصفها مكملة لـ "خطة للسلام" ينبغي أن تتيح للمجتمع الدولي فرصة جديدة بالاضافة الى التأكيد مجددا على المبادئ، للتركيز على تهيئة الموارد التي تتناسب مع مهمة تنفيذ مبادرات تنموية ملموسة.

ومكنتنا سلسلة كاملة من المؤتمرات العالمية في السنوات الأخيرة من تشكيل رؤية جديدة للتنمية العالمية ومن تحديد التدابير اللازمة لجعل تلك الرؤية حقيقة واقعة. ويجب على المجتمع الدولي أن يقدم على نحو مستعجل دليلا ملموسا على التزامه بالتقدم على الطريق الذي اختاره.

ولا يمكن لأي إبطاء إلا أن يجعل العلاج أكثر صعوبة وتكلفة. والاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة، الذي يؤذن بمرور نصف قرن على قيام منظمتنا، يحمل في طياته رمزا هاما ومن الطيش ألا نستفيد بحكمة من هذه الرموز. إن هذه فرصة تجعل ندرتها، في اعتقادي، من الواجب علينا ألا نفوتها.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للمتكلم التالي، نائب رئيس وزراء جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سعادة السيد خامفوي كيوبوالافا.

السيد كيوبوالافا (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم باللاوية؛ الترجمة الشفوية عن النص الفرنسي الذي قدمه الوفد): لا شك في أن انتخاب السيد فريتاس دو أمارال بالاجماع لرئاسة هذه الدورة التاريخية الخمسين للجمعية العامة، هو إشادة في محلها ببلده البرتغال. ومعرفة مني بمهاراته وأنشطته السياسية العديدة على الصعيدين الوطني والدولي، أقول بكل ثقة إنني أؤمن بأن هذه الدورة للجمعية العامة ستكلل بالنجاح في ظل قيادته.

وأود أيضا في هذه المناسبة أن أحيي وأهنئ السيد بطرس بطرس غالى، الأمين العام لمنظمتنا، على جهوده النشطة في تنفيذ مهامه الجسيمة من أجل صون السلام وتعزيز التنمية في كل أنحاء العالم.

إن الوضع الدولي ما زال معقدا وفي حالة تغير مستمر. والصراعات العرقية والدينية والحدودية ما زالت تستعر في أجزاء مختلفة من كوكبنا وما زالت تعصف بالمجتمع الدولي. وعلى الرغم من الجهود العديدة المبذولة لحل تلك الصراعات، لا نرى أي مؤشر على أننا اقتربنا بأي قدر من الأهداف التي حددناها لأنفسنا. واستنادا الى دروس الماضي وتجاربه، يجب علينا أن نفكر مليا وبصورة مستنيرة، وأن نتخذ الاجراءات الواجبة، وأن نعمل معا على إيجاد سبل معقولة وسلمية لمواجهة هذه التحديات. والحقائق السائدة في عالم اليوم تدل على أن خلق مناخ يسوده السلام والعدالة ليس بالمهمة السهلة؛ لأن ذلك ينطوي على واجب نبيل وصعب وطويل الأجل، واجب يتطلب، في آن واحد، الصبر والعزيمة، وهما أمران مطلوبان من المجتمع الدولي برمته، حيث أن ذلك من مصلحة أمم العالم وشعوبه.

ففي أوروبا، ما زال الصراع في جمهورية البوسنة والهرسك الذي جلب على شعبها معاناة طائلة، دون حل نهائي. وما من شك في أن اتفاق وقف اطلاق النار لمدة ٦٠ يوما، والذي تم إبرامه مؤخرا بين أطراف هذا الصراع الأليم، يبدأ مرحلة جديدة في عملية البحث عن السلام الشامل. وهذا الاتفاق يتطلب أيضا بذل جهود أخرى بأقصى درجات الحكمة وضبط النفس والاستعداد، بغية استعادة السلام والاستقرار في هذه المنطقة من العالم.

وفي افريقيا، وبعد سنوات طويلة من الكفاح، أمكن أخيرا إلغاء الفصل العنصري. وعلى غرار سائر الشعوب المحبة للسلام والحرية في العالم، سعد الشعب اللاوي كل السعادة بهذا الحدث. نتمنى لسلطات جنوب افريقيا الجديدة، في ظل القيادة الحكيمة للرئيس نلسون مانديلا، نجاحا متواصلا في جهودها التي لا تعرف الكلل من أجل بناء جنوب افريقيا الجديدة الموحدة وغير العنصرية والديمقراطية والمزدهرة.

وفيما يتعلق بافريقيا أيضا، يأمل الشعب اللاوي في أن يتسنى حل الصراع العرقي والعنف المستعران في بعض بلدان القارة، بالوسائل السلمية، بغية الحفاظ على الوحدة وتعزيز الوئام الوطني والتنمية في تلك البلدان.

وفي منطقة الكاريبي أصبحت الحالة العامة مؤاتية للنهوض بالتفاهم المتبادل وبالتنمية والتعاون فيما بين بلدان هذه المنطقة. وفي هذا السياق تعتقد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن الوقت قد حان لرفع الحصار الاقتصادي المفروض من طرف واحد على كوبا، بغرض المساهمة في تعزيز السلام والاستقرار والتعاون بين شعوب المنطقة دون تمييز من أي نوع.

وفي الشرق الأوسط، كان الاتفاق المبرم في أيلول/سبتمبر الماضي بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل والمتعلق بمد الحكم الذاتي الى منطقة الضفة الغربية، خطو إيجابية جديدة في تنفيذ إعلان المبادئ الذي تم التوقيع عليه في واشنطن عام ١٩٩٣. وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية يحدوها الأمل في أن تواصل مسيرة السلام في الشرق الأوسط تقدمها لصالح السلام الدائم والتعاون من أجل التنمية فيما بين شعوب هذه المنطقة.

وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تبذل بلدان المنطقة جهودا محمودة عديدة لضمان صون السلام والأمن وتعزيز التعاون من أجل التنمية. وهذه الجهود تحظى بدعم متزايد من مختلف شعوب العالم. ومبادرة إنشاء المحفل الاقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا مقياس هام آخر لعمق وقوة الثقة والتعاون في هذا الجزء من العالم.

وترحب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالنتائج الايجابية لتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل اليها بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية، والتي أسهمت في تحسين الحالة في تلك

المنطقة. وفي الوقت ذاته، يؤيد الشعب اللاوي كل التأييد تطلعات الشعب الكوري الحارة الى إعادة التوحيد السلمية والمستقلة لكوريا.

إن بلدي، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، باعتباره جزءا لا يتجزأ من مجتمع منطقة جنوب شرقي آسيا، وهي إحدى المناطق المعروفة بأنشطتها المؤيدة لصون السلام والتعاون في المنطقة وفي العالم، يسهم إسهاما قيما في الجهد الذي يستهدف جعل تلك المنطقة منطقة سلام وصداقة وتعاون، ومنطقة خالية من الأسلحة النووية أيضا.

لقد حقق بلدي نجاحا جديدا في جهوده في مجال التعمير الوطني. ففي العام الماضي بلغ معدل النمو الاقتصادي مستوى ٨ في المائة. وزاد حجم الاستثمار الأجنبي مما ساعد على تحسين الظروف المعيشية للشعب اللاوي. والأهم من ذلك كله أن الاستقرار السياسي والنظام الاجتماعي في البلد أصبحا مضمونين الآن على أساس متين. وفي الوقت الحالي، تعمل حكومة لاو بنشاط لكي تنفذ، بمقتضى آليات السوق، الاستراتيجية الانمائية حتى عام ٢٠٠٠، التي من شأنها أن تعزز النمو الاقتصادي الى جانب التنمية الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية والتنمية الريفية المستدامة مع إيلاء أهمية كبرى في نفس الوقت لحماية البيئة وحماية حقوق ومصالح المرأة والطفل.

وعلى الساحة الدولية، ستواصل حكومة لاو تطبيق سياستها المتسقة القائمة على السلم والصداقة والتعاون مع جميع البلدان. أما في الوقت الحالي، فإنها تركز جهودها على تهيئة الظروف الضرورية لأن تصبح في المستقبل القريب عضوا كامل العضوية في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. ونأمل أن تقدم بلدان تلك المنظمة، والبلدان الصديقة الأخرى، والمنظمات الدولية مساعدتها ودعمها لجهودنا.

وفي السنوات الأخيرة، أظهرت الحالة الاقتصادية العالمية في مجملها اتجاها إيجابيا إلى حد ما. ومع ذلك، فإن أغلبية البلدان النامية لا تزال تواجه صعوبات اقتصادية ناشئة عن أسباب متعددة. ولذلك، تعتقد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أنه من أجل أن يعود التكافل بالفائدة المتساوية على الجميع، ينبغي لنا أن نستأنف في أسرع وقت ممكن الحوار بين الشمال والجنوب بغية تشجيع التعاون من أجل التنمية. وفي الوقت ذاته، ينبغي بذل كل جهد ممكن لإيجاد الوسائل للتوصل، في أقرب وقت ممكن، إلى حل مشكلة الدين التي تواجهها أقل البلدان نموا من أجل إقامة الظروف المؤاتية لتنميتها.

وتولي حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أهمية قصوى لتنفيذ برنامج العمل الذي اعتمدته القمة الاجتماعية - الأولى من نوعها - التي عقدت في كوبنهاغن في شهر آذار/مارس الماضي. وتأمل حكومة بلدي في أن يعمل المجتمع الدولي جنبا إلى جنب من أجل تنفيذ ذلك البرنامج وتشجيع التنمية الاجتماعية الاقتصادية، التي من شأنها أن تمكن البشرية من العيش في ظروف السلام والأمن والعدالة.

وتعتقد حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن نجاح المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي عقد في بيجين في أيلول/سبتمبر الماضي، أوجد جوا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا - ثقافيا مؤاتيا لمشاركة المرأة على نحو كامل في التنمية. ولهذا فإننا سنواصل تشجيع وضمان حقوق المساواة بين الرجل والمرأة - وهي الحقوق الواردة بشكل محدد في دستورنا. وسنواصل أيضا تعبئة المرأة المنتمية إلى الأقليات الإثنية ومساعدتها في المشاركة على نحو كامل في عملية التنمية، بوصفها مشاركة ومستفيدة من ثمار النمو.

وفي الحالة الدولية الراهنة، وعلى الرغم من أن المواجهـــة بين الشرق والغرب قد انتهت، فإن البشرية لا تزال مع ذلك تشعر بالقلق من جراء الخطر الذي يمثله وجود الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. ومن الحتمي اتخاذ تدابير مشتركة فعالة بغية التقليل من هذا الخطر والقضاء عليه إلى الأبد. وفي هذا السياق، تؤيد حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مبادرة بلدان جنوب شرقي آسيا لجعل منطقتها منطقة خالية من الأسلحة النووية.

ولا تزال مسألة تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية تحظى بأولوية عالية في جدول الأعمال الدولي. وفي دراستنا لهذه المسألة، نجد أن الكثير من البلدان تشعر بالقلق بسبب الاتجاه إلى قصر تناول حقوق الإنسان على الجوانب المدنية والسياسية وإلى استخدامها في التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان أخرى، مما يشكل انتهاكا لحقوق الشعوب في تقرير المصير. وتعتقد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، إذ تراعي الخصائص المتأصلة لكل بلد، أنه لن يخدم قضية حقوق الإنسان ولن

يلبي المصالح المشروعة لجميع الشعوب إلا النهج الشامل والمتوازن إزاء هذه المسألة الحساسة.

ونجتمع اليوم في الوقت الذي تستعد فيه الأمم المتحدة بنشاط للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيسها. ويجب أن يكون هذا الاحتفال فرصة لا مثيل لها لنا جميعا لاستعراض أداء المنظمة على مدى العقود الخمسة الماضية، بهدف تعزيز فعالية دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب وفي صون السلام العالمي. وفي سياق دولي جديد، ينبغي إعادة هيكلة الأمم المتحدة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها، وعلى الأخص مجلس الأمن، كيما تصبح هيئة معولا عليها ومنتصبة القامة متمتعة بثقة جميع البلدان وقادرة على حل المشاكل العالمية. وبهذه الروح، سيواصل وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بالاشتراك مع الوفود الأخرى، الإسهام بنشاط في تعزيز منظمتنا العالمية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية نيبال، سعادة الأونرابل براكاش شاندرا لوهاني.

السيد لوهاني (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بادئ ذي بدء، أود بالنيابة عن وفد نيبال وبالأصالة عن نفسي أن أهنئ سعادة السيد ديوغو فريتاس دو أمارال على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخمسين. لقد كلف بقيادة مداولاتنا في وقت يتسم بالأهمية التاريخية. وإن قدراته وخبرته وحكمته الثابتة ضمان لنا بأن اختيارنا كان سليما. وإنني أؤكد له على تعاون وفدي الكامل في اضطلاعه بواجباته.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لسعادة السيد أمارا إيسي، وزير خارجية كوت ديفوار، على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة.

واسمحوا لي أيضا أن أحيي الأمين العام للأمم المتحدة، سعادة السيد بطرس بطرس غالي، الذي أود أن أنقل إليه امتنان حكومة جلالة ملك نيبال على جهوده الحثيثة والدؤوبة من أجل السلام. فمنذ انتخاب السيد بطرس غالي لمنصب الأمين العام، نجح نجاحا كبيرا في تحديد ملامح مناقشات الأمم المتحدة عن طريق مقترحاته الواردة في خطتي السلام والتنمية. ونشاطره أيضا رؤياه لإدارة أفضل للمنظمة. وبوصفنا دولة تطبق النظام الديمقراطي وذات التزام أكبر بحقوق الإنسان والعدالة، فإننا ننتظر باهتمام شديد خطته للديمقراطية. فهذه ستكون مجالات اهتمام الأمم المتحدة في السنوات القادمة.

ونجتمع هنا في مرحلة جد هامة. فالأمم المتحدة تحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيسها، استعدادا لمسيرتنا إلى القرن المقبل، مما يدفعنا إلى إطالة التفكير، سائلين عن نوع العالم الذي نريد أن نبنيه ونوع الدور الذي نريد للأمم المتحدة أن تضطلع به. وليس من السهل الإجابة عن هذين السؤالين، ولكننا نستطيع معا، في هذه اللحظة، أن نبدأ بالبحث.

وقبل ٥٠ عاما، ظهرت الأمم المتحدة إلى الوجود برسالة هي: الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وإنماء العلاقات الودية بين الأمم والشعوب، والتأكيد من جديد على الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان والدفع قدما برقيه الاقتصادي والاجتماعي في جو من الحرية أفسح. وعلى الرغم من الحرب الباردة التي بدأت بعد ذلك مباشرة وما نتج عنها من تناحر منهك بين الدول الكبرى، ما برحت الأمم المتحدة منذ ذلك الوقت منغمسة بنشاط في الوفاء برسالتها. ولقد كان لها وقع كبير على عملية إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية. كما أن جهودها من أجل الدفع قدما بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي قد أثمرت. ولا يقل عن ذلك أهمية دورها في توسيع وتعزيز القانون الدولي. وإن مساعدتها في تعجيل عملية إنهاء الاستعمار وضمان حق الشعوب في تقرير المصير، يسرت بزوغ دول مستقلة عديدة في جميع أنحاء العالم. كذلك لا نستطيع أن ننسى إسهام المنظمة في مكافحة الفصل العنصري. فاليوم بزغت جنوب أفريقيا بوصفها دولة ديمقراطية غير عنصرية - كعضو آخر فخور بعضويته في هذا المحفل الدولي الذي يوشك على بلوغ هدفه في تحقيق العالمية. ويعرب وفدي عن ترحيبه الحار وتهانيه لبالاو، أحدث زملائنا الأعضاء.

يمر العالم بعملية تحول ذات أبعاد هائلة، تولدت عنها آمال ومطامح جديدة للشعوب في جميع أنحاء العالم. فالإصلاحات الديمقراطية تزداد خطاها سرعة. وتزداد الاهتمامات بحماية وتشجيع حقوق الإنسان وحرية الإنسان الفرد. كما أن نظام التجارة العالمية بدأ يتبلور. والتكافل الاقتصادي يجري التسليم به بوصفه حقيقة من حقائق الحياة الدولية. ومنطق القوة ينحسر بشكل متزايد مخليا السبيل لمنطق التآلف والتعاون في جميع أنحاء

العالم. ونرى أن الوقت قد حان لكي نغتنم هذه الفرصة الجديدة حتى نحقق هدف تحقيق عالم يسوده السلام والرخاء والمساواة والعدالة بلا رجعة وإلى الأبد.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية لا نزال بعيدين عن تحقيق السلام العالمي. إذ لا تزال تجتاح العالم صراعات وحشية إلى أبعد حد. ولا تزال ويلات الحرب تجلب على قطاعات كبيرة من البشرية أحزانا يعجز عنها الوصف. ونشاهد في كل يوم المئات والألوف من الأبرياء يقعون ضحايا الأعمال العدائية وظاهرتي "التطهير العرقي" وإبادة الأجناس اللتين كادتا تنسيان. وآلاف آخرون يموتون بسبب الجوع والمرض. كذلك يجبر الآلاف على ترك ديارهم ليتحولوا إلى لاجئين في مختلف أجزاء العالم. وتقدم البوسنة والهرسك والصومال ورواندا صورة مخيفة لما يحدث في هذه الأيام. وهذه الحالات الرهيبة تشكل تحديا لقدرة الأمم المتحدة ودولها الأعضاء ليس فحسب في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين بل أيضا في تأمين الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية والاحتياجات الإنسانية.

أما بعد، دعوني أبادر إلى القول بأن خيبات الأمل التي نعانيها لا ترجع كلية إلى فشل المنظمة بل هي أصلا تعبير عن بيئة عالمية سريعة التغير كانت توقعاتنا فيها عالية جدا. لقد طلب من الأمم المتحدة أن تعالج حالات لم تكن معدة لها سياسيا ولا لوجستيا. لكننا نجد العزاء في أن كل عملية سلام فاشلة تقابلها عمليات عديدة أخرى يحق لنا أن نفخر بها، وأنه لولا حضور الأمم المتحدة لكانت الضحايا البشرية والخسائر المادية أكبر بكثير. لقد ساعدت الأمم المتحدة على إحلال السلام في أنغولا وكمبوديا والسلفادور وهايتي وموزامبيق وناميبيا. وحتى في أقاليم يوغوسلافيا السابقة، يجري الآن إدراك الجدوى الحقيقية للأمم المتحدة. وكانت خطة السلام التي قدمها في ٨ أيلول/سبتمبر فريق الاتصال المؤلف من الدول الكبرى الخمس، وقبلتها مبدئيا الأطراف المعنية، بارقة أمل في نهاية النفق. ويؤيد وفدي اتفاق جنيف بشأن مبادئ إيجاد تسوية تقوم على السلامة الإقليمية لدول يوغوسلافيا السابقة في إطار حدود معترف بها دوليا.

كذلك يلاحظ وفدي مع الارتياح الكبير أن عملية السلام في الشرق الأوسط لا تكتسب فحسب زخما بل أصبحت لا رجعة فيها، وأن توقيع الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني في واشنطن في ٢٨ أيلول/سبتمبر من جانب رئيس الوزراء رابين والرئيس عرفات، بحضور الرئيس كلينتون والملك حسين ملك الأردن والرئيس مبارك رئيس جمهورية مصر، مثّل نقطة تحول في تاريخ الشرق الأوسط. ويحدونا وطيد الأمل في أن تستأنف المحادثات قريبا بين إسرائيل وسوريا وبين إسرائيل ولبنان حتى يتسنى ضمان السلام العادل والدائم في جميع ربوع المنطقة، على النحو الذي توخته الأمم المتحدة.

وإن عودة الرئيس جين - برتراند أريستيد إلى هايتي يعتبر كسبا للأمم المتحدة وللديمقراطية. لقد بدأت عملية بناء السلام وتعزيز الديمقراطية تتبلور في ذلك البلد. ويعتز بلدي بكونه جزءا من هذه العملية، عن طريق اشتراكه في بعثة الأمم المتحدة في هايتي.

إن الأمم المتحدة في أداء مهمتها الرئيسية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين تستخدم عمليات حفظ السلام باعتبارها أداة هامة لحل الصراعات. ولبلدي سجل حافل من الاشتراك في جهود السلام هذه. وابتداء من فريق المراقبة التابع للأمم المتحدة في لبنان في عام ١٩٥٨ ومرورا بقوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وعملية الأمم المتحدة في الصومال وعمليات أخرى حتى قوة الأمم المتحدة للحماية في يوغوسلافيا السابقة وقوة الأمم المتحدة في لبنان والبعثة في هايتي، ما فتئت نيبال تكرس قواتها المسلحة ومراقبيها العسكريين وأفراد شرطتها المدنية لخدمة مبادرات السلام التي تتخذها الأمم المتحدة. وقد ضحى الكثيرون من حفظة السلام النيباليين بأرواحهم أثناء أدائهم لواجباتهم. وأقف هنا اليوم لكي أؤكد من جديد استجابة نيبال المستمرة لأي نداء من أجل الإسهام في جهود السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة.

وحديثا أصبحت عمليات حفظ السلام متعددة المهام. فقد تجاوزت مهامها الدور التقليدي لرصد اتفاقات إطلاق النار واتفاقات الهدنة. وامتدت لتشمل واجبات الإغاثة والواجبات الإنسانية المتنوعة في ظل ظروف شديدة الصعوبة والخطورة. وبسبب عدم الوضوح في الولايات وعدم وجود خطط وإمدادات للطوارئ، وهذه أمور كان ينبغي التحسب لها، فإن معتمري الخوذ الزرق لم يجبروا فحسب على التنحي جانبا بعد اكتساح مواقعهم، بل أخذوا أيضا رهائن وربطوا بالسلاسل وأهينوا في كرامتهم كرجال وكجنود. هذه المناظر المؤسفة يجب ألا تتكرر مرة أخرى. إن ولايات الجيل الجديد من عمليات حفظ السلام ينبغي أن تكون محددة بوضوح. ومن الضروري قبل كل شيء زيادة

قدرة الأمم المتحدة على خدمة مصالح السلام في الوقت المناسب. وفي هذا الصدد، أكرر الإعراب عن تأييد وفدي للمبادرة المتصلة بالقوات الاحتياطية التي تتاح للأمم المتحدة في غضون فترات استجابة متفق عليها بالنسبة لأي عملية جديدة أو أي توسيع لعملية من عمليات حفظ السلام.

وفي التحليل النهائي ليست عمليات حفظ السلام سوى ترتيب مؤقت. فالحلول الحقيقية تكمن في الوصول إلى السبب الجذري للمشكلة التي يمكن التغلب عليها على أفضل وجه بالدفع قدما بالتقدم الاقتصادي وحماية حقوق الإنسان وتأمين العدالة الاجتماعية وتأكيد المبادئ الديمقراطية. وإذا لم يتم إحراز تقدم حقيقي في هذه المجالات فسيظل السلم والأمن الدوليان هدفا بعيد المنال. لذلك من الضروري استعادة التوازن بين الأنشطة السياسية والعسكرية للأمم المتحدة وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية.

كثيرا ما وصف عقد التسعينات بأنه فترة تغييرات لم يسبق لها مثيل، اتسمت بانتهاء الحرب الباردة ووقف التناحرات بين الدولتين العظميين، والعولمة الاقتصادية والتكافل، وزيادة تدفق رؤوس الأموال والسلع والخدمات، ونشر الأفكار على نطاق واسع بفضل التقدم الهائل في مجال الاتصالات. وكان من المتوقع أن يعود ذلك بعائد سلام ضخم على الاقتصاد العالمي. بيد أن هذه الآمال تحطمت لأن وضع أشد البلدان حاجة، وهي تضم أقل بلدان نموا والبلدان غير الساحلية، تدهور تدهورا كبيرا في السنوات الخمس الماضية. ولم يحدث حوار وتشارك بناء بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على أساس تبادل المصالح والتكافل وتقاسم المسؤوليات. ولئن كانت بلدان نامية عديدة قد اضطلعت بإصلاحات هيكلية مؤلمة، فإن آفاق مستقبلها الاجتماعية - الاقتصادية لم تكن مشجعة. ومن سخريات القدر أن نظام التجارة العالمية الجديد، الذي يبشر بفرص تجارية وإنمائية جديدة لبلدان عديدة، ستكون وطأته على اقتصادات البلدان الأقل نموا شديدة إن لم تُتخذ إجراءات تصحيحية ملموسة في الوقت المناسب.

لقد انعقدت عدة مؤتمرات هامة في السنوات الأخيرة وأبرزت النقائص وكذلك البشائر في ميدان التعاون الدولي. إن جدول أعمال القرن الـ ٢١، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو، لا يزال في معظمه حبرا على ورق بسبب الافتقار إلى الموارد اللازمة. وقد أكد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، المعقود في العام الماضي، على الدور المركزي للإنسان في التنمية. وحدد المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في كوبنهاغن، ثلاثة شواغل مترابطة للأمم المتحدة هي الفقر والبطالة وتفكك المجتمعات. كما أن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي عقد في بيجين في الشهر الماضي، سعى إلى تناول مبدأ من المبادئ الأساسية للميثاق هو المساواة المطلقة بين الرجال والنساء في النظام العالمي المعاصر.

إن الإنسان الفرد وتحسين حياته يكمنان في صميم كامل عملية التنمية، كما أكد ببلاغة الأمين العام في تقريره "خطة للتنمية". ومن المسلم به الآن أن السلام والنمو الاقتصادي وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية تشكل الأبعاد المتكاملة الخمسة للتنمية. وهناك حاجة ماسة إلى موارد أكبر وإرادة سياسية أقوى لترجمة وعودنا والتزاماتنا إلى أعمال. وإن تعزيز، وليس إضعاف، الأجنحة الإنمائية الرئيسية للأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد إصلاحه؛ والتعاون المعزز بين أجهزة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز كلها عوامل حاسمة في أي نهج جديد للتعاون الإنمائي الدولي المجدي في نصف القرن التالي من عمر الأمم المتحدة.

وأتاح العقد الأخير من القرن أيضا فرصا مثيرة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وللتخفيف من سرعة سباق التسلح. ونيبال، بوصفها مضيفة لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، ظلت على إيمانها الراسخ بفائدة الترتيبات المؤسسية لتعزيز الحملة العالمية لنزع السلاح. ونحن نؤمن بالحوارات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية لتعزيز الانفتاح والشفافية وبناء الثقة، ولتعزيز نزع السلاح والأمن. ولقد تمثّل التركيز الرئيسي لتدابير نزع السلاح عام ١٩٩٥ في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي انعقد في نيويورك في نيسان/أبريل - أيار/مايو. ولم يعزز المؤتمر نظام عدم الانتشار النووي فحسب عن طريق تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، بل واعتمد مجموعة مرحبا بها من القرارات أيضا، مؤكدا الحاجة إلى إنشاء نظام شامل لنزع السلاح بغية تلبية الشواغل الأمنية لجميع البلدان من خلال الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها دول حائزة للأسلحة النووية. تتضمن هذه الالتزامات الإبرام العاجل لمعاهدة

للحظر الشامل للتجارب، وتقديم ضمانات أمنية ملزمة قانونيا للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها، ونقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية دون إعاقة ودون تمييز، والاتفاق على موعد لوقف إنتاج المواد الانشطارية المعدة لأغراض الأسلحة، والإزالة النهائية لجميع الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. لذلك نعرب عن استيائنا العميق لاستئناف التجارب النووية. ويحدونا أمل صادق في ألا تعوق سلسلة التجارب هذه إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب في عام ١٩٩٦.

وتقدم نيبال أيضا دعمها للمبادرات الرامية إلى تحقيق حظر كامل للأسلحة الكيميائية والبيولوجية وغيرها من الأسلحة اللاإنسانية من قبيل الألغام المضادة للأفراد. وأود هنا أن أشير إلى أنه في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، سبَّبت الأسلحة التقليدية أشد المآسي للبشرية أكثر مما سببته فئات الأسلحة هذه. وينبغي أن تُعطى الأسلحة التقليدية أولوية في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لإعادة تأكيد موقفنا من استغلال الموارد المفرج عنها نتيجة لتدابير نزع السلاح في التنمية، ولا سيما في البلدان النامية.

ومن المناسب تماما أن يكون الاقتراب من الذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة قد أسفر عن مجموعة متنوعة من الدراسات الجادة عن مستقبل المنظمة.

ومن بين هذه الدراسات، فإن قرار توافق الآراء الذي أعده وفاوض بشأنه رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين والمتعلق بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، يتصف بأهمية كبرى في الوقت الراهن. ولئن كانت الأفرقة العاملة الرفيعة المستوى تعمل بصبر على إعداد التوصيات لتحسين الحالة المالية للأمم المتحدة ولتوسيع مجلس الأمن، فإن نيبال تحبذ إيجاد نهج منسق ومتكامل لجعل منظمتنا أكثر فعالية وكفاءة وتكيفا مع العصر المتغير.

ويبدو أن هناك اعترافا عالميا بأن مجلس الأمن، وهو الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة المسؤول في المقام الأول عن صون السلم والأمن الدوليين، ينبغي أن يكون انعكاسا كاملا للحقائق القائمة في العالم المعاصر.

إن إدامة الحقوق الحصرية قد لا يكون مبررا، ولا سيما من دون مراعاة صحيحة لاعتبارات ملحة أخرى. ويوجد توافق في الآراء لا شك فيه بشأن الحاجة إلى زيادة العضوية. وإذا أريد للزيادة أن تكون فعّالة في الفئتين الدائمة وغير الدائمة معا، فينبغي عدم التغاضي عن المبادئ الأساسية للتمثيل الإقليمي والديمقراطي. وينبغي، لدى اختيار أعضاء مجلس الأمن، إيلاء الاعتبار اللازم طبعا لإسهام الدول الأعضاء في صون السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، ينبغي مراعاة كفالة ألا تكون منطقة ما أقل تمثيلا أو غير ممثلة، وأن يحافظ على حد أدنى من التوازن في العضوية عموما بين الشمال الصناعي والجنوب النامي.

من المؤلم رؤية الأمم المتحدة تعاني من مشاكل مالية. وهذا الأمر، في رأينا، ليس مرده نظام أنصبة مقررة خاطئ. فاللوم يقع إلى حد كبير على عدم سداد الأموال المتعهد بدفعها. والعجز الحالي الذي يتجاوز ثلاثة بلايين ونصف بليون دولار يوازي في الحقيقة أكثر من ثلاثة أضعاف الميزانية العادية للمنظمة. ولئن كنا على استعداد لإعادة النظر في أنظمة الأنصبة الحالية على أساس القدرة على الدفع، وفي حين أننا نعتقد أنه يجب ألا يطلب من أي بلد أن يتحمل أعباء إضافية، فإننا نحث على أن تقوم الدول الأعضاء بسداد المبالغ المستحقة عليها في الوقت المحدد. ونلاحظ أن الأمين العام اضطر إلى اللجوء إلى تمويل العجز في الميزانية العادية من ميزانية حفظ السلام. والواضح أن هذا العمل غير عادل بالنسبة للدول المساهمة بقوات، وكثير منها بلدان نامية. إن امتناع البلدان الغنية عن تسديد الأموال المستحقة عليها ينقل العبء منها ويضعه على كاهل البلدان الفقيرة.

في الختام أود أن أتطرق بإيجاز إلى أنشطة التعاون الإقليمي الجارية في منطقة جنوب آسيا. إن رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ستحتفل في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام بالذكرى السنوية العشرين لإنشائها. وتقوم نيبال، من خلال الرابطة، بتنفيذ سياسة لتعزيز التعاون الإقليمي بطريقة براغماتية تقاس بالنتائج. ولقد حددنا شتى مجالات التعاون ونحن منخرطون فيها، وهي تتفاوت من كبح الإرهاب إلى مكافحة سوء استعمال المخدرات والاتجار بها، ومن الحفظ البيئي إلى التخفيف من حدة الفقر. وترتيب الأفضليات التجارية لجنوب آسيا، الذي يدخل حيّز النفاذ في هذا العام، هو أحد تدابيرنا الإقليمية الهامة للتعاون. وتتطلع نيبال إلى العمل سويا مع شركائنا الإقليميين بعزيمة وتصميم أكبر بغية إحلال السلام والاستقرار والتقدم والتعاون.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي وزير الشؤون الخارجية والتعاون في رواندا، معالي السيد أناستاز غاسانا، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد غاسانا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي أن أتقدم باسم الشعب الرواندي ووفد بلدي، وباسمي شخصيا، إلى سعادة السيد ديوغو فريتاس دو أمارال بتهانئي الحارة والمخلصة على انتخابه بالاجماع رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخمسين. وهذا الاختيار تقدير لموهبته وخبرته بوصفه دبلوماسيا وسياسيا حصيفا، فضلا عن كونه تقديرا لبلده.

ويسرني أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن التقدير والإعجاب لسلفه، سعادة السيد أمارا إيسي ممثل كوت ديفوار، ذلك الدبلوماسي الكبير الذي تعززت رفعته بتفانيه وكفاءته والتزامه خلال الدورة التاسعة والأربعين للجمعية، وهو الذي يجسد فخر بلده وفخر أفريقيا برمتها.

واسمحوا لي أيضا أن أشكر باسم حكومة الاتحاد الوطني الرواندية الأمين العام السيد بطرس بطرس غالى على المهارة والتصميم اللذين أظهرهما في تأدية المهام الموكولة إليه، واللذين أسفرا عن تحقيق نجاحات بارزة لمنظمتنا وعن تعزيز مصداقيتها ورفع مكانتها.

واسمحوا لي بأن أغتنم هذه الفرصة لأرحب في محفل الأمم هذا بجمهورية بالاو التي قُبلت بوصفها العضو الخامس والثمانين بعد المائة في الأمم المتحدة. إن وجود وفدها هنا يوسِّع آفاق المنظمة، ويفتح أمامنا بابا إضافيا للتعاون.

ومن دواعي الشرف والامتياز لوفدي ولشخصي أن نشترك في هذه الدورة الخمسين، التي تتضمن الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. ويعرب وفدي نيابة عن شعب رواندا وحكومتها عن سروره لأن يشكل جزءا من موكب الأمم في الاحتفال بهذه المناسبة. وقد كان الغرض من إنشاء هذه المنظمة في أعقاب الحرب العالمية الثانية إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب والإبادة الجماعية وسائر الشرور التي حلت بالجنس البشري لقرون طويلة.

وهكذا قامت الأمم، متحدة، بصياغة ميثاق تشكل حقوق الإنسان والعدل والسلام مبادئه الأساسية. ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة للإشادة بالبلدان المؤسسة لهذه المنظمة التي لا غنى عنها والتي اتخذت المبادرة لإنشاء مؤسسة عالمية. وقد ظلت الأمم المتحدة منذ إنشائها محفلا مثاليا لشعوب العالم المحبة للسلام والعدل والتقدم. والاحتفال بالذكرى الخمسين مناسبة لنا لتقييم الشوط الذي قطعناه ولالتقاط الأنفاس والنظر في أهدافنا وإعادة النظر في برامجنا كيما نكون أفضل استعدادا للمستقبل. ومما يسر وفدي أن الأمم المتحدة جنبتنا لنصف قرن الحروب العالمية، وأنها ظلت مؤسسة لا غنى عنها لتعزيز السلام وصونه.

أما بالنسبة للبلدان النامية، والأفريقية منها خاصة، فقد أدت الأمم المتحدة خلال هذه الأعوام الخمسين دورا هاما في تحرير الكثير من البلدان من نير الاستعمار وبفضل إنشاء وكالات الأمم المتحدة المتخصصة العديدة تحولت المنظمة إلى أداة للتنمية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وإذا كان العالم قد استطاع بفضل وجود هذه المنظمة الثمينة أن يتجنب نشوب حروب عالمية أخرى فإنه لم يفلح في درء مئات من الصراعات بين أعضائها ولا في الوقوف بين الدول الأعضاء التي تورطت، لعدد من الأسباب، في صراعات بتقديم الدعم إلى بلدان أخرى. ومنذ عام ١٩٤٥ انتقلت الحروب بلا استثناء من نصف الكرة الشمالي إلى نصفها الجنوبي.

وعقب انتهاء الحرب الباردة أصبح من المحتم إصلاح الأمم المتحدة وإعادة هيكلتها لتمكينها من الاستجابة لتطلعات أعضائها وخاصة البلدان النامية التي لا يصلها منها إلا أقل الفائدة.

أما عن مجلس الأمن فإنه يتعين علينا أن نكفل فيه التمثيل الجغرافي المنصف وزيادة عدد المقاعد الدائمة وغير الدائمة. ويجب أن تؤدي إعادة الهيكلة هذه إلى أن تكون لأفريقيا بعض المقاعد الدائمة بجميع الحقوق والواجبات المترتبة عليها. وهذا حق للقارة لا ميزة تمنح لها. ومجلس الأمن في حاجة ماسة إلى انتهاج الديمقراطية وتطبيق المزيد من الشفافية سواء فيما بين أعضائه أو إزاء سائر الأجهزة في الأمم المتحدة والدول الأخرى الأعضاء في المنظمة.

ويؤيد وفدي فكرة إصلاح الأمم المتحدة لتحقيق المزيد من الكفاءة وتلافي الازدواجية في المنظمة وبينها وبين الوكالات المتخصصة. وينبغي أن يهدف الإصلاح إلى تعزيز المؤسسات وألا يفسر على أن له أغراضا أخرى كتخفيض اشتراكات دول أعضاء. وأود أن أختم هذه

المقدمة بالتأكيد مرة أخرى على أن العدل والتنمية عنصران أساسيان لسيادة السلام والأمن في العالم. وهذا هو السبب الأساسي لبقاء هذه المنظمة وهو أسمى رغبات حكومة رواندا ووفدها.

وهذه هي المرة الأولى التي يشترك فيها أعضاء حكومة الوحدة الوطنية الجديدة في رواندا في هذه المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ بدأت مأساة الإبادة الجماعية والمذابح المنظمة في رواندا تصيب بلدنا وشعبنا والعالم بصفة عامة.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

إننا نعلم تماما أن الحديث أمام الجمعية العامة ليس طقسا من الطقوس البسيطة، التي ننصرف بعدها إلى بلداننا. فنحن نعرف أن الكلمات في هذا المحفل الموقر تكون محل إنصات وتحليل وتمحيص وخاصة لأنها مناسبات تتاح للدول كيما تعبر فيها عن إرادة شعوبها وتطلعاتها وأولوياتها وعن مواقفها من القضايا الدولية الراهنة، فهي يجب أن تتجاوز الأنانية الوطنية وتسهم في التفاهم والتضامن الدوليين.

ولم تكن الجرائم التي ارتكبت ضد الإنسانية في رواندا مجرد جرائم ضد شعب رواندا وإنما أيضا ضد أعضاء هذه الهيئة الذين ينبغي أن يعطونا من وقتهم لحظات نقدم فيها بعض التأملات بشأن الضحية الأولى والأخيرة لهذه الجريمة - وهي للأسف بلدي، رواندا. وفيما يتعلق بهذه المأساة فإننا نشعر بالألم لاضطرارنا لأن نشدد على مسلك الأمم المتحدة وعلى فشلها عندما قررت سحب ٢ ٥٠٠ من أصحاب الخوذ الزرق الذين كانوا في رواندا بعد أن بدأت الإبادة الجماعية والمذابح، فتخلت بذلك عن السكان العزل وتركتهم في أيدي قاتليهم.

ومن الجلي أن هذا مثال على الفشل عن نجدة شعب في خطر، شعب في محنة. لقد أزهقت أرواح مليون شخص في هذه الأحداث المأساوية المتعمدة، كما لو أن قرارا اتخذ بأن يشطب بلد بأسره سكانه بهذا الحجم من على خريطة العالم بضربة لازب.

ومن المهم تذكير الجمعية بأن تلك لم تكن بحال حربا أهلية في رواندا. بل لقد شملت ميليشيات الحزب الوحيد السابق ومؤيديهم وعسكريين من القوات المسلحة السابقة في رواندا وسياسيين سابقين، ممن اشتركوا في القنص البشري ضد الأبرياء والعزل - القنص البشري ضد جميع أفراد التوتسي في البلد وجميع أفراد الهوتوس المعتدلين، فضلا عن آبائهم وأقاربهم وأصدقائهم وكل من يمت إليهم بصلة.

لقد حُرم الضحايا في هذا القنص البشري من حقهم في الحياة. وكانوا يجبرون على أن يدفعوا لقاتليهم ثمن الحق في الموت برصاصة في الرأس بدلا من قتلهم بالفأس أو كانوا يجبرون على حفر قبورهم بأيديهم حيث يلقون فيها أحياء. ويتراوح ثمن الطلقة في الرأس أو القلب بين ٠٠٠ ٥ فرنك رواندي و ٠٠٠ ٣٠ فرنك رواندي في الريف، وبين ٠٠٠ ٥٠ فرنك رواندي ومليون فرنك رواندي أو أكثر، في المدن.

وعندما حققت القوات المسلحة للجبهة الوطنية الرواندية وقوى التغيير الديمقراطية نصرا سياسيا وعسكريا على هؤلاء النازيين الأفريقيين شكلت الأمم المتحدة بناء على طلب من حكومة الوحدة الوطنية المؤلفة من المجموعات التي أشرت إليها - المحكمة الدولية لرواندا وعهدت إليها بمهمة محاكمة الذين ارتكبوا المذابح والإبادة الجماعية في البلد.

ولعل هذا هو الوقت المناسب لأن تقوم الأمم المتحدة باستعادة احترامها لدى شعب لا يزال يعاني من قرار التخلي عنه الذي سقط فريسة له في نيسان/أبريل ١٩٩٤. وهذا الشعب يرنو ببصره إلى الأمم المتحدة، التي لم تقم بحمايته من الإبادة الجماعية والمذابح، كي تثبت هذه المرة قدرتها على محاكمة وإدانة الذين لم تستطع أو لم ترد كف أيديهم عن القتل.

وليس في وسع الأمم المتحدة أن تتحمل فشلا آخر في رواندا. لقد أعلن الرئيس أراب موي رئيس كينيا أنه لن يتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ويمكن أن يكون ذلك سابقة إن لم نأخذ حذرنا. يجب على رئيس كينيا وعلى الأمم المتحدة أن يتعرفا على مقدار السموم التي ينفثها بهدوء رئيس كينيا في المنطقة الإقليمية للبحيرات الكبرى بإعلانه أنه إذا جرؤ محققو المحكمة الدولية لرواندا على دخول أراضي كينيا بحثا عمن ارتكب الإبادة الجماعية في رواندا، فستضعهم حكومة كينيا في السجن. ونخشى أن يكون هذا بداية فشل الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في أن يوضع أمام العدالة من أمر بالإبادة الجماعية وبالمذابح في رواندا في العام الماضي ومن خططوا لها ومن نفذوها. ومن ثم فنحن في انتظار قرار من مجلس الأمن بشأن ما ينوي عمله

بالنسبة لرفض كينيا التعاون لملاحقة من قاموا بالإبادة الجماعية ممن يلتجئون إلى كينيا، وغيرهم ممن قد يلحقون بهم على أساس التأكيدات التي قدمها رئيس كينيا متحديا قرار مجلس الأمن ٩٧٨ (١٩٩٥) في هذا الشأن.

وحكومة الوحدة الوطنية لجمهورية رواندا، رغبة منها في النهوض بالسلام والأمن في رواندا والمنطقة دون الإقليمية، قررت، عند توليها السلطة في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، أن تجعل إعادة توطين اللاجئين تتصدر أولوياتها. ويجب أن نذكر هنا بأن من لجأوا مؤخرا من رواندا ليسوا أول اللاجئين بل يرجع تاريخ اللجوء إلى ١٩٥٩ والأحداث الدامية التي وقعت في أعوام ١٩٦١ و ١٩٦٣ و ١٩٦٥ و ١٩٦٧ و ١٩٧٢ و ١٩٧٣ و ١٩٩٠. وقد زاد عدد اللاجئين باطراد إلى أن فاق اليوم مليون نسمة.

وقد لزم المجتمع الدولي الصمت فيما يتعلق بالرفض المتكرر من جانب رئيس رواندا السابق لأن يسمح لهؤلاء بالعودة إلى ديارهم؛ فقد أعلن أن البلد مكتظ بالسكان وصغير إلى حد أنه لا يتسع لهم، وأنه لا يوجد مكان لأي فرد إضافي، وأنه سيكون على ما ينيف على مليون لاجئ رواندي أن يظلوا إلى الأبد في المنفى الذي أواه طوال أكثر من ثلاثين عاما.

وبعكس الحكومات السابقة، تعتبر الحكومة الجديدة للوحدة الوطنية في رواندا أن إعادة توطين اللاجئين جزء من عملية إعادة تأهيل الموارد البشرية التي تحتاج إليها حكومتنا احتياجا شديدا. وقد قررت حكومتنا أن تجعل بني البشر محور اهتماماتها، فشعب أي بلد هو أهم مصادر ثروته وأعظم موارده. فالسكان هم الذين ينتجون، لذلك يجب تلقينهم وإعادة تلقينهم القيم الإيجابية، قيم التسامح واحترام الحياة والعدالة؛ وفي هذه الحالة احترام الأمن والصحة والرفاه الاجتماعي والمهني.

ورواندا، وهي عضو غير دائم في مجلس الأمن، تتحمل دائما مسؤولياتها عن تعزيز السلم والأمن في العالم - في البوسنة والصومال وليبريا وأنغولا وششنيا وكل مكان تنشب فيه الصراعات المسلحة.

وحكومة رواندا، التزاما منها بتلك المبادئ، تدعم أية مبادرة من المحتمل أن توجد الجو لإحلال السلام في أي مكان في العالم، وبخاصة في منطقتنا دون الإقليمية. ومن ثم، فقد حضرنا مؤتمر برازافيل في الكونغو، ومؤتمر نيروبي في كينيا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، ومؤتمر بوجومبورا في شباط/فبراير ١٩٩٥. وتطلب حكومة رواندا تنفيذ نتائج مؤتمري نيروبي وبوجومبورا لكي تضمن الإعادة السريعة التوطين للاجئين الروانديين قبل النظر في عقد أية مؤتمرات أخرى. فمن الصعب علينا أن نعرف الهدف أو الغرض من عقد أي مؤتمر آخر.

وكما ذكرت في بداية بياني، فإن الإدلاء ببيان من هذه المنصة الموقرة للأمم المتحدة يتيح الفرصة لكل دولة لأن تعبّر عن آرائها وعن طريقة نظرها إلى مستقبل شعبها ومستقبل العالم في ظل تجارب الماضي. وهذه هي الحالة في هذه الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، وهي ساعة التقييم ليس للمنظمة نفسها فحسب بل للأمم الأعضاء فيها أيضا.

وتعيش رواندا طوال حياتها بلدا وأمة، حالة اختلال دائم. وأصابها هذا الوضع بسلسلة كاملة من الإحباطات: الاختلالات في عهد الملكية عندما أجبر كل من ينتمي إلى التوتسي على الاندماج في العشيرة الحاكمة؛ واختلالات عهد الاستعمار الذي تميز بسوء الإدارة، مما ولّدت الإحباطات الكامنة في ذلك العهد، ثم أدت اختلالات فترة ما بعد الاستقلال إلى المزيد من الإحباط والصراعات وتنازع القوى في عالم الاستعمار الجديد. كل هذه الاختلالات، بما تلاها من إحباطات، قادت رواندا مباشرة إلى المجازر والإبادة الجماعية الواسعة النطاق من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه ١٩٩٤.

وفي الوقت الحالي، فإنه بقيادة حكومة الوحدة الوطنية التي تولت السلطة في رواندا في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٤ نتيجة للتشكيلات السياسية التي كافحت الأيديولوجية الفاشية للحزب الوحيد السابق ومؤيديه، تخلصت رواندا من مدار الاختلالات المستديمة التي تسببت في أغلبية العلل التي أصابتها حتى ذلك الحين. واليوم، تعيش رواندا عصرا أسميه عصر التوازن المستعاد الذي قرر كل التقدميين في رواندا أن يعملوا معا في ظله، متجاوزين الانقسامات الإثنية والإقليمية في سبيل بقاء شعب رواندا وأمتها ككل. ويمثل عصر التوازن المستعاد هذا لحظة عزيزة في تاريخ رواندا، في تاريخنا، ونود أن نؤكد للجميعة ذلك. وتناشد رواندا، حكومة وشعبا، الأمم المتحدة وكل المجتمع الدولي الممثل هنا أن يواصلا تقديم الدعم الأدبي والسياسي والمادي والمالي إلى جمهورية رواندا وشعبها إبان هذه الفترة الدقيقة الهشة للتوازن المستعاد. فهذا البلد الذي عاش طويلا في حالة اختلال دائمة يقدر أيما تقدير هذه اللحظة العظيمة والغالية التي استعاد فيها توازنه، فهي

كالوليد الذي يجب أن نوليه عناية كبيرة لكي لا يفلت منا. ولهذا نرجو أن تساعدونا على صيانة هذه اللحظة الغالية، لحظة التوازن المستعاد، من أجل مستقبل دولة رواندا وكل شعبها.

وفي هذا الصدد، نحث الصحفيين والمحللين السياسيين في جميع أنحاء العالم على تأييد الجهود المبذولة لتحقيق الوحدة والمصالحة الوطنية لشعب رواندا الذي استعاد هويته. ونطلب من الصحفيين والمحللين السياسيين أن يتخلوا عن الاصطلاحات والأفكار التبسيطية بشأن الماضي، والتي درجوا على الالتجاء إليها كلما تكلموا عن افريقيا وشعوب افريقيا، وعن رواندا بصفة خاصة. إننا نهيب بهم أن يتركوا الطرق المرسومة من قبل، وألا يظلوا رهينة اصطلاحات الماضي وأفكاره التي كثيرا ما تكون تبسيطية، وألا يعتبروا أن كل شيء في رواندا ينبع من الثنائية العنصرية. فالأوضاع في رواندا، بكل بساطة، معقدة. ويجب أن نفهمها لكي نفهم على نحو أفضل شعبا استعاد اليوم هويته وتوازنه واتحد مؤيدا تحقيق مصالحة وطنية دائمة وحقيقية، لا سطحية ولا مثيرة، مصالحة ترمي إلى الترسخ.

إن حكومة رواندا عاقدة العزم على ألا تألو جهدا في سبيل تهيئة كل الظروف الضرورية لاستئناف الأنشطة الاقتصادية، وتحقيق المصالحة الوطنية المتأصلة التي أشرنا إليها منذ هنيهة، وعملية نشر الديمقراطية. وهي بالإضافة إلى هذا التصميم بحاجة إلى موارد بشرية ومادية ومالية لتنفيذ برنامجها الضخم للمصالحة الوطنية والتعمير وإعادة التأهيل. ولهذا السبب تحتاج حكومة رواندا وشعبها إلى التفهم والمساعدة من المجتمع الأفريقي والمجتمع الدولي - بحيث يمكن بناء دولة رواندية على أساس ثابت ويتسنى لشعب رواندا أن يتمتع بمصالحة وطنية حقيقية.

ويشعر بلدي رواندا بقلق إزاء مشاكل عديدة، سياسية واجتماعية واقتصادية خاصة بمنطقة البحيرات الكبرى دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، تم مؤخرا طرح فكرة عقد مؤتمر إقليمي للسلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. ومع ذلك، لم يستطع أحد حتى الآن، كما بيّنا بجلاء في مناسبات أخرى، أن يوضح ما هي العناصر الأساسية في هذا المؤتمر التي تجعله يختلف في جوهره عن المؤتمرين اللذين عقدا حول نفس الموضوع في نيروبي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وفي بوجومبورا في شباط/فبراير من نفس السنة.

ومن أجل كفالة المصداقية والفعالية، ترى رواندا أنه ينبغي أن يتم أولا وضع جميع التدابير التي اعتبرت ملائمة في نيروبي وبوجومبورا في موضع الاختبار واستخلاص النتائج اللازمة منها قبل توخي أية استراتيجيات أخرى.

وفيما يتعلق بالمسائل السياسية والأمنية، تشكل حالة الاضطراب وانعدام الأمن الناجمة عن إعادة تسليح الميليشيات والقوات المسلحة الرواندية السابقة تهديدا للسلام في هذه المنطقة الفرعية. وفي هذا الصدد، ترحب حكومة رواندا بإنشاء لجنة دولية تتولى التحقيق في مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة بقصد زعزعة الاستقرار في رواندا والبلدان المجاورة.

وفي المجال الاقتصادي، تنتمي الحكومة الرواندية إلى التجمعات دون الإقليمية والإقليمية التي تهدف إلى تكامل دول منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية. وحكومة بلدي عاقدة العزم على أن توجه جهودها صوب تحقيق وحدة اقتصادية إقليمية حتى يمكن لدول هذه المنطقة دون الإقليمية أن تتمتع بالتفاهم السلمي والتعاون المثمر.

وفيما يتعلق بافريقيا، ترحب حكومة بلدي بجهود المصالحة لشعب أنغولا الشقيق. ويأمل وفدي أن يحقق ذلك البلد سلاما دائما من أجل رفاهة شعبه. ويرحب وفد رواندا بحقيقة أن الأطراف المعنية توصلت مؤخرا إلى اتفاق حول العديد من القضايا الهامة، كما اعتمدت جدولا زمنيا معجّلا لتنفيذ بروتوكول لوساكا بغية التوصل إلى وقف نهائي للحرب وتحقيق المصالحة الوطنية في أنغولا.

كما نرحب بالنجاح السياسي الذي سجله شعب موزامبيق من أجل المصالحة والديمقراطية. وبنفس الروح، نحث أشقاءنا الصوماليين على أن يستأنفوا الحوار من أجل إعادة بناء دولتهم لصالح سكان ذلك البلد الذي طالت معاناتهم. وترحب حكومة بلدي بالحوار الذي بدأ بين الأشقاء في ليبريا الذين كانوا أعداء بالأمس حتى يمكن إحلال السلام النهائي في ليبريا. ونرى في هذا الصدد أن التشكيل الرسمي لمجلس الدولة في أول أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ يجعل بالإمكان أن نأمل في أن تكون عملية السلام قد بدأت من جديد. ونحث المجتمع الدولي على أن يضطلع بدوره في مساعدة ذلك البلد الذي مزقته الحرب.

وفي الشرق الأوسط، نرى أن عملية السلام التي تعززت بالاتفاق الاسرائيلي - الفلسطيني يوم ٢٨ أيلول/

سبتمبر ١٩٩٥ تبعث على التشجيع. كما نؤيد عملية السلام الجارية في البوسنة والهرسك.

وفي الختام، يأمل وفدي أن يرى الأمم المتحدة لدى دخولها القرن الحادي والعشرين قد هيأت نفسها تماما لمواجهة تحديات عالم الغد. ورواندا، من جانبها، تؤكد للمنظمة بأنها لن تألو جهدا في سبيل إحلال السلام داخل حدودها والحفاظ على السلام في كل أنحاء العالم. وتلك هي رسالتنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة. وأعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يريدون التكلم ممارسة لحق الرد.

وأود أن أذكّر الأعضاء بأن البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد تحدد مدتها بعشر دقائق للكلمة الأولى وخمس دقائق للكلمة الثانية، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد مصطفى (السودان): لقد تطرق السيد وزير الخارجية الارتيري في مخاطبته لهذه الجمعية الموقرة هذا الصباح لما أسماه بالمعوقات والمشاكل التي نجمت عن السياسات الرامية إلى بذر عدم الاستقرار التي ينتهجها فيما زعم نظام الجبهة الإسلامية القومية في السودان، ونادى بتضافر جهود الأطراف المعنية إقليميا وعالميا.

إننا لم نجد، حقيقة، ما يستحق الوقوف عنده في البيان الارتيري. وما كنا نزمع الرد على ما جاء فيه عن السودان لولا أن مثل هذا الخطاب أصبح سمة لسياسة السلطة الارتيرية في المنطقة التي اتسمت بالخداع والتضليل واستدرار العطف. لقد زعم السيد وزير الخارجية الارتيري أن السودان تحكمه الجبهة الإسلامية القومية. وهذا الحديث تنقصه اللباقة واللياقة ويدلل على عدم استيعاب المتكلم للتركيبة السياسية في السودان التي استوعبت كافة قطاعات الشعب السوداني.

إن حديث السيد وزير الخارجية الارتيري يعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية للسودان. إذ كيف يجيز لنفسه الحديث في مسائل داخلية لدول أخرى، ويزعم أن الآخرين هم الذين يتدخلون في شؤون بلاده؟

إنه لمن المؤسف حقا أن تتحدث أرتيريا عن بذر عدم الاستقرار في المنطقة، وهي تعلم قبل غيرها، ويعلم العالم أجمع، أنها هي التي نظمت مؤتمر المعارضة المسلحة في أسمرة في الفترة من ١٢ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥، وذلك بهدف اسقاط الحكومة السودانية عن طريق العمل المسلح. حيث جاء في البيان الختامي للاجتماع تحت ما أسمته برنامج وآليات تصعيد النضال من أجل إسقاط الحكومة الشرعية في السودان ما يلي: أولا مشروعية العمل المسلح الذي تقوم به فصائل التجمع الوطني الديمقراطي من أجل اسقاط النظام وفق الآليات التي اتفق عليها؛ ثانيا، توفير الدعم اللازم لذلك؛ ثالثا، تشكيل لجنة سياسية - عسكرية عليا تقوم بالتنسيق والإشراف على تصعيد النضال.

ماذا تسمي السلطة الارتيرية انعقاد مثل هذا الاجتماع تحت رعايتها وإشرافها، وهي دولة جارة وعضو في منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، سوى أنه يمثل خرقا صريحا لما تنص عليه المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، والمادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، حول الالتزام والمحافظة على مبادئ السياسة والتعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، وحل النزاعات بالوسائل السلمية، وعدم اللجوء إلى القوة لفض النزاعات.

إن انعقاد مثل هذا الاجتماع في أسمرة يمثل تهديدا مباشرا لأمن وسلامة وسيادة السودان، ويعد سابقة خطيرة في سجل العلاقات الأفريقية، ومن شأنه أن يقود إلى مزيد من التردي للأمن والاستقرار في القارة الأفريقية، وإلى تهديد الأمن والسلم الدوليين.

إنه لمن المؤسف حقا أن تجنح ارتيريا لبثّ روح الفرقة والشتات في منطقة لا تزال تلعق جراحاتها من جراء عدم الاستقرار الذي أسهمت في بذره السلطة الارتيرية التي تبحث عن ذرائع تصرف بها النظر عن متاعبها الداخلية والتحديات التي تجابهها.

ويركز السودان جهوده على البناء الداخلي والنهوض بالتنمية الاقتصادية. وليس لديه الرغبة في التخلي عن هذه الجهود وليس مستعدا لأن يدع أي شيء يعيق سيره في ذلك الاتجاه. وعلى نفس المنوال، فإن السودان الذي ظل وما يزال يستضيف طوال العقود الثلاثة المنصرمة أعدادا كبيرة من الأشقاء الأريتريين قاربت نصف المليون، يعقد العزم على بث روح التعايش في المنطقة. وهو مهتم بأن تسود روح المسؤولية في العلاقات بين الدول حتى يمكن لجميع دول المنطقة من التركيز على التنمية والكف عن القيام بدور مخلب القط في المنطقة.

السيد لوكابو خابوجي نزاجي (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): من فوق هذه المنصة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، رأى ممثل بلد صديق وشقيق نشترك معه في التاريخ والجغرافيا وتربطنا به أوثق العلاقات، أن من المناسب أن يخص بلدي بالحديث وهو يشير الى قوة أخرى تزعزع الاستقرار في بلده وهي تنتحل صفة محطة إذاعية تعرف باسم صوت الشعب أو إذاعة الديمقراطية. وفي ذهني البيان الذي أدلى به ممثل بوروندي.

وأود أن أدلي بالتوضيح التالي بالنيابة عن وفدي لكي يعرف الرأي العام العالمي الحقيقة.

لا توجد في أراضي زائير هذه الإذاعة التي تسمى بإذاعة الديمقراطية. وطبقا لمعلوماتنا فإن جهاز إرسال هذه الإذاعة موجود داخل بوروندي، في منطقة يبدو أن قوات بوجومبورا، لا تستطيع للأسف الوصول إليها. وهي تبث إرسالها من منطقة داخل بوروندي تقع فيما يبدو تحت سيطرة إحدى الميليشيات. وفضل عن ذلك فإن السبب الرئيسي لخطورة الحالة السياسية داخل بوروندي، وهي الحالة التي توجد التوتر الحالي والتي تبعث على الخوف أيضا من أن تنتشر في المستقبل القريب مما يخلق حالة خطيرة، يرجع الى الجيش ذي العرق الواحد الذي يساعد جماعة عرقية واحدة بهدف القضاء على جماعة أخرى والذي يقدم مساعدته أيضا للذين خسروا الانتخابات لإرغام من كسبوها على التنازل عن جزء من السلطة التي وصلوا إليها عن طريق العملية الانتخابية الديمقراطية. وهذا هو السبب في أن من الصعب تنفيذ اتفاقية الحكم الموقعة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

وأخيرا، لو كانت محطة الإذاعة هذه واقعة على أراضينا - أراضي زائير - لكنا قد فككناها بالفعل كما ساهمنا في تفكيك محطة إذاعة راديو مايل كولنز في رواندا.

ويجب علي أن أؤكد، للأسف، أنه طبقا للمعلومات المتوفرة لدينا - وهي نفس المعلومات المتاحة للسلطات البوروندية - فإن ما تسمى بإذاعة الديمقراطية تقع في بوروندي في منطقة خارجة عن نطاق سيطرة بوجومبورا. ومن ثم، فإننا لا نفهم النداء الموجه الى بلدي بمساعدة بوروندي على تفكيك محطة إذاعية تقع في أراضيها ذاتها، بينما يؤكد ممثلها، في الوقت ذاته، تأييد بلده لمبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في شؤون دولة أخرى، وهي المبادئ التي تؤيدها زائير وتتفانى لها.

وقد لاحظنا بمرارة أن أشقاءنا في بوروندي لا يبالون بالعبء الذي تتحمله زائير نتيجة لهذا الفيض المتدفق من اللاجئين. وقد أحطنا علما بلهجة اللوم التي يستخدمها الممثل الدائم لبوروندي. وكنا نفضل الاستماع الى لغة الانصاف التي عبر عنها المتكلم الأخير اليوم.

وفي الختام نود أن نوجه النصح الى البلد الشقيق والصديق بأن يشجع فضائل الحوار والتسامح والمصالحة حتى تقر العناصر المختلفة لسكانه ما يمكن أن يوحد بينها بينما ينعمون بالحق في أن يكون بعضهم مختلفا عن بعض، وبذلك يمكن تفادي وقوع الأحداث المأساوية في منطقة البحيرات العظمى مثل تلك التي حدثت في العام الماضي والتي سيسير بذكرها تاريخ الإنسانية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل غينيا - بيساو.

السيد لوبيز دا روزا (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لعلكم تتذكرون أن سعادة رئيس وزراء غينيا - بيساو قد أدلى ببيان أمام الجمعية العامة بالأمس، وفيه أبلغ الجمعية، ضمن جملة أمور، بترشيح غينيا - بيساو نفسها لأحد المقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن والمخصصة لأفريقيا.

وقد أقدم رئيس الوزراء على ذلك شعورا منه بأن من حقه أن يلتمس مساندة جميع الدول الأعضاء بإيضاح أن ذلك الترشيح اختيار رسمي اتخذ في إطار المجموعة الأفريقية. والواقع أن المجموعة الأفريقية في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٥، أيدت توصية لجنة الترشيح بترشيح بلدين، أحدهما غينيا - بيساو، لعضوية مجلس الأمن. وفي ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥ أبلغ هذا القرار الى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا الممثل الدائم لموريتانيا، الذي كان آنئذ رئيس المجموعة الأفريقية، في مذكرة مدرجة في الوثيقة New York. OAU.OL/15/255/1995.

وليس في نية وفدي الدخول في مهاترات لا طائل من ورائها تختلط فيها النية بالسخف. ومع ذلك، يبدو لي أن من المناسب، بل ومن المفيد؛ حرصا على الوضوح، أن أدين البيان الذي أدلى به بالأمس، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر،

ممثل بنن نظرا لأنه يفتقر الى أبسط الأوليات من حيث اللياقة، كما يعبر عن سوء تفسير لاستخدام الحق في الرد.

إن رئيس وزرائنا لم يشر في أي مكان من بيانه الى بنن. ونرى من واجبنا أن نذكر ممثل بنن أنه من الضروري أن يضع في اعتباره العلاقات الممتازة بين بلدينا وأن يتفادى في المرات المقبلة استخدام العبارات التي لا تعبر إلا عن عصبية لا مبرر لها في هذا المحفل. والحقائق واضحة. وهو يعلم أنها مسجلة في الوثائق الرسمية. وأي رغبة في إنكار تلك الحقائق لن يكون لها أي جدوى، وستكون مخالفة للممارسة المتبعة التي هي، بسبب استنادها الى مبادئ التناوب والإنصاف والمساواة بين الدول في السيادة، جزء من القوانين المتعلقة بالمجموعات الإقليمية.

السيد سامارا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أخذت الكلمة بوصفي الممثل الدائم للدولة العضو بابوا غينيا الجديدة، التي تشغل حاليا رئاسة محفل جنوب المحيط الهادئ لكي أمارس حقنا في الرد على بيان الوفد الفرنسي الذي أدلى به ممارسة لحق الرد عندما أشار الى التجارب النووية في جنوب المحيط الهادئ. إن بلدان جنوب المحيط الهادئ التي هي دول أعضاء في الأمم المتحدة تشمل استراليا وبالاو وجزر سليمان وجزر مارشال وساموا وفانواتو وفيجي وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة) ونيوزيلندا وبلدي، بابوا غينيا الجديدة.

وأود بادئ ذي بدء أن أؤكد مجددا أنه اعتبارا من ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، أي بعد ساعات من قيام فرنسا بتفجير التجربة النووية الثانية الجوفية، أعلن رئيس محفل جنوب المحيط الهادئ، رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة السير جوليوس تشين، أمام هذه الجمعية التعليق الفوري لحوار لفترة ما بعد المحفل مع فرنسا. وهذا الموقف يتسق مع آراء رؤساء حكومات المحفل.

ونتيجة للإجراء الذي اتخذته فرنسا فور اتخاذ قرار بالأغلبية بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الى أجل غير مسمى، لا يزال الموقف الفردي والجماعي لبلدان المحفل معارضا بقوة للتجارب النووية الفرنسية في جنوب المحيط الهادئ. وأود أن أضيف أن تبرير فرنسا المستمر دفاعا عن إجراء التجارب النووية يناقض الرأي العالمي. ولذا، نعتزم ممارسة حقنا في الرد على نحو جماعي.

وحتى قبل بدء سريان معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٧٠، كانت فرنسا تجري تجارب نووية في جنوب المحيط الهادئ، مبتدئة في عام ١٩٦٦. وقد أجرت فرنسا ١٥٧ تجربة - ٢٨ تجربة جوية و ١٢٩ تجربة جوفية - في المنطقة منذ بدء سريان معاهدة عدم الانتشار.

وقد قررت الحكومة الفرنسية، بعد أسابيع من اختتام مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥، أن تستأنف برنامجها للتجارب النووية في جنوب المحيط الهادئ - مما أثار الرعب البالغ بين شعوب وحكومات جنوب المحيط الهادئ، التي أيد أغلبها بإخلاص تمديد معاهدة عدم الانتشار الى أجل غير مسمى، على أساس أن تفهم الدول النووية أن عليها أن تمارس ضبط النفس بأقصى درجة، وأن تبرم معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية في أقرب وقت ممكن.

ونعتبر القرار الفرنسي، وكذلك الإجراء الموازي الذي اخذته جمهورية الصين الشعبية بإجراء مزيد من التجارب، انتهاكا بالغا للثقة. وإن إجراء مزيد من التجارب سيوجد شكا بالغا في حسن النية القائم بالفعل. فمنذ قطع الوقف المؤقت، جرى تفجير أربعة أسلحة نووية. وقامت فرنسا بالتفجير الأخير في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ - وتمثل قوته خمسة أضعاف قوة قنبلتي هيروشيما ونغازاكي. وقد استاءت بشدة شعوب وحكومات جنوب المحيط الهادئ من سوء نية فرنسا في هذا الأمر وتبلد حسها إزاء مشاعر القلق المفهومة التي تشعر بها تلك الشعوب والحكومات شعورا عميقا.

وقد أعربت البلدان الستة عشر الممثلة في محفل جنوب المحيط الهادئ على نحو جماعي عن الحنق البالغ لقيام فرنسا باستئناف التجارب النووية في جنوب المحيط الهادئ. وتطالب بشدة الحكومة الفرنسية بأن تكف عن إجراء أية تجارب أخرى. وأيد المحفل إعلان لاكاتورو الصادر عن "مجموعة رأس الحربة الميلانيزية"، وإعلان اجتماع محفل جنوب المحيط الهادئ في عام ١٩٩٥، اللذين يؤكدان من جديد مبادئ وأهداف معاهدة راروتونغا التي أعلنت منطقة جنوب المحيط الهادئ منطقة لا نووية.

واتساقا مع القرار الجماعي للمحفل، ندين أعمال الحكومة الفرنسية التي تشكل خطوة الى الوراء. وهذا السلوك الرجعي لا يمكن أن يعامل بلا مبالاة ويجب ألا

يعامل على هذا النحو. فكيف تشعر فرنسا إذا قامت دولة بإجراء تجارب نووية في خليج بسكاي؟ وما سيكون شعور الدول المجاورة لفرنسا لو أجرت فرنسا تجارب قريبة من أوروبا؟ وإذا أصرت فرنسا على أن التجارب في جنوب المحيط الهادئ لا تشكل أي تهديد مباشر لبيئة البشر وصحتهم أو خطر مباشر عليهما، فلماذا لا يمكنها إجراء نفس هذه التجارب في فرنسا ذاتها؟ ونحن نعلم من تاريخ جزر مارشال أن الآثار البيئية والصحية المترتبة على التجارب النووية يمكن أن تكون مأساوية وطويلة الأجل. وقد وصف ذلك بما فيه الكفاية وزير خارجية جمهورية جزر مارشال، الأونورابل فيليب موليز.

لقد تحدت فرنسا رغبات شعوب جنوب المحيط الهادئ، وكذلك النداءات التي وجهتها الحكومات الإقليمية والفردية، وقد تحدت بشكل خاص المعارضة التي أعرب عنها بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، والدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، والدول الأطراف في معاهدة تلاتيلولكو ومعاهدة راروتونغا، والمنظمات غير الحكومية، وفي الواقع المجتمع الدولي برمته - وترمي هذه النداءات كلها الى حمل فرنسا على وضع حد فوري لبرنامجها للتجارب النووية.

وتتنافى أعمال فرنسا مع روح وفحوى المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة، والمتصل منها على وجه التحديد باتفاقيتي نوميا والتنوع البيولوجي اللتين فرنسا طرف فيهما.

وإن قيام الحكومة الفرنسية بإجراء تجارب نووية فور قرار المجتمع العالمي تمديد معاهدة عدم الانتشار الى أجل غير مسمى يناقض بشكل مباشر مبادئ وأهداف نظام عدم الانتشار. وإننا نحث فرنسا بقوة على أن توقع على بروتوكولات معاهدة منطقة جنوب المحيط الهادئ الخالية من الأسلحة النووية موضحة بذلك احترامها للرغبات والانشغالات المشروعة لأمم وشعوب جنوب المحيط الهادئ، وهي الرغبات والاهتمامات التي تتمائى مع روح ونص المادة السابعة من معاهدة عدم الانتشار.

ونتوقع أن تتصرف فرنسا بمسؤولية وأن تؤدي دورا إيجابيا في تنمية منطقة جنوب المحيط الهادئ لتحقيق الفائدة المتبادلة لجميع الأطراف المعنية. وليس هناك على الإطلاق ما يسوغ الاضطلاع بهذا النشاط الشائن والباعث على الأسى. فهو لا يساعد إلا على إيجاد الريبة، ويتهدد سلام وأمن شعوب جنوب المحيط الهادئ، والعالم في الواقع.

وتمشيا مع مبادئ وأهداف معاهدة راروتونغا ومعاهدة تلاتيلولكو، اللتين ترميان الى تعزيز عدم الانتشار النووي في العالم، نعرب عن مقتنا وإدانتنا لجميع التجارب النووية في أي مكان من العالم. وبينما نرحب بما أعلنت عنه فرنسا من التزام بتأييد إبرام معاهدة للحظر الشامل حقا للتجارب النووية في عام ١٩٩٦، نعتقد أن هذا الالتزام لن يكون موثوقا به إن لم يقترن بوقف فوري لأية تجارب نووية إضافية.

ونحن نحمل حكومة فرنسا المسؤولية عن أية أضرار تلحق بالبيئة أو بصحة الناس نتيجة للتجارب النووية في جنوب المحيط الهادئ.

وختاما، فإننا لا نشكك في دور فرنسا البارز في الشؤون الدولية. بيد أن هذه المكانة البارزة لا تمنح امتيازات فحسب، ولكنها تحمل في طياتها التزامات ومسؤوليات. ولذا، فإن الحكومة الفرنسية ملزمة بالتصرف بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي. إن التجارب التي أجرتها فرنسا مؤخرا على أجهزة نووية في جنوب المحيط الهادئ تمثل أعمالا لا تتسم بالمسؤولية على الإطلاق، وتقوض مصداقيتها.

وعلى ضوء ذلك، نجدد نداءنا الى الرئيس شيراك وحكومته لإدراك ثقل الرأي الدولي المناهض للتجارب النووية في جنوب المحيط الهادئ. ولذلك، نحث فرنسا بقوة على التخلي الفوري عما يتبقى من برنامجها للتجارب في جنوب المحيط الهادئ، تمشيا مع روح عدم الانتشار النووي المتجسدة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

السيد جالو (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي أن يشير الى البيان الذي ألقاه صباح اليوم في هذه الجمعية وزير خارجية مدغشقر، سعادة السيد جاك سيلا، وأن يعرب عن تحفظاته الشديدة جدا عن التعليقات السلبية التي أبداها بشأن غامبيا وقيادتها الحالية. فهذه التعليقات السلبية عن غامبيا تنم عن الجهل بالتفاصيل الكاملة والفعلية المتعلقة بتغيير الحكومة، وبالعمل الجدير بالثناء الممتاز الذي يقوم به سعادة النقيب يحيى أ. ج. جامه رئيس المجلس الحاكم المؤقت للقوات المسلحة ورئيس دولة غامبيا، منذ توليه زمام الحكم في انقلاب غير دموي قبل ١٥ شهرا تقريبا.

وقد حافظت الحكومة الغامبية، طوال هذه الفترة، على التزام قوي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وعلى احترام شديد لها، ولا سيما الشخصية الفردية، وحرية التعبير، وحرية الحركة لجميع مواطني غامبيا. ولهذه الأسباب، وللحفاظ على حقوق مواطنينا وامتيازاتهم، قررت الحكومة إنشاء أربع لجان للتحقيق، يرأسها قضاة من بلدان أجنبية، للتحقيق في ما يشتبه في وقوعه من حالات الرشوة واختلاس الأموال العامة التي قام بها بعض الموظفين المدنيين ورجال السياسة السابقين. وإجراءات اللجان مفتوحة للجميع وتنقلها وسائط الإعلام.

إن الديمقراطية الظاهرية في مدغشقر المكتسبة بالأمس فقط ينبغي ألا تجعلها تسارع الى القيام بدور القيم على الديمقراطية في أفريقيا، أو تمنحها الحق في الإدلاء ببيانات تحط من قدر غامبيا ليس لها ما يسوغها أو يبررها، وخاصة أننا نشرع في غامبيا حقا في توفير أساس صلب ودائم سيكفل في المستقبل ليس فقط التنمية المستدامة لبلدنا، بل أيضا عدم التضحية بالقيم الديمقراطية الحقيقية المتأصلة في ثقافة وتقاليد غامبيا ومواطنيها، بسبب سنوات من سوء الإدارة السياسية والفساد السياسي. وكانت غامبيا ستكون أكثر تفهما لملاحظات مدغشقر الازدرائية لو كانت حكومة مدغشقر قد أرسلت وفدا رسميا الى غامبيا في أعقاب تغيير الحكومة لدراسة الحالة.

وفي الواقع فإن فخامة الزعيم يحيى أ. ج. جاميه رئيس دولة غامبيا أرسل مبعوثه الخاص إلى مدغشقر ليشرح أسباب تولي السلطة في غامبيا. وإذا شهد هذا العمل على شيء فإنه يشهد بوضوح على اهتمام الحكومة الجديدة في غامبيا بزيادة تعزيز العلاقات الأخوية مع جميع البلدان الافريقية نظرا إلى تماثل كفاحنا لنضمن أن - وأقتبس من بيان السفير إنسانالي من ماناغوا بنيكاراغوا بتاريخ ٤ تموز/يوليه ١٩٤٤ :

"تكفل لكل مواطن، ذكرا كان أو أنثى، بالإضافة إلى حقوقه وحريته الإنسانية الأساسية، الفرصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويجب أن توفر الدولة الحقوق الأساسية مثل التعليم والصحة والإسكان، حتى تضمن وجود مجتمع مستقر يمكن أن تسود فيه القواعد والممارسات الديمقراطية".

وأخيرا، ما فتئت غامبيا تؤيد الصكوك الدولية المختلفة لحقوق الإنسان. ونواصل احترام تعهداتنا بموجب هذه العهود الدولية ونؤيد تأييدا كاملا لجنة حقوق الإنسان وحقوق الشعوب التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية، والمركز الافريقي لدراسات الديمقراطية وحقوق الإنسان الواقعين في غامبيا. ومما لا ريب فيه أنه لا يوجد في غامبيا أية دلائل ملموسة عل العنف وعلى انتهاكات حقوق الإنسان.

ولذلك لا نفهم السبب الذي يجعل مدغشقر تثور بعنف على غامبيا، ما لم تكن لديها دوافع أخرى وتفضل الاشتراك في حملات هدامة ضد حكومة غامبيا وشعبها.

السيد تانك (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به وزير خارجية اليونان في وقت سابق من المناقشة، يود وفدي أن يؤكد على النقاط التالية.

يتضمن بيان وزير خارجية اليونان كلمات قوية اللهجة ضد تركيا، ونعتقد أن هذه الكلمات لا تتفق مع الرغبة التي أعرب عنها في نفس البيان في تطبيع العلاقات التركية اليونانية. ويتطلب التطبيع حسن النية والحوار البناء. وفكرة عملية التطبيع بين تركيا واليونان تلقى التأييد من جانب تركيا وأصدقاء البلدين والمجتمع الدولي في مجموعه. وهناك في الواقع تحرك عام في العالم اليوم صوب حل النزاعات المعلقة منذ أمد طويل.

وفيما يتعلق بمسألة بحر إيجه التي أشار الوزير إليها، نود أن نقول مرة أخرى على نحو قاطع أن هذه المسألة لا تستخدمها تركيا لتهديد اليونان. إنها مسألة تهدد بها اليونان تركيا. وبلدي يشعر بالقلق إزاء الموقف الذي تتخذه جارتنا ويود أن يوضح النقاط التالية ويأمل أن تسمع هذه النقاط.

مسألة المياه الإقليمية في بحر إيجه تتضمن الوضع القائم في هذا البحر كما حددته المعاهدات والصكوك الدولية ذات الصلة وبصفة خاصة معاهدة لوزان للسلم لعام ١٩٢٣. ولتركيا واليونان حقوق أساسية ومصالح مشروعة في بحر إيجه تتضمن الأمن والاقتصاد والملاحة وغير ذلك من الاستخدامات التقليدية لأعالي البحار. ورغبة اليونان في أن تطالب بالحق في جزء كبير من بحر إيجه وفي أن تغير الوضع القائم على حساب حقوق تركيا ومصالحها تشكل أساس النزاعات الثنائية في ذلك البحر.

ووفقا لحد البحر الإقليمي الحالي لكلا البلدين وهو ستة أميال فإن اليونان تمتلك، بسبب وجود جزر عديدة، حوالي ٤٣,٥ في المائة من بحر إيجة، ونصيب تركيا من

هذا البحر ٧,٥ في المائة. أما النصف الآخر من بحر إيجه فهو مياه دولية تستخدمها تركيا والبلدان الأخرى بحرية وفقا للقانون الدولي.

والقيام بأي توسيع للبحر الإقليمي اليوناني يجاوز الستة أميال من شأنه أن يوسع المياه الإقليمية اليونانية لتغطي ٧٣ في المائة من بحر إيجه وبذلك يحول هذا البحر إلى بحيرة يونانية. ومن شأن ذلك أن يمد سيادة اليونان على أعالي البحار الحالية وعلى الفضاء الجوي الدولي وعلى الرصيف القارى الذي يبقى منطقة متنازعا عليها تنتظر رسم الحدود بين البلدين. وبناء على ذلك فإن توسيع البحر الإقليمي اليوناني ليس من شأنه أن يكون محددا بالحقوق والحريات الملاحية المعترف بها دوليا، على عكس ما تؤكده اليونان. وسيقع بحر إيجه كله تقريبا، وقاعه والمياه التي تغطيه والفضاء الجوي فوقه، تحت سيادة اليونان ونطاق سلطتها. وستصبح السواحل التركية محاطة بمياه إقليمية يونانية وستعزل تركيا فعلا عن أعالي البحار.

وتصريحات اليونان بتمديد مياهها الإقليمية إلى ما يتجاوز ستة أميال بحرية في بحر إيجة، عندما ترى ذلك مناسبا لا تشكل تهديدا للحقوق الأساسية التركية فحسب بل تهدد أيضا السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

وتستشهد اليونان بالمادة ٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة ١٩٨٢ دعما لمطالبها. ولكن هذه الحجة ليست صحيحة. أولا، تركيا ليست طرفا في هذه الاتفاقية. وثانيا، اعترضت تركيا دائما على الحد البالغ اثني عشر ميلا في سياق البحار شبه المغلقة حيث توجد ظروف خاصة. ومن ثم لا يمكن أن يستخدم هذا الادعاء كقاعدة من قواعد القانون العرفي ضد تركيا في بحر إيجه. وثالثا، فإن حد الإثنى عشر ميلا كما يرد في المادة ٣ ليس إلزاميا وليس حدا يطبق تلقائيا. فهو العرض الأقصى المسموح به الذي يمكن تطبيقه حسبما تسمح الظروف به داخل الحدود التي تفرضها المبادئ العامة للقانون الدولي كما ترد في المادة ٣٠٠ من الاتفاقية، أي الالتزام بممارسة الحقوق بطريقة لا تشكل إساءة لاستعمال الحق. ومرة أخرى يود وفدي أن يحاول أن يسترعي انتباه السلطات اليونانية إلى أن أعمال اليونان من جانب واحد في بحر إيجه تنتهك الحقوق الحيوية لتركيا.

إن إعلان البرلمان التركي الذي أشار إليه وزير خارجية اليونان تعبير عن الرأي العام التركي فيما يتعلق بهذه المسألة الحيوية. وهذا الإعلان لا يمكن أن "ترخص" الحكومة التركية به كما يدعي الوزير. فهذا أمر لا يمكن أن يحدث في ظل الديمقراطية البرلمانية. ومن ناحية أخرى، وحتى أعطي فكرة عن الطريقة التي تنظر بها الحكومة اليونانية الي هذه المسألة، يجدر أن أذكر بالبيان الذي أدلى به وزير الشؤون الأوروبية اليوناني، والمقتبس من نشرة وكالة أنباء أثينا بتاريخ ١حزيران/يونيه ١٩٩٥. قال الوزير منغاكيس

"إن للاتفاقية [اتفاقية قانون البحار] حقا أهمية وطنية لانها وفرت للبلد، اليونان سلاحا"

ونؤكد كلمة "سلاحا" للدفاع عن حقوقها ومصالحها الوطنية . هذا السلاح موجه صوب تركيا. هذا تهديد جعل الجمعية الوطنية العليا التركية تعتمد الإعلان الذي أشار إليه الوزير اليوناني. ويعرب هذا الإعلان عن الشواغل الخطيرة والمشروعة لتركيا.

ولسوء الحظ فهناك نفس التشويه للحقائق في ملاحظات وزير خارجية اليونان بشأن قبرص. ونأمل الا تعتقد اليونان أن مرور الوقت يطمس الذاكرة. ونعتقد أن مرور الوقت لن يجعل أي شخص منا ينسى مسؤولية اليونان حيال مسألة قبرص. فقد جاء التدخل التركي بعد محاولة اليونان ضم الجزيرة عن طريق انقلاب عسكري في عام ١٩٧٤. وكان التدخل مشروعا تماما بموجب معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠ واليونان طرف فيها أيضا. ومسألة قبرص لم تبدأ في ذلك العام كما يريدنا الوزير اليوناني أن نعتقد. فلو كانت الحال كذلك فلماذا أرسلت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة الى قبرص في عام ١٩٦٤، قبل واحدة وثلاثين سنة؟

وتؤيد حكومتي تأييدا قويا الجهود المستمرة التي تبذل تحت رعاية الأمين العام لتسوية مسألة قبرص. وسرنا أن نلاحظ أن هناك ملاحظة مماثلة في بيان وزير الخارجية اليوناني، ولكننا فوجئنا مرة أخرى بملاحظة تالية في نفس البيان تعرب عن الرغبة في تخفيض منزلة مسألة قبرص إلى سياق الاتحاد الأوروبي.

ويجد وفدي أن من الصعب أن يفهم السبب الذي من أجله تضمن بيان وزير الخارجية اليوناني الكثير من

المتناقضات. ولا نعتقد أن بيان الوزير يتمشى مع الرغبة التي أعرب عنها هو نفسه في التطبيع.

مع ذلك - ولعلكم تذكرون هذا - أعرب بيان وزير الخارجية التركي عن الأمل في إقامة حوار هام شامل يسفر عن نتائج، وفي توفر حسن النية المتبادلة. ونحن نأمل أن يقبل هذا العرض. وستخدم هذه العملية أيضا مبادئ الأمم المتحدة، كما تخدم القواعد المقبولة للعلاقات والتعاون بين البلدان، وعلى وجه خاص إذا كانت بلداننا متجاورة.

السيد لي (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي أن يتكلم ممارسة لحقه في الرد على بيان ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبالنظر إلى أن الإدعاءات التي وردت في البيان لا أساس لها، ومشوهة وغير حقيقية، لا يرى وفد بلدي أنها تستحق الرد على كل ادعاء على حدة. وإنما أود، بدلا من ذلك، أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد من جديد تصميم الحكومة الكورية الثابت على ممارسة حوار متحضر مع كوريا الشمالية، بالصبر والمثابرة بما يعود بالنفع على السلم والازدهار المشترك في شبه الجزيرة الكورية. ونحن مقتنعون بأنه سيجئ اليوم الذي يجد فيه أخوتنا في الشمال أيضا أنه مما يعود عليهم بالنفع أن يسعوا إلى تحقيق المصالحة وعلاقات التعاون مع أبناء بلدهم في كوريا الجنوبية حتى يتمكن الشعب في كوريا الشمالية والجنوبية من العمل بعضه مع بعض لتحقيق التطلع الوطني إلى إعادة التوحيد.

واسمحوا لي بأن أقتبس جزءا من خطاب قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، الذي ألقاه يوم ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ في قاعة الجمعية العامة هذه نفسها، وافعل هذا - بشكل خاص - لصالح ممثل كوريا الشمالية، الذي من الواضح أنه لم يتمكن من الاستماع إلى حكمته:

"... إن السعي إلى الحرية لا يمكن قمعه".

وأكرر

"... إن السعي إلى الحرية لا يمكن قمعه".

"والأنظمة الشمولية الحديثة كانت، أولا وأخيرا، اعتداء على كرامة الإنسان، اعتداء وصل إلى حد إنكار القيمة الثابتة لحياة الفرد، ... في هذا الإطار نرى مدى أهمية حماية الحق الأساسي في الحرية الدينية وحرية الضمير باعتبارهما حجر الأساس في صرح الحقوق الإنسانية وركيزة كل مجتمع حر حقا. (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٢٠، ص-ص ١٢، ١٨-٢٠)

السيد لادسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): طلب الوفد الفرنسي أن يتكلم ممارسة لحقه في الرد في أعقاب البيان الذي أدلى به اليوم وفد فيما يتعلق بمسألة التجارب النووية. بعد أن استمعت قبل لحظات إلى ممثل بابوا غينيا الجديدة وهو يتكلم ممارسة لـ "حق رد" نيابة عن بلدان محفل جنوب المحيط الهادئ، ازددت اقتناعا بأن من الضروري أن نضع الأمور في نصابها فيما يتعلق بعدد من الاتهامات التي لا أساس لها وغير العادلة والحاقدة. وأود، أولا وقبل كل شيء، أن أعرب عن دهشتي بشأن استخدام لغة لا مكان لها هنا في هذا المنبر للأمم المتحدة؛ باستخدام كلمات غير لائقة في العلاقات بين دول ذات سيادة. وسأقصر كلامي على ذكر هذا، آسفا له وشاجبا إياه.

فيما يتعلق بالجوهر، يتعين على أن أذكر، أولا وقبل كل شيء، بأن سلسلة التجارب التي تجريها حكومة بلدي لا تضر البيئة وبأن خبراء دوليين معروفين اعترفوا بهذا مرة أخرى مؤخرا جدا. لقد أيدوا ما قلناه وقتا طويلا، وهو أن هذه التجارب لا تمثل أي خطر على البيئة.

هل أحتاج إلى التذكير بأن سلسلة التجارب هذه لا تتعارض مع القانون أو مع الالتزامات التي يتحملها بلدي. وأعتقد أن ممثل بابوا غينيا الجديدة نفسه ذكر الصيغة التي أيدت خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها. إنها لم تكن مسألة حظر التجارب. وإنما كانت مسألة طلب التحلي بأقصى قدر من ضبط النفس. والتحلي بأقصى قدر من ضبط النفس لا يعني بأي حال من الأحوال الحظر. فهل أنا بحاجة إلى أن أذكر أيضا بأن بلدي لم يستبعد أبدا إمكانية أن يتعين عليه إكمال هذه السلسلة من التجارب؟

وفي الختام، أود أن أذكر بأن التعهدات التي قطعتها حكومة بلدي واضحة. نحن نجري سلسلة أخيرة من التجارب - ثمان على الأكثر - وستكتمل بنهاية أيار/مايو ١٩٩٦. وهذه سلسلة من التجارب ضرورية لنضمن، للمستقبل، سلامة ومعولية الأسلحة النووية الفرنسية، ولنتمكن من أن تكون لدينا السيطرة المستقلة على طرق المحاكاة هذه.

إن ممثل بابوا غينيا الجديدة، وهو يتكلم نيابة عن محفل المحيط الهادئ ذكر بالقرار الذي اتخذته بلدان ذلك المحفل بتعليق حوار فترة ما بعد المحفل مع بلدي. ومن حقها يقينا أن تفعل ذلك. وفرنسا، فيما يخصها، لا تزال راغبة في مواصلة الحوار مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وفي الواقع مع جميع دول العالم، دون استبعاد أية دولة.

السيد كاهسي (اريتريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أتكلم ممارسة لحق الرد على الملاحظات التي أبداها ممثل السودان.

مما لا يمكن المغالاة في تأكيده أن حكومة الجبهة الوطنية الإسلامية في السودان عقدت العزم على تصدير ثورتها الأصولية إلى خارج حدودها وبشكل خاص إلى البلدان المجاورة. ولقد ظلت سياساتها وممارساتها ترمي إلى زعزعة استقرار المنطقة كلها عن طريق تدريب وتسليم ووزع عناصر مخربة. وآخر مثال على هذه السياسات والممارسات تورطها في محاولة اغتيال فخامة الرئيس المصري حسني مبارك.

ولقد أصدرت آلية منع المنازعات في افريقيا وإدارتها وحلها - الجهاز المركزي المتفرع عن منظمة الوحدة الافريقية - في جلستها الاستثنائية يوم ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ في أديس ابابا بأثيوبيا، بيانا طلب فيه إلى حكومة السودان الكف عن أعمال تبني الإرهاب التي تقوم بها وتنص النقطة ٦ من البيان على ما يلي:

"تطلب إلى حكومة السودان أن تسلم إلى أثيوبيا الارهابيين الثلاثة اللاجئين إلى السودان، وذلك على أساس معاهدة التسليم لعام ١٩٦٤ بين أثيوبيا والسودان".

وتنص النقطة ٨ من البيان نفسه على ما يلي:

"تطلب أيضا إلى جميع الحكومات، وفي هذه الحالة حكومة السودان، أن تمتنع عن الاشتراك في أنشطة مساعدة ودعم وتسهيل الأنشطة الارهابية، وعن إيواء العناصر الإرهابية وتوفير الملجأ لها، وأن تتصرف في علاقاتها مع جيرانها ومع الآخرين بما يتفق اتفاقا تاما مع ميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية".

وليست هذه سوى الوثيقة الأخيرة بشأن السلوك التخريبي لحكومة السودان الذي يشهد بقوة على مصداقية البيانات التي أدلت بها اريتريا من قبل فيما يتعلق بحكومة الخرطوم.

ولقد بعثت ارتيريا في بضع مناسبات برسائل احتجاج إلى مجلس الأمن، ونأمل أن يتخذ المجتمع الدولي خطـــوات ملائمة تحول دون تحقيق المخططات والأحلام العدوانية لنظام الجبهة الإسلامية الوطنية. وإذا لم يُنزع فتيل هذه القنبلة الموقوتة في الوقت المناسب، طـُعن حقا في فعالية الدبلوماسية الوقائية.

السيد ترينس نسانزي (بوروندي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لولا بعض اللبس الذي أثاره أخي وصديقي، ممثل زائير، لما طلب وفدي الإدلاء بهذا البيان.

أود أولا أن أؤكد على أن العلاقات بين بوروندي وزائير لا تشوبها شائبة. فالعلاقات ممتازة ونود أن نؤكد على ذلك أيما تأكيد. ولقد أتيحت لي عدة فرص للإعراب عن شكرنا الحار لحكومة زائير، وبصفة خاصة لفخامة السيد موبوتو سيسي سيكو، رئيس دولة زائير. ورئيس الوزراء ووزير الخارجية، السيد كمندا واكمندا، الذي اجتمعت به هنا في نيويورك قبل حوالي عشرة أيام، بوسعه أن يشهد هو نفسه على مشاعر امتنان بوروندي حكومة وشعبا لرئيس دولة زائير وحكومته للمواقف الأخوية والتوفيقية والقيمة التي اتخذوها طوال الأزمة البوروندية.

ونكرر هنا، أمام المجتمع الدولي كله، ارتياحنا الكامل لسياسة زائير إزاء بوروندي. ونتوق حقا إلى الدخول في حوار حقيقي بين القائم بأعمال زائير وبيني بصفة خاصة، وبين حكومته وحكومتي عموما. وتحقيقا لهذه الغاية، أود أن تعرف هذه الجمعية أن وفدي بادر توا بمحاولة التحقق من القائم بالأعمال عن الفقرة التي لعلها بدت له أنها تـُظهر نية سيئة تجاه بلده. وتقبـّل ذلك بالترحاب. وسأتلو عليكم الفقرة من بياني في الجلسة الخامسة والعشرين للجمعية العامة، قبل يومين، وهي الفقرة التي طبقا له تشير إلى بلده والتي يبدو أنها أثارت لديه بعض الصعوبات:

"وبالإضافة إلى هذه الهجمات يوجد عنصر آخر لزعزعة الاستقرار هو محطة إذاعة القراصنة التي تسمي نفسها بوقاحة "صوت الشعب"، أو "إذاعة

الديمقراطية"، التي تبذر بذور الكراهية العرقية بين سكان بوروندي والتي تعمل من أجل نشر الأيديولوجية ذات الطابع النازي الجديد في هذه المنطقة من وسط افريقيا في نهاية القرن العشرين هذا. إننا نُعوَّل على المساعدة القيمة التي يقدمها البلد المجاور الشقيق الذي نشاطره الحدود الجغرافية والتاريخ والذي نحتفظ معه بأوثق العلاقات، للقضاء على وسيلة نشر الكراهية هذه التي تذكرنا، من جوانب عديدة، بمحطة إذاعة وتلفزيون التلال الألف الحرة، التي أشعلت نيران المذابح في رواندا في العام الماضي". (المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٢٥، ص ٢٦)

ويلاحظ أنه لا توجد أية إشارة، إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في هذه الفقرة إلى أي بلد. فتتقدم حكومتي بنداء إلى جميع البلدان المجاورة التي قد تأوي هذه المحطة الإذاعية والتي قد تبث هذه المحطة الإذاعية منها. وحتى إن كنا قد ذكرنا بالاسم بلدا بعينه، فلم يكن القصد من ذلك إدانته أو توجيه الاتهامات ضده وإنما التوجه إليه بنداء أخوي للمساعدة في إغلاق هذه المحطة.

وبالتالي، فإننا لا نتقدم بأي شكوى ضد زائير. وعلاوة على ذلك، فإننا نؤكد من جديد على الدور الإيجابي والحاسم للغاية الذي اضطلع به الرئيس موبوتو، ونتوجه إليه بنداء عاجل من هذه الجمعية بأن يواصل الإسهام في استعادة السلم والأمن في بوروندي. ونأمل حقا أن يقوم بزيارة رسمية لبلدنا بغية الالتقاء بجميع الزعماء السياسيين.

وأود أن أضيف أن حكومة بوروندي تمسك بزمام الأمور في بوروندي. وتسيطر الحكومة على كامل أرضنا. والسفير ولد عبد الله، الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، هو شاهد عيان على هذه الحقيقة. إنه سيصل إلى نيويورك في غضون يومين وبإمكانه أن يشهد على أن الحكومة تسيطر على كل الأراضي الوطنية.

وعلاوة على ذلك، فيما يتعلق بالاتهام الكاذب بأن جيش بوروندي يتكون من عرق واحد فإن لبوروندي مبادئ ومعايير عامة لتجنيد القوات: ألا وهي الجدارة والمؤهلات الشخصية والشروط التي يجب أن يستوفيها كل مجند. وفي هذا الصدد، يسرني أن أنهي التلفيقات التي نشرت في جميع أنحاء العالم - ولا أشير هنا إلى زميلي من زائير - عن الادعاء بأن جيش بوروندي يتكون من عرق واحد.

وخلال السنتين الماضيتين، كانت حكومة بوروندي والقيادة العليا لجيشها مصممتين على إشراك المجتمع الدولي في تجنيد قوات بوروندي. وتشهد الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية على ذلك. ولن نقوم بأي إحصاء رسمي على أساس العرق بتاتا قبل تجنيد قوات جديدة. إن اتفاقية الحكم لم تساعد أي قطاع من قطاعات السكان في تولي السلطة. لقد بادر المجتمع الدولي إلى وضع هذه الاتفاقية وأيدها، بدءا بالأمم المتحدة ذاتها، ممثلة بأمينها العام، الذي أعاد التأكيد على ذلك أثناء زيارته لبوروندي في تموز/يوليه الماضي. فالاتفاقية إذن لا تستهدف التحيز إلى جزء من السكان على حساب الجزء الآخر. بل إنها نقطة حشد للدفاع عن مختلف الفئات الاجتماعية والسياسية.

وعندما يتعلق الأمر بمسألة اللاجئين، وهذه هي نقطتي التي وردت في المقطع ما قبل الأخير، فإن بياني، الذي قرأت مقتطفا منه، لم يبخل بالثناء على البلدان الشقيقة التي استقبلت اللاجئين البوروندیين فعلا. وبالرغم من ذلك، أود أن أشدد على أن الرقم الذي قدمه زميلي القائم بالأعمال الزائيري كان مبالغا فيه كثيرا، حيث أن مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين قال إنه لا يوجد هناك سوى بضع عشرات من الآلاف من اللاجئين من بوروندي. وفي النهاية، فإنني أشعر بالسعادة لأن القائم بالأعمال الزائيري ...

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): انتهى الوقت المخصص للممثل. وأطلب إليه أن يتفضل وينهي بيانه.

السيد نسانزي تيرنس (بوروندي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد كنت على وشك الانتهاء، سيدي. وما كنت أقوله هو أن هناك بضع عشرات من الآلاف من اللاجئين البوروندیين في زائير. وبالنسبة للحوار الذي دعانا إليه القائم بالأعمال الزائيري، فأنا أُسلم بضرورة إجراء هذا الحوار. أي، وكما يحدث، فالسبب أنه لكان من المستصوب له لو اتصل بنا مسبقا وسأل إن كان بمقدورنا مساعدته في ترجمة المعنى المنسوب إلى الفقرة التي تتناول الإذاعة التي تعمل دون ترخيص. ولذا فإنني على ثقة بأن بإمكاننا الدخول في حوار - أي إجراء حوار أخوي حقا - كما يفعل شعبانا دوما.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنن للإدلاء بكلمة ثانية، مدتها خمس دقائق.

السيد وانو (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ليس لدى وفد بنن أية نية للدخول في جدل مع ممثل غينيا - بيساو، الذي أصدر حكما ذاتيا يتصل بشكل وأسباب حق الرد الذي مارسه وفد بلدي في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وسنترك الأمر للجمعية العامة كي تقيم البيان الذي أدلى به ممثل غينيا - بيساو، حيث أن اسلوبه دون - وأكرر، دون - مستوى المناقشة في جمعيتنا.

وأن جميع الوفود الحاضرة هنا تعرف اللياقة التي تميزت بها دوما تصرفات وفد بلدي، الذي لم ينخرط في الجدل الذي جرى أمس. وأود أن أكرر بأن بنن انطلاقا من اللياقة، امتنعت أثناء المناقشة العامة عن إثارة مسألة ترشيح غرب افريقيا لشغل أحد المقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن. ذلك لأن بنن تؤمن بفضيلة الحوار. ولم نر ضرورة أن نذكر هذا إلا بعد بيان غينيا - بيساو المدلى به في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. وهدفنا هو أن نوضّح أننا نتمسك بترشيحنا مقابل ترشيح غينيا - بيساو، التي خسرت دورها عندما انسحبت عند النظر في الترشيح في ١٩٩٣.

وأن بنن على استعداد لأن تكون في خدمة افريقيا والمجتمع الدولي في مجلس الأمن، وتود أن تعول على جميع الدول الأعضاء في منظمتنا عند إجراء الانتخابات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل اليونان للإدلاء بالكلمة الأولى.

السيد زاكاراكيس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد اختار ممثل تركيا اليوم الأخير من المناقشة العامة ليمارس حق الرد على بيان وزير خارجية اليونان، الذي أدلى به أمام الجمعية العامة قبل ١٣ يوما.

لا أعتزم إهدار وقت الجمعية بالتعقيب على اتهامات الممثل التركي، لسبب بسيط هو أنه ليس لدي أدنى شك في أن هذه الاتهامات أقنعت جميع الحاضرين هنا بأن الممثل التركي لم يفعل أكثر من مداواة الإهانة بإهانة أكبر.

فهذه إهانة موجهة دون ريب ليس فقط لليونان، وإنما للأمم المتحدة بأسرها، إذ أنها تؤكد حقيقة لا نزاع فيها: أي، أنه في الوقت الذي تحتفل فيه منظمتنا بعيدها الخمسين، فإن تركيا، كونها الاستثناء المؤسف، تواصل بشكل صارخ انتهاك المبادئ الأساسية للميثاق وأحكامه، أولا من خلال غزوها لدولة عضو في الأمم المتحدة مستقلة وذات سيادة، ومن خلال الإبقاء على جنود الاحتلال على أراضي جمهورية قبرص لأكثر من ٢٠ سنة؛ وثانيا، من خلال التهديد علانية، حتى في هذا اليوم في هذه القاعة - والكل هنا يشهد على ذلك - باستخدام القوة ضد بلدي، لا لمنع ارتكاب عمل غير مشروع، وإنما العكس، للحؤول دون تنفيذ قوانين وحقوق نابعة من القانون الدولي ومن معاهدة دولية قبلتها جميع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي، باستثناء - ومرة أخرى، ألاحظ الاستثناء المؤسف - تركيا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل قبرص للإدلاء بالكلمة الأولى.

السيد اغاثوكليوس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أتكلم ممارسة لحق الرد على البيان الذي أدلى به ممثل تركيا.

إن بيان الممثل التركي، شأنه شأن البيان الذي أدلى به وزير خارجيته في هذا المحفل قبل أسبوعين فيما يتعلق بقبرص، هو مزيج من الحقائق المشوهة والاسقاطات الخطيرة، وهذه ممارسة استخدمتها تركيا باستمرار منذ غزو قبرص في ١٩٧٤.

إنها سياسة يمليها الأمل الباطل بإمكان تغييب نفسها عن مشهد جريمة الغزو والاحتلال، وهو احتلال متواصل لقبرص، وبتحويل المشكلة برمتها إلى خلاف فيما بين الطائفتين في قبرص.

وقد يتوقع المرء إظهار القليل من الاحترام للحقيقة، ولا سيما أثناء مناسبة مهيبة مثل العيد الخمسيني للأمم المتحدة.

فهذا المحفل بالذات هو الذي اعتمد، وكذلك مجلس الأمن، عشرات القرارات التي تتناول مشكلة قبرص الدولية، والتي تطالب بإنهاء الاحتلال وخرق القانون الدولي في قبرص.

وبالتحديد، لم تكف هذه القرارات عن المطالبة باحترام استقلال قبرص وسيادتها وسلامتها الإقليمية؛ وانسحاب قوات الاحتلال - وعددها ٣٥ ٠٠٠ جندي - من الجزء المحتل من قبرص، الذي وصفه الأمين العام في تقاريره بأنه المنطقة الأكثر اتساما بالطابع العسكري في العالم؛ وعودة اللاجئين إلى ديارهم وأراضيهم بسلام؛ واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع القبارصة.

إن تركيا، وهي تدلل على احتقارها التام لهذه القرارات، ما زالت تحتل ٣٧ في المائة من أرضنا. والأنكى من ذلك أنها تعمل على زيادة وتحديث وجودها العسكري في جزيرتنا، ولم تسمح حتى للاجئ واحد بالعودة إلى داره أو إلى أرضه، وتواصل انتهاك حقوق الإنسان لشعبنا من خلال عملية اقتلاع منظمة للقبارصة اليونان من ديار أجدادهم، وتسمح باستمرار تدفق المستوطنين الأتراك من البر التركي بهدف تغيير التكوين الديمغرافي لقبرص.

وكل هذه الانتهاكات مدعمة بالوثائق في تقرير للجنة الأوروبية لحقوق الإنسان - وهو تقرير مدمر بالنسبة لتركيا - وفي العديد من وثائق الأمم المتحدة الأخرى. ومن الواضح للجميع لماذا لم ترد بالمرة أي إشارة في أي من البيانين الى قرارات الأمم المتحدة التي تملي التزامات تركيا، وتؤكد على مقومات حل المشكلة القبرصية.

وهنا تكمن القضية الأساسية: ما الذي تفعله القوات التركية في قبرص بعد مرور ٢١ عاما، وبعد أن طالب مجلس الأمن بانسحابها، وعلى الرغم من التأكيد العالمي المسموع في كل المحافل الدولية بأن الوضع الحالي في قبرص لا يمكن قبوله وأنه مفارقة تاريخية؟ وما هو الوضع غير المقبول؟ إنه استمرار احتلال قبرص.

وعلاوة على ذلك، ذكر ممثل تركيا للتو أن العالم يسوده الآن اتجاه عام نحو حسم المشاكل الدولية المعلقة بالوسائل السلمية، ومطالبة عامة بذلك. وهذا صحيح. وعليه، آمل أن تستجيب تركيا أيضا لهذا المطلب العالمي، فتغير سياستها السلبية تجاه قبرص، وتخطو الخطوات اللازمة نحو حل مشكلة قبرص. وأستطيع أن أعطي كل ممثل حاضر هنا ضمانا بأن ذلك سيكون في صالح كل شعب قبرص، لأن جميع القبارصة يعانون الآن من نتائج الغزو والاحتلال.

السيد كيم شانغ دوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن بيان ممثل كوريا الجنوبية فضح مرة أخرى قلة حياء السلطات الكورية الجنوبية.

أولا، ليس الحوار لعبة نلهو بها. وسلطات كوريا الجنوبية تكلمت كثيرا عن الحوار ولكنها لم تدلل إطلاقا على صدقها. فهي لم تكن مهتمة إلا باستغلال الحوار لتحقيق مآربها السياسية.

ثانيا، اقتبس ممثل كوريا الجنوبية مما قاله البابا. وكوريا الجنوبية هي البلد الوحيد الذي لديه قانون يحظر الحرية. وبعد أن فشلت سلطات كوريا الجنوبية في تحقيق حلمها باستخدام القضية النووية لعزل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وخنقها، بدأت الآن تستخدم مسألة حقوق الإنسان للافتراء على بلدنا.

إن سلطات كوريا الجنوبية المستعمرة، تحت وصاية الدولة المتسلطة عليها، ما فتئت تخفي عن أنظار العالم انتهاكاتها لحقوق الإنسان، وهي تحاول الآن أن تضلل الرأي العام العالمي، كما لو كانت كوريا الجنوبية نموذجا لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية.

وقانون الأمن الوطني في كوريا الجنوبية هو القانون الوحيد في العالم الذي ينتمي الى العصور الوسطى؛ فهو قانون وحشي يجرم حريات العقيدة والاتصالات الشخصية وتبادل الرسائل والمكالمات التليفونية مع شعب الشمال. فكم عدد أولئك الأبرياء في كوريا الجنوبية الذين انتهكت حقوقهم ووطئت بالأقدام، ولقوا حتفهم في ظل قانون الأمن الوطني؟ ومن دواعي السخرية أن سلطات كوريا الجنوبية تتحدث عن الحرية وحقوق الإنسان. وإذا ظل قانون الأمن الوطني في كوريا الجنوبية قائما، فلن يكون هناك حوار بين الشمال والجنوب، ولن تتحقق إعادة توحيد البلد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل بابوا غينيا الجديدة للإدلاء بالبيان الثاني في ممارسة حق الرد.

السيد سامانا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بعد أن استمعت مرة أخرى الى ملاحظات ممثل فرنسا المطولة أثناء ممارسته لحق الرد، أود أن أذكر أيضا أن هذا ليس نقاشا حول دلالات الألفاظ. إنها مسألة حياة أو موت بالنسبة لشعب المحيط الهادئ. وبالتالي فإننا

نكرر التأكيد على أنه من قبيل الإسفاف والحمق المطلق، في ظل المناخ الدولي الحال، أن تصر فرنسا على تقديم حجج ليس لها أساس منطقي، دفاعا عن استئنافها المؤسف للتجارب النووية في جنوب المحيط الهادئ.

إن أعمال فرنسا تمثل تهديدا مباشرا للسلم والأمن الدوليين، بل وتهدد، على وجه أخص، بقاء شعب جنوب المحيط الهادئ على قيد الحياة ومصدر رزقه. إن وجاهة أية دراسة علمية لا يمكن اثباتها، في الأجل الطويل، إلا بطريقة شفافة ونزيهة. ومن حيث المبدأ - وأكرر، من حيث المبدأ - تعترض حكومات وشعوب جنوب المحيط الهادئ اعتراضا قاطعا على اجراء أية تجارب نووية في المنطقة. ومشاعر وطموحات الناس والحكومات في جنوب المحيط الهادئ يتشاطرها العالم أجمع. فالتجارب النووية لا تخدم أية مصلحة أمنية في منطقتنا، اللهم إلا الترويج لسياسة عتيقة تقوم على الردع النووي.

وحتى في فرنسا المتروبولية توجد بالفعل معارضة متنامية من جانب المواطنين الفرنسيين لسياسة الرئيس شيراك. ومرة أخرى نحث الحكومة الفرنسية بقوة أن تكون أكثر تعقلا فتتصرف بإحساس بالمسؤولية، بالتخلي عن برامجها للتجارب النووية، كدليل على احترامها للرأي العام الإقليمي والدولي، بما في ذلك المعارضة التي أعرب عنها ٧١ في المائة من مواطنيها ذاتهم. ونحث فرنسا مرة أخرى أن تتحلى بالعقل والمنطق دفاعا عن الإنسانية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان ليدلي ببيان ثان في ممارسته لحق الرد.

السيد مصطفى (السودان): لقد استمعنا مجددا الى مندوب اريتريا وهو يسعى الى تبرير موقفه بالمزيد من الاتهامات التي لا يسندها دليل، حيث تحدث عن أمور لا صلة لها بالواقع. وإن ما أورده من مغالطات وسوء فهم واستيعاب لا يمكن أن يصرف النظر عن الحقائق والواقع المثبت، وهو:

أولا، أن اريتريا تعاني من مصاعب داخلية، سياسية واقتصادية، تستوجب أن تقوم الحكومة الاريترية بالالتفات إليها، بدلا من توزيع اتهامات جزافية. ذلك أن مثل هذه الاتهامات لن تفضي إلا الى المزيد من التعزل في المنطقة، وهو أمر يرفضه السودان.

ثانيا، لقد نقل السودان التجاوزات الإريترية ضده الى مجلس الأمن بموجب مذكرتيه المؤرختين في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ و ١١ تموز/يوليه ١٩٩٥، منبها للسلوك الإريتري الذي يتعارض مع المواثيق الدولية.

ثالثا، إن استضافة إريتريا للعناصر المسلحة من المعارضة السودانية المزعومة، وتقديم التسهيلات اللوجستية والإعلامية لها، لن يكسب السلطة الحاكمة في إريتريا أية مصداقية للتبشير الذي ترتدده عن حرصها على سلامة المنطقة واستقرارها، بل ويبرهن على المسلك العدواني الذي تنتهجه الحكومة الاريترية تجاه الشعب السوداني الذي يكن للشعب الاريتري الشقيق كل التقدير والتعاطف.

رابعا، إن المندوب الإريتري لا يستطيع أن ينكر أيضا أن السودان لا يزال يستضيف نصف سكان إريتريا في أراضيه، ويشملهم برعايته ويقتسم معهم ما هو متاح من موارده، دون أي دعم من أية جهة. ولعله من الأجدر أن ينتبه المندوب الايتري الى تشرد أبناء الشعب الاريتري نتيجة لمسلك الحكومة الاريترية تجاه مواطنيها.

فيما يتعلق بآلية فض النزاع التي استشهد بها المندوب الأريتري، فإن الآلية تجاوزت النظم واللوائح التي تنظم أعمالها، وتخطتها بتناولها لمسألة تمس طرفين دون تقديم الدعوة أو إتاحة الفرصة لأحدهما، وفق ما يقتضيه إعلان القاهرة الذي أنشئت بموجبه الآلية.

إن الآلية أنشئت بقصد فض النزاع، ولكن لم يكن هناك نزاع أصلا لفضه، ولم تكن الآلية مكلفة باختلاق النزاع، ذلك أن القرار المشار إليه لا يشير الى أية إدانة للسودان. وقد أكد السودان أنه لا يؤوي أي شخص له صلة بالمحاولة المذكورة، وأكد أنه سيتعاون تعاونا تاما لتسليم أي شخص متهم في المحاولة يلجأ الى أراضيه، التزاما بالاتفاقيات المشتركة.

ولعل المندوب الاريتري يجد الوقت للاطلاع على موقف حكومة السودان من الإرهاب. وننصحه في هذا الصدد بالإطلاع على مداخلة وفدنا لدى اللجنة السادسة في هذا الصدد أمس الأول، حيث أدنا فيها المحاولة، ونجدد إدانتنا مرة أخرى للحادث.

إن السودان ليرجو أن تكف أريتريا عن القيام بدور تجهل خطورته عليها وعلى المنطقة، وأن تجنح للعيش

في سلام مع بقية دول المنطقة، ومن بينها السودان، وأن تشارك في الجهود المبذولة للتنمية المحلية والإقليمية، وإننا لندعوها للالتحاق بركب الدول التي ارتضت حسن الجوار مذهبا والسلام طريقا.

السيد موثورا (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أتكلم في معرض ممارسة حق الرد على الملاحظات التي أبداها عصر اليوم وزير خارجية رواندا فيما يتصل بقول نسبه الى رئيس دولة كينيا، فخامة الرئيس دانييل اراب موي، حول محكمة الأمم المتحدة الجنائية الدولية لرواندا.

إنني لا أعرف مصدر معلومات الوزير الزائفة. واسمحوا لي أن أؤكد للجمعية بأن كينيا ستتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. لقد أعلن كل من فخامة رئيس جمهورية كينيا دانييل اراب موي، والأونرابل المدعي العام لجمهورية كينيا، أن كينيا لن تتستر على أي شخص متهم بالاشتراك في تنفيذ جريمة الإبادة الجماعية في رواندا. ومسألة أن كينيا تحبط جهود المحكمة الجنائية الدولية لا أساس لها.

غير أن حكومة كينيا دأبت على الرأي بأنه يلزم معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة الرواندية معالجة شاملة. ومن الأهمية البالغة في هذا الصدد أن تـُدرس الأحداث التي سبقت الإبادة الجماعية دراسة دقيقة. فمن المعروف عموما أن الإبادة الجماعية أشعل فتيلها اسقاط الطائرة، مما أدى الى مقتل رئيسي رواندا وبوروندي في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٤. وكانت رواندا تقاوم بالفعل عملية غزو سببت خوفا واسع النطاق في ذلك البلد. وهذه الأحداث لها أهمية بالغة للمحاكمات التي ستجريها المحكمة الجنائية.

وموقف كينيا يتمثل ببساطة في المطالبة بالعدالة للجميع، بما في ذلك للاجئين. ولا يمكن أن تكون هناك عدالة مجزأة. ومجلس الأمن يدرك بالكامل موقف كينيا. لذلك فإن المشكلة التي طرحها وزير رواندا يصعب تصديقها ولا أساس لها بالنسبة لكينيا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لممثل زائير ليدلي ببيان ثان ممارسة لحق الرد.

السيد لو كابو خابوجي إنزاجي (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود باختصار أن أشكر ممثل بوروندي لدى الأمم المتحدة على تعابير الشكر التي وجهها الى زائير والى رئيس دولتها، الرئيس موبوتو سيسي سيكو، على الدور الذي ظلت تضطلع به في البحث عن حل دائم للأزمة في منطقة البحيرات الكبرى.

وأود أن أشكره على قراءته للفقرة التي استفرد فيها بالبلد الذي أمثله. وأعتقد أن الجمعية فهمت أن التعريض بنا كان واضحا.

وأخيرا، أود أن أقول لممثل بوروندي أن حكومة زائير استقبلت في كينشاسا مبعوثا، أو مبعوثين، على مستوى رفيع جدا يحملان رسائل من بوجومبورا تحث حكومة زائير على إغلاق "إذاعة الديمقراطية". وإن سلطات بلدي التي استقبلت هذين المبعوثين اتخذت نفس الموقف بالذات المذكور أمام الجمعية. وقد قالت للمبعوثين إن محطة الإذاعة تلك موجودة في أراضي بوروندي ولا ترى كيف يمكن لزائير أن تسهم بأي صورة في إغلاقها.

وبعد أن قلت ذلك، ألاحظ أن المعلومات التي بحوزة زائير، وهي نفس المعلومات التي بحوزة بوروندي، لم يكذبها ممثل بوروندي. وأود أن أبين للمجتمع الدولي هنا أن زائير، المخلصة جدا لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، لم تتمكن من اتخاذ أي اجراء لمساعدة بلد صديق على القضاء على أداة للكراهية على أراضيه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لممثل غينيا - بيساو للإدلاء ببيان ثان ممارسة لحق الرد.

السيد لوبيز دا روزا (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سأتوخى الإيجاز - وربما الإيجاز الشديد - لأننا نتكلم الآن، كما قلتم، سيدي الرئيس، في الجولة الثانية. إن غينيا - بيساو لم تكن تريد المشاركة في الجولة الأولى، ناهيك عن الجولة الثانية. ويؤسفني للغاية أخذ وقتكم للتكلم مرة أخرى ولكن ممثل بنن اضطرني للأسف الى أن أفعل ذلك. وأؤكد لكم، سيدي الرئيس، بأن بياننا سيكون قصيرا.

إن من حق أشقائنا من بنن التكلم أمام الجمعية، ولكن يجب عليهم ألا يتجاهلوا الحقيقة، كما يجب أن يمتنعوا عن تضليل الوفود. لقد طرحت حجج عديدة - حتى الحجج التي سمعناها مرارا وتكرارا. وعلى سبيل المثال، قالوا إن غينيا - بيساو خسرت في عام ١٩٩٣ عندما قدمت كل من بنن وغينيا - بيساو ترشيحهما. وقالوا

أيضا إن البيان الذي أدلت به غينيا - بيساو لم يصل الى مستوى اللياقة المقبول. وقالوا أيضا أشياء أخرى. ولكن علينا ألا ننسى أصول السلوك المهذب. ونحن لا ننوي الدخول في موضوع نرى أنه لا يستحق المناقشة. ومع ذلك، لا بد من التنويه بأننا، من حيث الكياسة والاستقامة الفكرية، لا ننتهج بالتأكيد نفس المعايير الأدبية لأشقائنا من بنن.

لكن عندما يحين الأوان وتُعرف كل الحقائق ستتاح للممثلين الفرصة للاختيار. ووفد غينيا - بيساو على يقين بأن الحقيقة المبنية على الوقائع واحترام خيار المجموعة الأفريقية سيسودان، وسير شدان قرار الجمعية العامة في الوقت المناسب.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن أعطي الكلمة لممثل تركيا، للإدلاء ببيانه الثاني في معرض ممارسة حق الرد.

السيد تانس (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أرد على ممثل اليونان. ذكر أن ردنا على ملاحظات وزير خارجيته جاء متأخرا الى حد ما، وأود أن أقول إن هذا الحق حق خصوصي يكفله النظام الداخلي للجمعية العامة. ولم نقصد أن نتسبب في أي ازعاج للوفد اليوناني. إننا لم نجد أي داع للاستعجال، لأن النقاط التي أثرتها هي نفس النقاط التي ما فتئنا نثيرها لأكثر من ٣٠ سنة؛ لذلك لم تكن هناك حقا أية حاجة للاستعجال في الرد.

وفيما يتصل بمسألة بحر ايجه لعل القضايا جديدة، بيد أننا نجد أن هناك أوجه شبه بين القضايا. والمشكلة التي نواجهها هي أن جارنا لا يستمع الى صوتنا، وهذا سبب آخر لعدم الاستعجال في الرد. وقد حدانا الأمل أنه مع الابتعاد عن المشاعر الحماسية يمكن أن يؤخذ بياننا مأخذ الجد.

وثمة نقطة أخرى استنكرها بشدة هي ملاحظته بأننا نداوي الإهانة بإهانة أكبر. وهذا ليس بالتأكيد قصد وفدي. والواقع أنني لا أعتقد أن أي بحث محايد لملاحظتنا يمكن أن يقود الى هذه النتيجة. وأعتقد أن هذه الملاحظة ربما كانت قد أعدت قبل هذه الجلسة ولكنها ذكرت هنا سهوا.

أود أن أبرز مرة أخرى أن تركيا لا تقصد بأي حال تهديد جارها، اليونان، فيما يتصل بمسألة بحر ايجه. بل على النقيض من ذلك، إن العمل المزمع من جانب اليونان هو الذي يشكل خطرا على تركيا. وأي بلد في موقف تركيا سيجد من الضروري اتخاذ إجراءات للدفاع عن النفس.

أشار الى أن بلدي هو البلد الوحيد الذي يمتنع عن أن يصبح طرفا في اتفاقية قانون البحار. ومن المعروف تماما الآن سبب عدم توقيع تركيا على ذلك الاتفاق التعاهدي. لقد شرحت ذلك بالتفصيل، ولا أريد أن أضيع وقت الجمعية العامة مرة أخرى في تفصيل تلك النقاط، لكن اسمحوا لي أن أذكر ممثل اليونان بمبدأ أساسي في القانون الدولي يملي بوجوب تنفيذ المعاهدات بحسن نية. وهذا مبدأ مكرس أيضا في ميثاق الأمم المتحدة.

ولتوضيح النقطة التي طرحتها، أود أن أشير الى برنامج قبلته الحكومة اليونانية الحالية معروف باسم "المنطقة الهلينية الوحيدة". ووفقا لذلك البرنامج فإن هذه المنطقة المزعومة تشمل ابيروس الشمالية ومقدونيا وثريس ومنطقة بحر ايجه التابعة لتركيا وشرقي البحر الأبيض المتوسط وقبرص. والواقع أن رئيس الوزراء باباندريو أدلى بتصريح بهذا المعنى في ٥ آذار/مارس ١٩٩٣، حينما كان في المعارضة. قال الزعيم اليوناني،

> "اليوم أعتقد أن الوقت قد حان لصياغة استراتيجية وطنية مشتركة لمشكلة قبرص الجسيمة، وهي جزء من العالم الهيليني".

هذا هو السبب الجذري للمشكلة، في قبرص وبحر ايجه على السواء: إنهما يونانيان ويشكلان جزءا من العالم الهيليني؛ وليس لتركيا علاقة ببحر ايجه، ولا للقبارصة الأتراك بقبرص. تلك هي المشكلة التي نواجهها.

وثمة قول آخر جدير بالإشارة، هو الذي أدلى به وزير الشؤون الأوروبية اليوناني، حسبما ورد في نشرة وكالة أنباء أثينا. يقول إن اتفاقية قانون البحار سلاح يمكن استخدامه دفاعا عن بلده. وهذا السلاح، كما سبق أن أشرت، موجه الى تركيا وهذا هو الخطر الذي يواجهه بلدي في الوقت الحاضر.

وكنقطة أخيرة، أود الإشارة الى الاتهامات التي نواجهها فيما يتصل بمسألة قبرص. مرة أخرى إن الوفد اليوناني يريدنا أن نعتقد أن المسألة نشأت في عام ١٩٧٤. إن مشكلة قبرص لم تنشأ في عام ١٩٧٤ كما تصور اليونان، بل نشأت عن مؤامرة يونانية ومحاولات اليونان في الفترة من ١٩٦٣ الى ١٩٧٤ لتحويل الدولة ثنائية الطائفة الى دولة قبرصية يونانية، قبل ضم الجزيرة الى اليونان. وهذا هو هدف "إنوسيس".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): آسف لمقاطعتكم، ولكن الوقت المخصص لكم انتهى. وأرجو أن تتكرموا باختتام بيانكم.

السيد تانس (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إذن لن أدلي بعدة اقتباسات من زعيم القبارصة اليونانيين الأسقف مكاريوس، بل سأقتصر على الاستشهاد بالجمل التالية في عام ١٩٧٤ وفي هذا المبنى، قال الزعيم القبرصي اليوناني،

> "إن غزو قبرص سيستمر ما دام هناك ضباط يونانيون في قبرص". (S/PV.1780، الفقرة ٢٣)

وقال أيضا،

> "ومن الواضح أنه غزو من الخارج... إن الانقلاب المزعوم كان من عمل الضباط اليونانيين في صفوف الحرس الوطني وفي قيادته". (المرجع نفسه، الفقرة ١٨).

تلك الكلمات المؤثرة لا يزال صداها يتردد في هذه القاعة. وقد أردنا أن نسترعي انتباه الجمعية اليها مرة أخرى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): والآن أعطي الكلمة لممثل فرنسا للإدلاء ببيانه الثاني في معرض ممارسة حق الرد.

السيد لادسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): استخدم ممثل بابوا غينيا الجديدة في بيانه السابق ألفاظا وتعبيرات أعتقد أنها تجاوزت ما كان يقصده. إننا جميعا هنا في الأمم المتحدة نعلم ما تعنيه الألفاظ، وأود الإشارة الى أن ألفاظه بدت مسيئة بالنسبة لي، ولا محل لها، وباختصار غير مقبولة. لقد أدلى بمزاعم لا أساس لها ولا موجب لها. ولن أجاريه في هذا؛ وسأقتصر على القول بأن هذا كان حادثا مؤسفا.

وأود أن أقول باختصار إن موقف حكومتي معروف تماما وهو أننا نختتم هذه السلسلة من التجارب حتى نكون قادرين على الانضمام الى الخيار الأكثر تشددا المتمثل في معاهدة لحظر التجارب في المستقبل. وأعتقد أن هذا هو المهم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لممثل رواندا، الذي يود الكلام ممارسة لحق الرد.

السيد كايسيري (رواندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشار ممثل كينيا، في معرض ممارسته لحق الرد، الى البيان الذي سبق أن أدلى به وزير خارجية بلدي، وطلب ثلاثة ايضاحات على الأقل.

أراد أن يعرف مصدر الاتهام بأن الرئيس آراب موي قال إنه لن يتعاون مع موظفي المحكمة الدولية وأن أي شخص يذهب الى كينيا لاعتقال المجرمين سيتم اعتقاله.

والنقطة الثانية من بيانه تتعلق بسبب أو أسباب إبادة الأجناس، وتبعا له، بدأت إبادة الأجناس بإسقاط الطائرة التي كانت تحمل الرئيسين هابياريمانا ونتاريااميرا. وقد قتلا مع عدد آخر من الأشخاص؛ وابتداء من ذلك الوقت بدأ تنظيم عملية إبادة الأجناس.

والعنصر الأخير يتعلق بمشكلة العدالة. فهو يدعو الى كفالة العدل للجميع. وأود أن أوضح أن رواندا ملتزمة بإقامة علاقات طيبة مع كينيا. ولن أطيل الكلام على هذا الجانب الهام بل والمعروف جيدا. فاقتصادنا يعتمد الى حد بعيد على كينيا. ولا يسعنا أن نستغني عنها. وكانت لنا علاقات ممتازة مع كينيا في الماضي ونزمع على أن نبقي عليها دائما.

ونحن نبذل في الوقت الراهن كل ما في وسعنا للتقرب من كينيا قدر الإمكان. ولم يكن يوجد في البداية ما يجعلنا نعادي بعضنا بعضا.

والآن فيما يتعلق بالحقائق، أود أن أجيب الآن على الأسئلة التي طرحها ممثل كينيا.

إن البيانات التي بنى عليها الوزير ملاحظاته لم يدل بها اليوم أو أمس؛ فقد أدلي بها منذ زمن بعيد. والسلطات

الكينية، بما في ذلك رئيس الجمهورية، تبقي على علاقات متوترة جدا مع بلدي منذ سنة على الأقل. والدليل على ذلك أنها اختارت أن توفر الحماية لشخصيات النظام السابق وهذا أمر طبيعي للغاية إذ أن تلك الشخصيات لها عدد كبير من الاستثمارات في كينيا. ولن أخوض في التفاصيل، لأنه يمكن العثور على هذه البيانات في الصحافة الرسمية والخاصة في كينيا. وهي موجودة في أشرطة منتشرة في البلد، كما أذيعت من الراديو أيضا. ومن هنا فإذا أراد ممثل كينيا حقا أن يعرف مصدر هذه البيانات، يمكنه أن يأتي الينا وسنقدم له جميع الأدلة التي يحتاج اليها. فهذه الأدلة موجودة. وليست هذه أكذوبة فلا مصلحة لنا في الكذب بشأن هذه المسألة.

ثانيا، أود أن أنفي نفيا قاطعا، بالنيابة عن حكومتي، الإدعاء بأن إبادة الأجناس بدأت بإسقاط الطائرة التي كانت تقل الرئيس هابياريمانا. فلقد خطط لهذه الجريمة قبل سنوات عديدة، أي قبل ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤ بوقت طويل. وكانت هناك لجنتان دوليتان على الأقل تعنيان بهذا الموضوع قبل ذلك التاريخ، وأظهرتا بوضوح في عدة مناسبات أن الخطة اختبرت في رواندا. فلقد حدثت اغتيالات بالجملة لأفراد باغوغوي في ولاية جيسني. واغتيل أشخاص في ولاية كيغالي وفي بوغيسيرا. وثمة لجنة دولية محايدة لتقصي الحقائق قد أكدت هذه الحقائق.

وأود أن أوجه عناية الوزير أيضا الى تقرير المقرر الخاص لرواندا، السيد ريني سيغوي. فهو يحتوي على تحليل متعمق لأسباب إبادة الأجناس. وكل شخص في هذه الجمعية على دراية بهذا التحليل. ولذلك فمن قبيل التضليل الفكري القول بأن تاريخ إبادة الأجناس يعود الى ٦ نيسان/أبريل. وقد أعطي الأمر بالشروع في عملية إبادة الأجناس على نطاق واسع يوم ٦ نيسان/أبريل - وهذا صحيح - بيد أن الاختبارات كانت بدأت قبل ذلك بوقت طويل. وتوجد على الأقل وثيقتا عمل أصدرتهما اللجنتان الدوليتان لتقصي الحقائق تؤكدان صحة ذلك.

ويمكنني فعلا أن أعزز هذا القول بالإشارة الى أن البيانات الصادرة عن المناصر الرئيسي لنظرية إبادة الأجناس هذه، ليون موغيسيرا، كانت قد صدرت قبل عام ١٩٩٤.

وفيما يتعلق بالأسباب، أود أن أوجه انتباه الوزير أيضا الى العمل الهام الذي تقوم به الآن المحكمة الدولية المعنية برواندا. ولا يمكن إجراء محاكمة سليمة دون معرفة الظروف التي ارتكبت الجرائم في ظلها، وطريقة ارتكابها. وأعتقد بأنه سيجد معلومات قيمة جدا في هذا الشأن أيضا.

وفيما يتعلق بإدعائه بكفالة العدالة للجميع، فإنه لم يكن واضحا بصدد هذا الموضوع. ويمكنني أن أقول له إن رواندا تتقيد بمبادئ دولة قائمة على حكم القانون تقيدا صارما، وعندما نطلب الى المجتمع الدولي أن يساعدنا على إعادة إنشاء النظام القضائي في البلد، فإن الهدف هو تمكين المحكمة الدولية من بدء العمل قريبا جدا. ومبعث قلقنا الوحيد هو تعطشنا الى كفالة العدالة للجميع، لأننا نعتقد بأن أحد أسباب إبادة الأجناس هو شيوع مبدأ الإفلات من العقاب الذي ساد في بلدنا لفترة طويلة.

إنني لا أريد أن أدخل في مناظرة مع شقيقي الكيني. أود فقط أن أسأله أن يقوم بتحري مصادر المعلومات هذه وبتحليلها موضوعيا. وإذا وجد أنه بحاجة الى معلومات اضافية، في جو أقل توترا، فإنني أدعوه الى أن يناقش هذا الأمر معنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل قبرص للإدلاء ببيانه الثاني ممارسة لحقه في الرد.

السيد أغاثوكليوس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أشار ممثل تركيا الى بيان لرئيس قبرص السابق، الأسقف مكاريوس. بيد أن هذا البيان بعيدا عن السياق الذي قيل فيه في محاولة لتشويه الحقيقة. وليست هناك سوى حقيقة واحدة لا يمكن انكارها وهي أن تركيا قامت بغزو واحتلال قبرص منتهكة بذلك جميع المعايير الدولية وخرقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة. وبعد اثنتين وعشرين عاما، لا تزال تركيا تحتل قبرص.

إن معاهدة الضمانات لم تعط تركيا الحق في استعمال القوى العسكرية في قبرص لأن هذا مناقض للفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة التي تمنع استعمال القوة لحل المشاكل الدولية.

وقرار مجلس الأمن ٣٦٥ (١٩٧٤) يدعو الى انسحاب القوات التركية من قبرص. وقرارات مجلس الأمن ملزمة للدول الأعضاء. وهذا القرار، فضلا عن قرارات أخرى

لمجلس الأمن والجمعية العامة، تدحض الذريعة التي تستخدمها تركيا والقائلة بأنها تصرفت وفقا لمعاهدة الضمانات. فتركيا لم تضمن استقلال قبرص ولا دستورها. وبدلا من ذلك، فقد حاولت عن طريق الغزو القضاء على استقلال قبرص ودستورها، وهي تواصل عدم الاعتراف بدستور قبرص.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليونان للإدلاء ببيانه الثاني ممارسة لحقه في الرد.

السيد زكاراكيس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): حاول ممثل تركيا أن يقنعنا بأنه لم تكن هناك حاجة الى العجلة في الرد على بيان وزير خارجية اليونان. وإنني أوافق على ذلك. فالحق أنه لم تكن هناك حاجة للعجلة لأنه أولا لم يكن لدى الممثل التركي شيئا جديدا ليقوله، وثانيا، لأنه يبدو قبل كل شيء أن عدم العجلة يمثل سياسة ثابتة تنتهجها تركيا حسبما يتبين من كون تركيا تظهر عدم العجلة نفسها عندما يتعلق الأمر بالامتثال لمبادئ الميثاق وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بعد أن استمعنا الى المتكلم الأخير في المناقشة العامة وفي ممارسة حق الرد. سأدلي الآن ببيان موجز لاختتام مناقشتنا العامة.

أود أن انتهز هذه الفرصة لأعرب بإخلاص عن أعمق تقديري وامتناني لجميع المتكلمين الذين تفضلوا بتوجيه التهنئة الي على انتخابي لمنصب رئيس هذه الجمعية.

وبالاضافة الى ذلك، أود أيضا أن أشكر الوفود على تعاونها، مما مكن من اختتام المناقشة العامة بنجاح وقبل الموعد المحدد. وأود، من جانبي، أن أؤكد العهد الذي قطعته على نفسي في بياني الاستهلالي بأن أضع نفسي تحت تصرف الوفود بالكامل والعمل بأقصى قدراتي مع جميعها وعن كثب، واضعا في مقدمة اهتماماتي نجاح هذه الدورة الخمسين البالغة الأهمية.

وأخيرا، وليس آخرا، أود أن أشكر الأمانة العامة، بما في ذلك موظفو الجمعية العامة وموظفو خدمة المؤتمرات والمترجمون الشفويون على عملهم الممتاز.

لقد تشرفنا بالاستماع الى رئيسي دولتين، ونائب رئيس واحد، وثمانية رؤساء وزراء، و ١٩ نائب رئيس وزراء ووزير خارجية، و ١٢٦ وزير خارجية و ١٦ رئيس وفد، يعبرون ببلاغة عن آراء بلدانهم حول الحالة العالمية الراهنة وأنشطة منظمتنا. وقد لاحظت أن مدة الكلمات كانت في المتوسط ٢٠ دقيقة. ولهذا، استنتجت أنه إذا أمكن تحديد طول جميع الكلمات في المناقشة العامة بعشرين دقيقة، لتسنى لنا أن نستمع الى ١٠٠ متكلم على الأقل في أسبوع واحد - أي في ١٠ جلسات. وهذا يعني إمكانية تخصيص أسبوعين فقط للمناقشة العامة. وإنني أشاطر الأعضاء هذه الأفكار، لأن هذا التدبير، المتوخى في النظام الداخلي للجمعية - المادة ٧٢ - يمكن أن يناقش على نحو مفيد في إطار إعادة تنشيط الأمم المتحدة.

وفي ضوء جميع البيانات التي ألقيت، وفي ختام المناقشة العامة، أود أن أشير الى بعض الموضوعات الأساسية التي تطرقت اليها الدول الأعضاء.

إن أهمية تعزيز الدبلوماسية الوقائية، التي أشير اليها كثيرا في البيانات، والتسليم الواسع النطاق بضرورة ضمان الظروف العسكرية والمالية اللازمة لتنفيذ عمليات حفظ السلام على نحو فعال، كانا المجالين الحيويين اللذين ركزت عليهما الدول الأعضاء بصفة خاصة.

ومن المطمئن أن نسمع أن الدول الأعضاء لا تزال ترغب في اتخاذ خطوات ملموسة نحو نزع السلاح. فقد اختصت مرة أخرى تحديد أسلحة الدمار الشامل، والقضاء عليها فيما بعد، باعتباره هدفا قيما. ومن المشجع بصفة خاصة أن نتصور أن كثيرا من الدول الأعضاء تعتزم تقييد صادراتها من الألغام المضادة للأفراد وسائر الأسلحة العشوائية الأثر واحتلت التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحق مكانا مرموقا في أغلب البيانات. وينبغي أن يركز المجتمع الدولي والدول الأعضاء على التنمية. وكما ذكر الأمين العام في مبادرته الهامة "خطة للتنمية" التي صدرت في الوقت المناسب، وكما هو مسلم به من قبلنا جميعا، لن يتسنى تعزيز السلام إلا بهذه الطريقة.

وألاحظ بارتياح خاص أن أنشطة الأمم المتحدة حظيت بالثقة الكاملة من الدول الأعضاء. وفي الحقيقة، سلمت المناقشة على نحو واضح بأن الأمم المتحدة أداة لا غنى عنها للحوار والتفاهم المتبادل في عالمنا.

وفي نفس الوقت ينتشر إدراك واضح بأن منظمتنا بلغت لحظة فريدة وحرجة. ففي نظام عالمي جديد للعلاقات الدولية حيث تتوفر للحوار والتعاون فرصة للنجاح أكثر من أي وقت آخر في الماضي، ينبغي أن

نضمن أن منظمتنا أفضل تجهيزا وأكثر فعالية لمواجهة هذه المرحلة التي تتسم بأمل أكبر من تاريخ الإنسانية.

وإذا كانت الفرصة للإسهام اسهاما حاسما، والقيام، الى حد كبير، بتشكيل عتبة الحقبة الجديدة هذه متوفرة لنا الآن، فهناك أيضا، من ناحية أخرى، خطر أن تحدد شكل الأمم المتحدة أوجه عدم اليقين والتقلب التي تعتبر سمة عصرنا. إن تسليم الدول الأعضاء بضرورة تعزيز منظمتنا وكذلك بالتزامها بعملية الإصلاح يقول لي إننا ندرك ذلك الخطر. وإن الزخم الواضح نحو الإصلاح فرصة يجب ألا تضيع منا.

وفي هذا المقام، لاحظت أن الاهتمام قد تركز على زيادة عضوية مجلس الأمن وأن عددا كبيرا من البيانات سلمت بضرورة تحقيق التمثيل العادل في ذلك الجهاز.

لقد كانت الحالة المالية لمنظمتنا، كما كان الحال في السنوات الماضية، مصدر قلق للدول الأعضاء. ولكن في هذه السنة، وفي ضوء الأزمة المالية الحادة التي تمسك بخناق المنظمة، عرف هذا الموضوع باعتباره أولوية قصوى للأمم المتحدة. وهذا أمر مفهوم ومتوقع وصائب تماما. وأود أن أناشد الوفود مواصلة استرعاء انتباه سلطاتها الى هذه الحالة الخطيرة والى الحاجة الملحة لإيجاد حل سريع لها.

ومن الآن فصاعدا، متروك للجان والأفرقة العاملة أن تضع في اعتبارها الأفكار والتوصيات الرئيسية التي تشرفنا بالاستماع اليها خلال المناقشة العامة. ومن مسؤوليتها أن تنظر فيها بعناية بالغة.

وسيكون من سوء الطالع كثيرا، وأنا مضطر الى قول ذلك، لو أن هذا المستوى الرفيع من الإرادة السياسية والالتزام الذي أبدي في المناقشة العامة تأييدا للإصلاح الجاد، قد ضاع وسمح له بأن يتبخر خلال الأشهر المقبلة. إن إصلاح الأمم المتحدة، وكذلك حل أزمتها المالية، اللذين يعتمد عليهما مستقبل هذه المنظمة، يتطلبان أكثر من أي وقت مضى، دعم وحسن نية الدول الأعضاء كافة، المتحدة معا في هذه المهمة المشتركة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٤٠